الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية السابعة (2016–2018)– **السنة الثانية** 2017– **الدورة البرلمانية العادية** (2016 –2017) – **العدد**: 30

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الأربعاء 4 **شوال** 1438

الموافق 28 **جوان** 2017 (**صباحًا ومساءً**)

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 7 **ذو القعدة** 1438

الموافق 30 **جويلية** 2017

فهرس

1) **محضر الجلسة العلنية الحادية والأربعين** ..... **ص** 03

- **عرض ومناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.**

2) **محضر الجلسة العلنية الثانية والأربعين** ..... **ص** 42

- **مواصلة مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.**

3) **ملحق** ..... **ص** 82

- **تدخلات كتابية.**

محضر الجلسة العلنية الحادية والأربعين
المنعقدة يوم الأربعاء 4 شوال 1438
الموافق 28 جوان 2017 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد عبد المجيد تبون، الوزير الأول، وأعضاء حكومته ومساعدوهم.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيد الوزير الأول والطاقم الحكومي المرافق له ومساعديهم وأسرة الإعلام والصحافة والزميلات والزملاء؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة تقديم مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، ولكن وقبل أن نمكن السيد الوزير من تقديم مخطط عمل حكومته، أدلي ببعض الكلمات التي تقتضيها المناسبة وفيها أقول بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛ يتزامن اجتماعنا اليوم ونحن نباشر عرض مخطط عمل الحكومة مع الاحتفال بأيام عيد الفطر المبارك وانتهاء شهر رمضان بنفحاته الإيمانية وأجوائه الروحانية السامية.

وإننا بهذه المناسبة نود أن ننوه بأجواء الطمأنينة والأمان التي طبعت يوميات المجتمع خلال رمضان الكريم هذا، والذي تحقق بفضل جهود القائمين على توفير أجوائه، أهنئكم جميعا سيداتي، سادتي بالعيد المبارك وتقبل الله منا ومنكم صالح الأعمال وأعاده علينا وعلى كافة المسلمين بالخير واليمن والبركات.

أيتها السيدات، أيها السادة،

بودي الآن وأصالة عن نفسي ونيابة عن كافة أعضاء مجلس الأمة، أن أرحب بالسيد الوزير الأول، السيد عبد المجيد تبون وطاقمه الحكومي الموقر، في رحاب مجلس الأمة، في مناسبة تندرج في إطار عمل مؤسساتي ديمقراطي، أنتهز سانحتها لأجدد للسيد الوزير الأول أخلص التهاني وأصدقها على نيله ثقة فخامة رئيس الجمهورية وزيرا أوّل.

وأهنئه على مصادقة المجلس الشعبي الوطني على برنامج حكومته، متمنيا لكم – السيد الوزير الأول – التوفيق والسداد، راجيا من المولى العلي القدير أن يوفر لكم ولسائر الطاقم الحكومي أسباب النجاح في تأدية المهام السامية الموكلة لكم ولفريقكم الوزاري الموقر.

السيد الوزير الأول،

إنّ تكليفكم بهذه المهمة السامية من قبل فخامة رئيس الجمهورية، هي في الواقع ثقة مستحقة كونها تأتي كتتويج لمسار طويل من المهام والمسؤوليات التي أسندت لكم – بالماضي – وكانت جميعها على صلة مباشرة بتطلعات الشعب الجزائري وخدمة متطلبات التنمية، لذا فإني متيقن من أن رصيدكم المتراكم من المسؤوليات التي توليتموها وقدراتكم على التعاطي مع الأحداث والتطورات سوف تساعدكم من دون شك في تحقيق الغايات والأهداف التي أنتم مطالبون بتحقيقها مستقبلا.

السيد الوزير الأول،

يكتسي عرض ومناقشة مخطط عمل الحكومة دائما أهمية بالغة، بل استثنائية كونه يرسم الآفاق الجديدة للبلاد ويحدد معالم مسيرة التنمية والتطور ويوضح السياسات

الخاصة لتحقيق الأمن والاستقرار للسنوات القادمة، خاصة وأن هذا المخطط يأتي استكمالا وتعميقا لمضمون برنامج فخامة رئيس الجمهورية، الهادف إلى تطوير الجزائر وتحقيق الرفاهية لشعبها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

إننا – السيد الوزير الأول – في مجلس الأمة إذ نستقبلكم اليوم لعرض مخطط عمل حكومتكم ومناقشة مضمونه، فإننا نفعل هذا كون هذا الحدث يعد حدثا دستوريا هاما وهو يدخل في صميم الصلاحيات الدستورية الممنوحة لهيئتنا، إضافة إلى كونه يندرج في نهج العمل البرلماني العادي وفي سياق الممارسة الديمقراطية القائمة بين مؤسسات الدولة.

وعليه، فإن أعضاء مجلس الأمة، من خلال مناقشاتهم واستفساراتهم واقتراحاتهم الخاصة بمخطط عمل الحكومة سوف يفعلون ذلك بغرض لفت الانتباه إلى بعض القضايا المستخلصة من مضمون الوثيقة المقدمة لهم والتذكير ببعض القضايا المطروحة على الساحة الوطنية، التي قد يرون من المفيد لفت الانتباه إليها أو نقل رؤاهم حول كيفية معالجتها لدى تنفيذ مضمون المخطط الذي تقدمونه له باعتبار خارطة طريق تتطلب تفهم ودعم والتزام الجميع.

أجدد السيد الوزير الأول، الترحيب بكم في هيئتنا وأتمنى التوفيق لكم في تأدية مهامكم النبيلة، شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير الأول: بسم الله والحمد لله وألف صلاة وألف سلام على نبينا وسيدنا وحبيبنا محمد بن عبد الله.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

الحضور الكريم.

لقد عززت المراجعة الدستورية الأخيرة دور وصلاحيات مجلسكم الموقر، في كل من المجال التشريعي والرقابي، وكرست فعلا العمل التضامني والتكاملي بين غرفتي البرلمان، تدعيما للممارسة الديمقراطية في بلادنا والتعبير الأمثل عن إرادة الشعب السيد مصدر كل سلطة في الجزائر.

جاء ذلك التعديل وفاء للالتزام الذي تعهد به فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، أمام الشعب، وانتهى بإصلاحات سياسية إلى غايتها، وذلك استجابة لتطلعات الشعب وتحولات الجالية في العالم، كما أنه سمح بتدعيم وحماية هوية شعبنا ووحدته وتوسيع فضاء حقوق وحريات الإنسان، والمواطن وتعميق الديمقراطية وتوطيد دعائم دولة القانون وتعميق استقلالية القضاء ووظيفة المراقبة في بلادنا.

وإنه لشرف كبير منحني إياه فخامة الرئيس أن أقدم لأعضاء مجلسكم الموقر، تطبيقا لأحكام المادة 94 من الدستور، عرضا عن مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، بعد حصوله على موافقة المجلس الشعبي الوطني، ولا أشك، لا أنا ولا كافة أعضاء الطاقم الحكومي، الذين أتشرف بتنسيق أعمالهم، أننا سنجد في هذا الصرح الأساسي من مؤسسات الدولة الجزائرية نفس روح المسؤولية ودرجة عالية من الوعي السياسي وتحديات المرحلة حرصا حقيقيا على تطور بلادنا ورقيها وتوفير شروط العيش الكريم والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل أبناء شعبنا.

من جهتنا تتطلع الحكومة باهتمام إلى آراء وملاحظات واقتراحات أعضاء مجلسكم الموقر، بخصوص مخطط عملنا في النقاش الذي سيجمعنا في اليومين المقبلين بما يعزز التعاون بين المؤسسة التشريعية والجهاز التنفيذي ويساهم في مسيرة وطننا الثابتة على نهج الاستقرار والتنمية والحداثة.

بالإضافة إلى تكريس تقاليد الممارسة الديمقراطية، تكمن أهمية هذا النقاش في دقة الظرف السياسي والاقتصادي والأمني المحيط بنا ومسؤوليتنا الجماعية في إدراك رهانات والتأثير على بلادنا وكذا المساهمة في بناء إجماع وطني حول سبل وسائل مواجهته والتعامل معه بما يحفظ استقلال الجزائر وسيادة قرارها ومواصلة مسيرتها التنموية في عالم قاس لا يكون فيه مكان للشعوب المنقسمة أو المترددة في خياراتها السياسية والاقتصادية.

إنها أمانة الحفاظ على جزائر الشهداء وواجب بناء جزائر القرن الواحد والعشرين المستقرة المتصالحة مع ذاتها والمتطلعة بعزم وتفاؤل إلى المستقبل.

قد تكون المهمة صعبة وشاقة وقد تقف في وجهها عوائق، لكنني متأكد أن التوفيق سوف يحالفنا، لأننا وأنتم وأغلب الخيرين من شعبنا لا نريد إلا الخير لبلادنا وسؤددها.

سيدي الرئيس، السادة الحضور، يندرج مخطط عمل الحكومة في إطار استمرارية تجسيد مكونات برنامج رئيس الجمهورية، من خلال الامتثال الصارم لتوجيهاته الكبرى في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع منح الأولوية لجوانب المساهمة في تحسين ظروف معيشة المواطنين وهي التربية والصحة والسكن والنجاعة الاقتصادية.

كما يهدف المخطط إلى الحفاظ على انسجام المجتمع وتحقيق التحول الضروري للاقتصاد بتقليص تبعيته لاستغلال ثرواتنا الطبيعية وهو بذلك يتضمن تدعيما لما تم القيام به وإنجازه من أعمال ومشاريع إعادة ترتيب الأولويات وتصويب الآليات حسبما تستدعيه احتياجات المواطنين والمعطيات الظرفية والموضوعية، إذ يتركز مخطط عمل هذه الحكومة على خمسة محاور أساسية:

1 – تعزيز دولة القانون والحريات والديمقراطية.

2 – تعزيز الحكم الراشد وأخلقة الحياة العامة سياسيا واقتصاديا.

3 – حماية ودعم المكاسب الاجتماعية ومواصلة الاستثمار في التنمية البشرية.

4 – تدعيم المجال الاقتصادي والمالي.

5 – السياسة الخارجية والدفاع الوطني.

حيث ستعطى الأولوية لترجمة الأحكام الجديدة لتعديل الدستور الأخير إلى نصوص قانونية وتنظيمية وإلى تعزيز حقوق المواطنين والحريات وعصرنة الخدمات العمومية.

الثوابت الوطنية والمبادئ والقيم المؤسسة لمجتمعنا تجسد تاريخ الجزائر وحضارتها العريقة ورؤيتها المستقبلية القائمة على مبادئ وقيم متقاسمة بين مجموع أفراد الشعب.

وسيتم التأكيد على ترسيخ مكونات هويتنا الجزائرية بكل أبعادها دعما للوحدة الوطنية وابتعادا عن التعصب والتطرف والتفسخ الثقافي، كما سيسخر جهدا خاصا لأخلقة الحياة العامة وللاستجابة إلى مطلب شعبي ملح في شفافية كاملة وضمانات أقوى للعدل والمساواة في مختلف ميادين الحياة المجتمعية والسياسية والاقتصادية.

هذا بالإضافة إلى تكريس حرية التعبير عبر دعم سلطات الضبط في المجال الإعلامي وتنصيب مجلس الأخلاقيات وتقنين أوضاع قنوات التلفزيون الخاصة وإطلاق القناة التلفزيونية البرلمانية.

تلتزم الحكومة أيضا بتسريع وتيرة إنجاز مشاريع التنمية وعلى رأسها السكن بمختلف صيغه وورشات المرافق التعليمية والصحية واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعطاء دفعة جديدة للتنمية المحلية عبر زيادة قيمة الغلاف المالي المخصص لبرامج البلدية، وسننطلق في تنمية جوارية – هذا أمر ضروري – بعدما لاحظنا أن المدن تزداد جمالا والريف يزداد فقرا وبؤسا؛ إذن سنحول كثيرا من مجهوداتنا المالية نحو البلديات والقرى الموجودة حاليا في منطقة الظل وبالأخص الحدودية، والاستعانة بصندوق تضامن الجماعات المحلية وتفعيل التضامن بين البلديات ذات الموارد العالية وتلك المتعسرة.

وسيكون لمجلسكم الموقر، دور محوري في خطوة توسيع نظام الولايات المنتدبة إلى منطقة الهضاب العليا ومسار ترقية تلك المنشأة في الجنوب إلى ولايات عند المراجعة المرتقبة لقانون البلدية والولاية.

نطمح إن شاء الله، أنه قبل نهاية السنة تكون الولايات المنتدبة قد رُقيت إلى ولايات كاملة الواجبات والحقوق، ومن جهة أخرى نشرع في ترقية بعض الدوائر في الهضاب العليا إلى ولايات منتدبة.

من جهة أخرى، سيتم الإبقاء على آليات الإدماج الإجتماعي والمهني والتضامن مع الفئات الهشة والوفاء بالتزامات الدولة اتجاه المجاهدين وذوي الحقوق والمتقاعدين بكل أصنافهم.

وفي هذا الإطار سنتطرق كذلك إلى المشكل المطروح من طرف المتقاعدين وبالأخص في أسلاك الجيش الوطني الشعبي وأسلاك أمنية أخرى، مع العمل على ضمان ديمومة المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية وتواصل تقديم مختلف خدماتها.

تنوي الحكومة أيضا مباشرة مراجعة عميقة لأساليب تنفيذ الميزانية على المستوى المركزي والمحلي ووضع ميكانيزمات مرنة وناجعة لمتابعة وتصويب البرامج التنموية وإعادة تحديد الأولويات الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط، مع إرساء قواعد نجاعة في مجال الإنفاق العمومي.

ففي هذا السياق، وفي سياق يتسم بتراجع الواردات يتعين علينا تطبيق آليات مبتكرة لاستكمال البرامج الجاري إنجازها على طريق ترشيد جهود الدولة ومكافحة التبذير واستحداث سبل تمويل بديلة قصد تعزيز النموذج

الاجتماعي الذي يتمسك به أبناء الشعب والوفاء بواجبات الدولة اتجاه الفئات المحرومة والهشة والمعوزة وتوفير شروط بروز اقتصاد متنوع وتنافسي، قاطرته المؤسسة الوطنية، لاسيما منها الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

سوف تكون إعادة توجيه للتنمية الاقتصادية مع التوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إننا سنتمكن، إن شاء الله، من تحقيق توازن النفقات العمومية بالتحرك بعزم ورؤية في مجالات تقليص عجز الميزانية التجارية بحماية الإنتاج الوطني وزيادة قيمته وكميته وتحديد استيراد الكماليات دون إحداث ندرة أو اضطراب في السوق المحلية.

– محاربة تضخيم الفواتير وكل الأشكال غير الشرعية الأخرى التي تضاعف من تكلفة الاستيراد والاستثمارات.

– تصويب الجهد الاجتماعي للدولة على قاعدة اجتماع وطني واسعة يحدد الآليات والتدابير الواجب اتخاذها في هذا المجال للتكفل حاليا ببعض الضروريات.

– تدعيم بعض الضروريات، تتأسس فيه لجنة وطنية واسعة تضم كل الشرائح السياسية والمهنية والاجتماعية حتى نصل إلى حل يسمح لنا بدون اضطرابات وبدون أن نحرم أي أحد من حقه في تحديد مسؤولية الدولة في دعم فئة ورفع الدعم عن فئات ليست في حاجة إلى دعم الدولة.

– تقليص مصاريف سير الدولة ومختلف أجهزتها.

– إستقطاب الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية عبر خلق مناخ ثقة وتحفيزات لتعبئتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كل الأموال الضخمة المتواجدة في السوق الموازية سنحاول، إن شاء الله، بالتي هي أحسن، بإعطاء الضمانات الكافية لضخها لاقتصاد الوطن، قبل أن نتوجه إلى الاستدانة أو إلى شيء آخر.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة الحضور، ستستند الخطة الوطنية للنمو على مسعى متجدد لإعداد وتطبيق الميزانية وستوجه إلى تنمية القطاعات التي تخلق الثروة والقيمة المضافة والتي لا تحتاج إلى استثمارات كبيرة ولها عائد سريع.

أموال باهظة سخرت للاستثمارات تقارب 70 مليار دينار مردودها لم يكن واضحا بالنسبة للميزانية وللمستوى المعيشي، نحن نحاول اليوم عوض أن نساعد على تحقيق الاستثمار بـ 1 مليار دولار مثلا، أنا أفضل أن تكون مائة (100) مؤسسة متوسطة – صغيرة بـ 10 ملايين دولار للواحدة والتي ستسمح لي باستيراد العتاد ومناصب الشغل وخلق مناصب الشغل وخلق الثروة وخلق مناصب العمل ويمكن لها أن تشتغل في أقصى البلاد، في الجنوب وفي كل مكان، إذن تخلق الثروة ولا نركز الثروة في بعض البؤر في الولايات الأساسية فقط، وعلى كل حال البرنامج سيطرح عليكم قبل أن نشرع في تنفيذه.

إذن، ستستند الخطة الوطنية للنمو على مسعى متجدد لإعداد وتطبيق الميزانية وستوجه إلى تنمية القطاعات الخالقة للثروة مثلما قلت، إستثمار ضخم في بعض الأحيان يتطلب 4 سنوات حتى إلى 5 سنوات لكي ينطلق في إعطاء أكله.

أما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ففي غضون سنة أو سنتين ستخلق مناصب شغل وتخلق الثروة وستساهم في النمو وبالإمكانيات الموجودة وحسب القدرات التكوينية والتعليمية، والتي لا تحتاج إلى استثمارات كبيرة ولها عائد سريع على الاقتصاد الوطني وعلى محاربة البطالة وخلق الشغل طبعا.

ستضمن الحكومة دعم وتشجيع الأنشطة الاقتصادية ومشاريع الشراكة لكل من القطاع العام والخاص، غير أنه سيتم مستقبلا على أساس معايير ومعدلات الاندماج الاقتصادي والصناعي وقدرات خلق القيمة المضافة وجودة الخدمة وديمومة مناصب العمل وعددها.

نرى اليوم الحوافز الضريبية والعقارية وتسهيلات الاستثمار، فنحن نحاول أن نوجه مجهودنا للاستثمار سريع المردودية وذا المردودية الظاهرة في خلق الثروة وفي خلق مناصب الشغل وفي أقرب وقت وتنمية المحيط الموجود فيه.

وقد حددت مجالات الفلاحة والسياحة واقتصاد المعرفة – خلق المعرفة، ثم ندخل في اقتصاد المعرفة – لشبابنا المبدع والذي أصبح اليوم لديه مستوى يمكن أن أتباهى به اليوم حتى على مستوى الدول المتطورة وسوف نشجعهم لأن هذه الثروة ربما تجلب لنا الأموال أكثر من الاستثمارات الثقيلة جدا على ميزانية الدولة، أما استثمار هذه الأخيرة فهو التشجيع فقط وبعض التسهيلات البسيطة الممنوحة للشباب.

والصناعات الصغيرة والمتوسطة كميادين مفضلة لتحقيق تنويع الاقتصاد الوطني، بالنسبة لهذه الخطة الاقتصادية، يوجد أصدقاء ربما كانوا في السبعينيات في

المسؤولية أو بالقرب من المسؤولية فلاحظوا الصراع الذي كان موجودا آنذاك بخصوص التنسيق بين الصناعة الثقيلة والصناعة المتوسطة والصغيرة.

الصناعة الثقيلة التي كانت إرثا من النظام الاشتراكي والتبعية للأنظمة الاشتراكية فيما يتعلق بالمشاريع الضخمة، ولكن لم تكن لها فائدة أو نجاعة، لأن المادة الخام التي صنعتها الصناعة الثقيلة لم تستهلك من نسيج الصناعة الصغيرة والمتوسطة، أصبحت المادة الخام تباع مباشرة، بينما هناك دول اختارت نموذجا اقتصاديا مثل: إسبانيا، إيطاليا، فقد اختاروا المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أصبحت اليوم دولا عظمى في ميدان الاقتصاد والتصدير والتصنيع... إلخ، فالوقت غير متأخر من أجل تأدية العمل الجيد.

قصد الحفاظ على الطابع الاجتماعي للجزائر، سيتم فتح نقاش وطني واسع حول تصويب آليات الدعم الاجتماعي نحو مزيد من النجاعة والعدالة الاجتماعية وبصفة تدريجية بما يضمن استقرار إطار الموازنة ونجاح مسعى الترشيد والحفاظ على المكاسب الدستورية وسيتم تنفيذ برنامج الإصلاح المصرفي والجبائي بالموازاة مع تقوية الدور الاقتصادي للجماعات الإقليمية وتحسين مناخ الأعمال عن طريق تثبيت الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار والنشاط الاقتصادي لاسيما قاعدة 51 - 49، التي لا نتخلى عنها، لأنه وبالرغم من أنها قاعدة اقتصادية هي قبل كل شيء قاعدة تضمن السيادة الوطنية والتي أثبتت فعاليتها وعدم عرقلتها للاستثمارات الخارجية والمباشرة، نحن نسمع اليوم بعض الملاحظات يقال الأجانب لا يأتون، إنهم هنا وتقبلوا القاعدة سواء الولايات المتحدة أو أوروبا، قبلوا بقاعدة 49 - 51، لكن المشكل المطروح هو المناخ أي مناخ هذه الاستثمارات الذي سوف يطهر، إن شاء الله.

إن الهدف العام للمسعى الاقتصادي للحكومة هو تمكين بلادنا من المدى المتوسط من تحقيق نمو الناتج المحلي الخام بنسبة 6.5٪ في السنة وبعد 4 سنوات أو 5 سنوات - رفع دخل الفرد بنسبة 2.3٪ - مضاعفة قيمة الإنتاج الصناعي الوطني الذي لا يتجاوز حاليا 5٪ ومحاولة الوصول إلى 15٪، الرقم الحقيقي لمساهمة الصناعة في النمو الاقتصادي.

- التنويع في الصادرات يعزز تمويل النمو الاقتصادي.

إن الحكومة ستواصل برامجها المتعددة لمرافقة وترقية فئة الشباب في المجالات التكوينية والرياضية والترفيهية والمعدة للحياة العملية وتكثيف الوقاية من الآفات الاجتماعية والأخلاقية، كما أن المحافظة على التراث الوطني المادي واللامادي يشجع الفعل الثقافي الأدبي والمسرحي والسينمائي وسنعزز أو نعيد بعث الصناعة السينمائية الجزائرية التي فقدت رونقها منذ سنوات وسنوات وإن لاحظتم حتى في التلفزيون الجاذبية هي بالنسبة للأفلام القديمة بالنظر للأفلام الجديدة.

كانت توجد صناعة سينمائية سوف نسترجعها إن شاء الله، كانت الجزائر رائدة على المستوى العربي والإفريقي في ميدان السينما، نرجع إن شاء الله، لها، فلدينا كل القدرات وكل الإمكانيات البشرية ولم يتبق إلا بعض الإمكانيات المادية التي ستطرح بين أيادي عائلة السينما وسوف ننطلق إن شاء الله، لأن الأمر ليس فقط أدبيا، بل له مردودية وأنتم كلكم تعرفون، وكل جزائري يعرف بأن المردود بالنسبة للاقتصاد لبعض الدول العربية وبالأخص مردود الدول العظمى من تصدير أفلامها وثقافتها.

وكذلك الحال بالنسبة للذاكرة الوطنية وبطولات الجزائريين عبر التاريخ ونقلها للأجيال الصاعدة، وفي أيام مزق فيها التطرف والطائفية، أوصال العالم العربي والإسلامي، ستحرص الحكومة على ترقية ممارسة دينية وسطية في كنف المرجعية الإسلامية الوطنية.

أخيرا، وتحت القيادة المباشرة لفخامة رئيس الجمهورية، ستواصل قواتنا المسلحة وديبلوماسيتنا، العمل على الحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية والدفاع عن سلامة التراب الوطني وأمن الأشخاص والممتلكات وتأكيد مواقفنا المبدئية في مجال السياسة الخارجية المساندة للقضايا العادلة وتعزيز الروابط مع الجالية الوطنية المقيمة بالخارج والحفاظ على حقوقنا والتكفل بانشغالاتها.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، تسعى الحكومة إلى توسيع إجماع ممكن حول القضايا الوطنية ذات الأهمية الذي سيسهل كثيرا بلوغ الأهداف المسطرة في مخطط عملها من أجل تنفيذ برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، لذلك ستعمل على فتح قنوات الحوار والتشاور مع جميع مكونات النسيج الوطني سياسيا والنقابية والأكاديمية والجمعوية من أجل شرح مسعى الجهاز التنفيذي وتعزيز ثقته وانخراط مختلف فئات الشعب في هذا المسعى.

كما ستبتعد عن الجدال العقيم وتركز جهدها الجماعي على إنجاز مهمتها مع تقديم استقرار البلاد وانسجام المجتمع على كل الاعتبارات والظروف، وستبقى الحكومة أيضا حريصة على الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى للاقتصاد الوطني، باعتبارها ضمانا لاستقلال قرارنا وقدرتنا على تنفيذ مشاريعنا المستقبلية للتنمية.

وعلى صعيد المتابعة والتقييم سيتم وضع آليات تفاعلية تؤطر مراقبة النشاط الحكومي لتحديد العوائق والصعوبات ومعالجتها بطريقة سريعة وفعالة.

لقد كلفنا فخامة رئيس الجمهورية بمهمة نبيلة وجسيمة في آن واحد وهي في مستوى عظمة الجزائر وطموح شعبها، ونحن نتحمل هذه المسؤولية بإدراك ووعي بحتمية دون تخييب آمال الملايين من أبناء وطننا وضرورة أن نكون في مستوى الثقة التي وضعت فينا من طرف أعلى سلطة في البلاد، فلنعمل سويا مع باقي المخلصين والجزائريين من الجزائريات والجزائريين لكتابة صفحة جديدة في مسيرة الأمة الجزائرية الخالدة.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير الأول على تقديم عرضه حول مخطط عمل الحكومة، أبدي بعض الملاحظات وقد اجتزنا المرحلة الأولى في هذه الجلسة والمتعلقة بتقديم العرض؛ ننتقل الآن إلى النقاش العام فبودي التذكير بأن عددا محترما من الأعضاء قد سجلوا أسماءهم للتدخل وبودي أن أذكر الواحد والآخر بأن مدة التدخل هي ستٌ دقائق لكل مسجل، يرجى التقيد بهذا وفي كل الحالات، فمن يتجاوز الست دقائق سوف توقفه الآلة أو ستتوقف ولن يتمكن من أخذ مكبر الصوت، أما الملاحظة الثانية وقد تم الترحيب وتهنئة الحكومة بمسؤوليتها الجديدة، فبودي في التدخلات أن يستغني السيدات والسادة الأعضاء عن المقدمات والتهنئات لكي يدخلوا مباشرة في الموضوع.

إذن، بالنسبة لأعمالنا سوف نشرع الآن في النقاش العام وعند منتصف النهار والنصف سنوقف الجلسة لتناول الغداء، ثم نعود على الساعة الثانية والنصف زوالا لنواصل النقاش وسيستمر إلى ما بعد الظهيرة.

المسجل الأول في القائمة هو السيد مصطفى جغدالي، فليتفضل.

السيد مصطفى جغدالي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام المحترمون،

ضيوفنا الكرام،

تحية طيبة وبعد؛

في البداية أغتنم هذه السانحة لأهنئ الجميع بمناسبة عيد الفطر المبارك، كما أقدم تهاني الخالصة للسيد الوزير الأول وأعضاء حكومته على الثقة التي وضعها فيهم فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة متمنيا لهم التوفيق والنجاح في أداء مهامهم.

لا ينكر إلا جاحد المجهودات التي قدمتها وتقدمها الدولة في سبيل تنمية ربوع هذا الوطن الشاسع وقد تجسد ذلك من خلال مختلف البرامج التنموية على غرار الإنعاش الاقتصادي للجنوب والهضاب العليا، كما نشيد بالمجهودات التي تقوم بها السيد الوزير الأول منذ تعيينكم على رأس الحكومة من أجل تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة متعه الله بالصحة والعافية، وقد تجلى ذلك جليا من خلال الإجراءات والتعليمات التي أصدرتموها والتي لقيت ارتياح المواطنين والمواطنات.

وحرصا منا على المساهمة في التنمية المحلية وفق رؤية تشاركية وهو ما تسعى إليه الحكومة، إرتأينا أن نرفع إلى سيادتكم مجموعة من الإنشغالات التي طرحها سكان ولاية المسيلة والتي تعتبر من بين ولايات وسط البلاد بدلا من إلصاقها في كل مرة بولايات الشرق أو الجنوب، خاصة وأن الولاية تتوفر على مساحة شاسعة ولها حدود مع 7 ولايات ذات كثافة سكانية تقدر بـ 1253000 نسمة.

وفي هذا السياق، يتعين على الحكومة أن تعمل على تجسيد سياسة التوازن الجهوي في توزيع المشاريع على الولايات، لاسيما ما تعلق بالمشاريع الكبرى وإعطاء أهمية

للولايات الداخلية.

– رفع التجميد عن المشاريع التنموية التي منحها الوزير الأول، خلال زيارة العمل والتفقد التي قادته إلى ولاية المسيلة شهر أوت 2013، وهو ما طرح إشكالية من هو المسؤول عن عدم انطلاق هذه المشاريع؟ هل هم المواطنون أم الهيئة التنفيذية؟

ومن جهة، فإنه على الرغم من أن الدولة الجزائرية أولت خلال السنوات الأخيرة أهمية بالغة لقطاع الصحة ببلادنا، باعتباره أهم القطاعات الحساسة، وتمثل ذلك من خلال المنشآت والهياكل الصحية، إلا أننا نسجل – وبكل أسف – جملة من النقائص ومنها:

– رفع التجميد عن مستشفى 240 سريرا بمدينة المسيلة، ومصلحة الاستعجالات الطبية ببلدية عين الحجل ومؤسسة الأمومة والطفولة ببوسعادة، مع إنجاز عيادة متخصصة في طب النساء والتوليد بسيدي عيسى.

وفي هذا الإطار نقترح إلغاء الخدمة المدنية للأطباء الأخصائيين بالمدن الكبرى التي تتوفر على مستشفيات جامعية لتمكين الولايات الداخلية من الاستفادة من خدماتهم مع تقليص المدة إلى سنتين وذلك كله للتخلص من قضية العزوف، خاصة وأن الولاية تسجل عجزا كبيرا في أخصائيي أمراض النساء والتوليد والأنف والحنجرة والأشعة.

– إنجاز مركز لعلاج مرضى السرطان، علما بأن المسيلة تحتل المراتب الأولى وطنيا من حيث الإصابة بهذا المرض الخبيث.

– التفكير في إنجاز مراكز لعلاج الحروق وجراحة العظام.

– ضرورة الإسراع في إرسال بعثة طبية أجنبية للعمل بالمؤسسة الإستشفائية.

– فتح كلية للطب بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، علما بأنه توجد موافقة لـ 14 بروفيسور من مختلف التخصصات أبدوا استعدادهم للتدريس بهذه الجامعة (الملف مودع لدى وزارة التعليم العالي)، مع فتح تخصصات البيطرة والترجمة كذلك.

أما بخصوص قطاع النقل والأشغال العمومية، فإننا:

– نطالب بربط ولاية المسيلة بالطريق السيار (شرق –غرب)، كما نتساءل عن السبب في تأخر وزارة الأشغال العمومية في إعطاء إشارة انطلاق إنجاز الطريق الدائري الرابع الرابط بين خميس مليانة وبرج بوعريريج إنطلاقا من مدينة المسيلة لفك العزلة عن الولاية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، نتساءل عن الأسباب التي تقف وراء عدم انطلاق أشغال إنجاز مقطع ولاية المسيلة من الطريق السيار للهضاب العليا على مسافة 100 كلم، وهل صحيح أنّه تم تجميد إنجاز هذا المشروع ككل باستثناء المقطع الذي تجري به الأشغال حاليا بين خنشلة وباتنة؟

– رفع التجميد عن إنجاز نفقين أرضيين بكل من المسيلة وبوسعادة.

– نطالب بإنجاز طريق مزدوج يربط بين مدينتي المسيلة وبوسعادة، وطريق مزدوج آخر يربط بين أولاد دراج إلى غاية مقرة وطريق اجتنابي بعين الحجل.

– نطلب منكم السيد الوزير، التكفل بعملية ترميم وصيانة وتوسعة أجزاء من الطريق الوطني رقم 60 إبتداء من حدود ولاية المسيلة وإلى غاية المهير ببرج بوعريريج.

– دراسة مشروع إنجاز طريق مزدوج بالطريق الوطني رقم 45 والرابط بين المسيلة وولاية برج بوعريريج وذلك من أجل وضع حد لحوادث المرور.

– وما هي الأسباب التي تقف وراء توقيف مسار قطار نقل المسافرين والذي أعطيت إشارة انطلاقه سنة 2009 بين الجزائر والمسيلة؟

– بعث مشروع خط السكة الحديدية انطلاقا من المسيلة وإلى ولاية الجلفة مرورا ببوسعادة.

وفي قطاع الموارد المائية فإننا نرفع جملة من الانشغالات، أهمها:

– نطالب بالإسراع بتجسيد مشروع لتزويد الولاية بمياه الشرب انطلاقا من سد كدية أسردون بالبويرة والمياه القادمة من الصحراء نحو منطقة الهضاب العليا ومنح ولاية المسيلة مشروع تجديد المياه الصالحة للشرب عبر المدن، للتخلص من شبكة قنوات مياه الشرب المصنوعة من مادة الأميونت المسرطنة.

– بعض السدود بالولاية، الدراسة متوفرة بها، ونطلب النظر في انطلاق عملية إطلاق الأشغال بها.

– الإسراع بتكملة مشروع حماية مدينة المسيلة وامسيف من الفيضانات.

– منح الولاية حصة إضافية من السكن بمختلف الصيغ بما فيها السكن الريفي وحصة إضافية للتغطية بشبكة الغاز

الطبيعي والكهرباء وقنوات الصرف الصحي.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

بالنظر إلى أهمية قطاع التربية وحساسيته، فإننا نقترح معالجة بعض النقائص التي يعرفها القطاع في ولاية المسيلة، لا سيما منها:

– إرسال خبراء ومختصين للوقوف على أسباب إحتلال الولاية للمراتب الأخيرة في امتحانات البكالوريا والتعليم المتوسط، مع إعطاء أهمية لتحسين اللغات الأجنبية وإنجاز دار للمعلم بالولاية.

– رفع التجميد عن المنشآت التربوية بولاية المسيلة.

وفي مجال الصناعة، نطلب:

– فتح منطقة النشاطات الصناعية الجديدة بعاصمة الولاية التي تم إنشاؤها منذ سنوات وذلك لكي تساهم في تقليص البطالة وإعطاء دفع للاستثمار، مع تهيئة المنطقة الصناعية القديمة والانطلاق في الأشغال بمنطقة النشاطات الصناعية الجديدة 500 هكتار.

– فتح مصنع إنتاج الحديد والصلب المتواجد بمنطقة ذراع الحاجة لكي يساهم في تقليص البطالة، علما بأن المصنع لم يدخل الخدمة منذ سنوات لأسباب مجهولة.

– تخصيص مساحات لإقامة محيطات فلاحية لصالح شباب الولاية ودعم تربية المواشي والأبقار.

– حل إشكالية العقار بين بلدية سيدي عيسى بالمسيلة وولاية البويرة.

أما فيما يتعلق بقطاع الشباب والرياضة، نطالب بـ:

– رفع التجميد عن مشروع إنجاز المدرجات والإنارة بملعب كرة القدم التابع للمركب الرياضي بالمسيلة وإنجاز ملعب جديد ببوسعادة.

– إنجاز مركب رياضي أولمبي جديد لكي يخفف الضغط عن المركب الحالي، مع رفع التجميد عن مشروع إنجاز المسبح الأولمبي والثانوية الرياضية.

– إنجاز مراكز لتحضير الفرق الرياضية بكل من منطقة المعاضيد وجبل امساعد باعتبارهما يتوفران على الغابات والبيئة الخاصة بالرياضة.

– إنجاز مسابح جوارية عبر عدد من البلديات، خاصة وأن الولاية تسجل إرتفاعا كبيرا في درجات الحرارة خلال فصل الصيف.

– تخصيص أوعية عقارية في الولايات الساحلية لكي تسمح لشباب ولاية المسيلة بإنجاز مخيمات صيفية بها.

– إنجاز سوق جهوي للخضر والفواكه بالمسيلة.

– تخصيص غلاف مالي من أجل تكملة إنجاز مسجد الزبير بن العوام باعتباره أكبر مساجد عاصمة الولاية.

– المطالبة بإعطاء أهمية وعناية خاصة لقلعة بني حماد الأثرية، المصنفة من طرف منظمة "اليونسكو" وإحياء مهرجان "القلعة" من أجل المساهمة في إعطاء دفع لقطاع الثقافة والسياحة بالولاية.

– منح الولاية مسرحا جهويا ومعهدا للموسيقى والفنون التشكيلية.

– حماية وتصنيف "غابة المرقب" بعين الحجل وشط الحضنة وجعلهما مناطق طبيعية وسياحية.

معالي الوزير الأول؛

إننا نعلق عليكم بعد الله سبحانه وتعالى آمالا كبيرة، بالنظر في جملة المطالب المرفوعة إليكم، راجين من الله العلي القدير أن يوفقكم في مهامكم ويسدد خطاكم.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ بودي فقط التذكير وحتى لا ننحى نفس المنحى، أن الجلسة مخصصة لمناقشة برنامج الحكومة، يرجى أن ينصب النقاش حول مضمون هذه الوثيقة المقدمة لنا ولا ننصرف إلى الأمور الخاصة بالتنمية المحلية والتي نعترف بأنها مهمة، ويمكن أن يتكلم أي أحد عن ولايته ولكن لا يجب أن نعكس أو نقلب المعادلة، بحيث يصبح النقاش حول التنمية المحلية، مع احترامي لكل واحد وننسى موضوع التنمية الوطنية والمتضمنة في البرنامج المقدم إلينا؛ الكلمة الآن للسيد بلقاسم قارة.

السيد بلقاسم قارة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الطاقم الحكومي،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.

إن الحكومة اليوم من خلال مخطط عملها المعروض أمامنا، مطالبة باستكمال البرنامج الخماسي 2015 – 2019، وهي بذلك أمام تحديين رئيسيين:

الأول: يتمثل في تجاوز الأزمة المالية والنفطية وتأثيراتها.

أما التحدي الثاني: فيتمثل في الوفاء بالالتزام الأخلاقي والسياسي أمام الشعب، في تحقيق وتنفيذ ما تبقى من برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية خلال هذه الفترة.

ما يجعلها في مواجهة مفتوحة مع عدد من الملفات، فهي مطالبة بمواصلة جهود تقليص فاتورة الواردات، وبنفس الوقت العمل على تشجيع الإنتاج الوطني وتنويعه وتحفيزه، لتجنب دخول السوق الوطنية في حالة الندرة وارتفاع الأسعار.

إضافة لضرورة مواصلة الجهد وبنفس الوتيرة لربح تحدي ملف السكن، هذا القطاع الذي حقق قفزة نوعية، وسجل مؤشرات نمو لا ينكرها إلا جاحد، ما يمنح للملف أهمية وحساسية إضافية نظرا لبعده الاجتماعي، إلا أن هذا لا يمنعني من تسجيل ملاحظة في هذا الخصوص، وتتعلق بقانون 08 – 15، المتعلق بتسوية البنايات وإتمام إنجازها، حيث كانت الغاية من ورائه هو القضاء على مشكل البنايات غير المرخصة وتنظيم سوق العقار بشكل أفضل، إلا أن هناك نقائص ظهرت أثناء تطبيق هذا القانون، سواء من جهة الإدارة أو المواطنين، إلا أن ما أريد التشديد عليه هو ظهور سلوك متحايل من بعض المواطنين الذين يقومون بالاستيلاء على أوعية عقارية بطريقة غير شرعية، ثم يقومون بتشييد بنايات عليها ليباشروا بعدها إجراءات تسويتها تحت ذريعة هذا القانون، ما يستدعي يقظة المصالح المعنية لسدّ باب آخر من أبواب الفساد.

كما أن ملف قطاع الصناعة يعتبر من القطاعات الاستراتيجية التي يجب على الحكومة التعامل معها بتدبير وحكمة، نظرا لأهميته والآمال المعقودة عليها في الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني للأمام، وتخليصه من التبعية لمداخيل البترول.

ولا يمكن الحديث عن استثمار حقيقي وفعّال بدون منشآت قاعدية، وأخص بالذكر هنا مشروع ميناء شرشال، ومشروع ازدواجية طريق شرشال – العفرون والطريق الاجتنابي الرابط بين خميس مليانة – برج بوعريريج، هذا الأخير انطلقت به الأشغال في شطره الأول بين خميس مليانة –البرواقية، إلا أن نسبة الأشغال لم تتجاوز الـ 30٪، أما الشطر الثاني المكمّل، فلم ير النور بعد، رغم سلاسة تضاريس المسلك (الرواق).

ودائما في مجال المنشآت القاعدية أتحدث عن الطريق السيار الهضاب العليا تلمسان – تبسة، وما يترتب عن هذا المشروع في حال تجسيده، من استقرار للسكان وخلق مناصب شغل.

أما بالنسبة لطريق السكة الحديدية الرابط بين بوغزول –المدية –بومدفع، الذي لم تنطلق به الأشغال، رغم الأهمية البالغة للمشروع، بينما خطوط السكة الحديدية بين تيسميلت –بوغزول –المسيلة، وبوغزول –الجلفة، فهي على وشك الانتهاء.

كل هذه المنشآت تعتبر العنصر الفعّال في تطوير وتحريك عجلة الاستثمار الفلاحي والصناعي والسياحي.

بل إن شبكة الطرق هي رئة الاقتصاد الوطني، وأي حديث عن الاستثمار والتنمية دون توفير هذه الدعامة الأساسية، يعتبر حديثا بلا معنى، هذا دون أن نغفل العوائد الاقتصادية والاجتماعية التي نجنيها من خلال توفير شبكة الطرق.

وبالعودة للحديث عن قطاع الصناعة فهو بحاجة لإضفاء الكثير من الشفافية في التعامل مع موضوع المناطق الصناعية وتهيئتها والاستفادة منها، وهنا ألفت عناية الوصاية لتوجيه اهتمامها من أجل استغلال المناطق الصناعية الموجودة والجاهزة، بدل التوجه نحو تهيئة مناطق صناعية جديدة، وما يستهلكه ذلك من ميزانية ضخمة تثقل كاهل الخزينة العمومية، كما أن الوزارة مطالبة اليوم بإعادة النظر في طرق منح المشاريع وإعداد دفاتر الشروط الخاصة بها، قصد إرساء قواعد النزاهة والشفافية والتنافسية بين الفاعلين في الميدان.

السيد الرئيس،

لا يفوتني أن أستغل مناسبة مناقشة مخطط عمل الحكومة لأتوجه بالشكر والتقدير لمعالي السيد الوزير الأول، على ما تميز به من شجاعة وحزم في تحريك والفصل

في العديد من الملفات الاقتصادية والفلاحية والتجارية، التي كانت تعتبر ملفات مغلقة ملغاة لا يجوز الاقتراب منها.

وأخص بالذكر القرار الذي خرج به الاجتماع الوزاري المصغّر، المنعقد يوم الخميس 8 جوان، والذي تقرر فيه إلغاء الاستفادات غير القانونية من العقار الفلاحي ضمن عنوان التعاونيات والمستثمرات الفلاحية النموذجية، هذه الاستفادة التي تمت بطرق بعيدة كل البعد عن مقاييس الشفافية، ودون مراعاة أي أساس قانوني، وبالمناسبة أتمنى من الحكومة مواصلة مسعاها في هذا الاتجاه، والتدخل لاسترجاع المستثمرات الفلاحية التي حادت عن طبيعتها الأصلية، وحوّلها أصحابها لما يشبه الموانئ الجافة، بل وشيّدت عليها مستودعات ومرافق لا علاقة لها بالفلاحة لا من قريب ولا من بعيد.

والأمر نفسه ينطبق على المناطق الصناعية التي جرى توزيعها بطرق، طرحت ولا زالت تطرح العديد من علامات الاستفهام.

وقد كنت شخصيا ومن هذا المنبر شهر مارس الماضي، قد تطرقت وأثرت موضوع الاستفادة من المستثمرات الفلاحية النموذجية من خلال مساءلة وزير القطاع.

كما سبق لي في أكثر من مناسبة أن تناولت من خلال تدخلاتي، ونبهت للاختلالات التي يتم التعامل بها فيما يتعلق بملف الاستثمار في الجزائر، وحرصت على دعوة الوزارة المعنية، للعمل من أجل إضفاء المزيد من الشفافية والنزاهة في التعامل مع المستثمرين والمتعاملين بما يعطي للتنافس معناه الحقيقي، وأفتح قوسا هنا للتطرق لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا القطاع الواعد الذي يحتاج من الوصاية المزيد من الرعاية والمرافقة، خاصة ما تعلق بتكييف دفاتر الشروط التي يجب أن تراعي قدرات هذه المؤسسات، ومنحها فرصة المشاركة في تجسيد المشاريع.

وأختم حديثي عن ملف الاستثمار بتجديد الدعوة إلى إشراك الخبراء وممثلين عن المستثمرين، ضمن المجالس الولائية المعنية بدراسة ومتابعة ملفات الاستثمار على مستوى المحلي إلى جانب الولاّة طبعا، وهذا من أجل القضاء على المنطق الإداري والبيروقراطي في معالجة ومتابعة ملفات الاستثمار.

السيد الرئيس؛

إن قرار المجلس الوزاري المصغر الذي أشرت إليه، وقبلها قرار اعتماد نظام رخص الاستيراد، كلها خطوات في الاتجاه الصحيح تستحق منّا الإشادة والتشجيع، لأنها تبيّن مدى حرص الحكومة وعزمها على مراقبة الثروة الوطنية وحمايتها، ووضع قواعد منافسة نزيهة من خلال القضاء على الاختلالات التي كانت سائدة في الطرق المعتمدة في منح المشاريع، واللجوء غير المبرر والمبالغ فيه لصيغة التراضي في منح المشاريع، وإعداد دفاتر شروط تعجيزية وموجّهة أحيانا.

السيد الرئيس؛

لا يمكننا الحديث عن كسب رهان التحرر من التبعية لتقلبات أسواق النفط، وتحقيق الإقلاع الاقتصادي دون التطرق لقطاع المالية الذي هو عصب الحياة الاقتصادية.

وإن كنت خلال مناقشة قوانين المالية في السنوات الماضية، قد دعوت لإعادة النظر في سياسة الدعم المخصص للمؤسسات الاقتصادية العاجزة والفاشلة، عبر برامج إعادة التمويل والتطهير، فإنني اليوم أجدد دعوة الحكومة لإعادة النظر في هذا الخيار الذي أثبت عدم جدواه على مدار السنوات، بل وكلّف خزينة الدولة أموالا طائلة كان يمكن استغلالها في مشاريع منتجة.

السيد الرئيس؛

وفي سياق ما تضمنه مخطط عمل الحكومة من تدابير تصب في اتجاه ترشيد النفقات، وكذا توجيهات فخامة رئيس الجمهورية في هذا الخصوص بمناسبة انعقاد مجلس الوزراء، ولا يمكن لسياسة ترشيد النفقات أن يكتب لها النجاح دون التشديد على جديّة الدراسات الجيو -تقنية الخاصة بالمشاريع والحرص على احترافيتها، حيث إن خزينة الدولة تتكبد سنويا آلاف المليارات بسبب سوء هذه الدراسات التي ترفع تكلفة المشاريع لأضعاف قيمتها الأولية.

السيد الرئيس؛

كما أثمّن مجهودات الحكومة في الرفع من إيرادات الجباية وتوسيع الوعاء الجبائي، خارج مداخيل البترول، ما أعطى لميزانية الدولة نوعا من التوازن، لكنني أتساءل عن سبب الإعفاءات الضريبية غير المبررة التي يستفيد منها كبار الفلاحين وكبار المستثمرين في المجال الفلاحي، ما يجعل مساواتهم مع صغار الفلاحين في مجال الإعفاء الضريبي أمرا غير مفهوم.

السيد الرئيس؛

أختم تدخلي برفع انشغالات تخص ولاية المدية لمعالي الوزير الأول، ومن خلاله للسادة وزراء المالية والصحة والموارد المائية والطاقة، وقبل ذلك أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر الجزيل للوزير الأول على قراره الأخير الذي أعلن عنه الأسبوع الماضي في رده بالمجلس الشعبي الوطني والمتعلق برفع التجميد عن المشاريع المتوقفة بسبب الظروف المالية، وهو القرار الذي أثلج صدور المواطنين والسلطات المحلية على حدّ سواء.

وهنا أغتنم الفرصة لأعيد التذكير وأطرح مجددا ثلاثة مشاريع حيوية كانت تحت طائلة التجميد، راجيا أن تستفيد من قرار رفع التجميد هذا، حتى تعرف طريقها للتجسيد.

ويتعلق الأمر بكل من:

1 – مشروع تجديد شبكة قنوات نقل المياه الشروب من سد غريب إلى مدينة المدية للقضاء على نقص التزود بالماء الذي لا تزال تعانيه المدينة لحد الآن.

2 – مشروع إنجاز محطة تصفية وادي حمام الصالحين بالبرواقية.

3 – مشروع إنجاز مستشفى 160 سرير ببن شكاو.

وأختم بقطاع الطاقة بالولاية لأتطرق لمشروع يكتسي طابعا اقتصاديا واستراتيجيا لولاية المدية، ويتعلق الأمر بإنجاز مشروع تخزين الوقود بالولاية، حيث قد تم تعيين الأرضية الخاصة به بتاريخ 14 أوت 2016، على مستوى المنطقة الصناعية الجديدة بقصر البخاري، بمساحة تفوق 50 هكتارا، ونظرا لأهمية المشروع وحيويته ليس فقط بالنسبة للولاية، بل إنه مشروع ذو بعد جهوي، وفي حال تجسيده، فإن خدماته ستستفيد منها العديد من الولايات المجاورة، ما يخفف الضغط المفروض على محطة شفة بولاية البليدة، إضافة لما يوفّره من مناصب عمل مباشرة وغير مباشرة، الأمر الذي يساهم في تخفيف حدّة البطالة عن المنطقة، كل هذه المعطيات حتّمت علي رفع هذا الانشغال لمعالي الوزير الأول، متسائلا عن الأسباب التي أخّرت إطلاق هذا المشروع الهام متخوّفا من بقائه حبيس الأدراج.

ذلكم، سيدي الرئيس، معالي الوزير الأول، أهم النقاط التي أردت المساهمة بها في مناقشة وإثراء مخطط عمل الحكومة.

شكرا على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ الكلمة الآن للسيد محمد ماني.

السيد محمد ماني: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلاة على رسوله الكريم وبعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية أثمن المجهودات الجبارة التي بذلها الطاقم الحكومي السابق وعلى رأسهم السيد الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال، في تجسيد وتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الذي يبقى المرجع لعمل أي حكومة مهما تغيرت رجالاتها، وهو ما يكرس التواصل ويعزز الاستمرارية المنشودة والتي لمسناها في مخطط العمل المعروض اليوم أمامنا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

– أكثر من مليوني وحدة سكنية وزعت وعشرات الآلاف في طريق التوزيع من مختلف الأنماط (سكنات اجتماعية تساهمية، ترقوية، مدعمة وريفية وغيرها).

– ملايير من القروض منحت للشباب في إطار الدعم في مختلف الآليات (أونساج، كنانك، أونجام).

– مئات الآلاف من مناصب الشغل (الدائمة والمؤقتة).

– آلاف الكيلومترات من الطرق المختلفة (وطنية، ولائية، بلدية).

– عشرات الجامعات والأقطاب الجامعية.

– مئات الثانويات والمتوسطات والإبتدائيات.

– عشرات المحاكم والمجالس القضائية.

– عشرات المستشفيات ومئات العيادات المختلفة التخصصات.

– مئات الملاعب الجوارية وقاعات الرياضة والمسابح ودور الشباب.

– آلاف الهكتارات استصلحت.

– عشرات المناطق الصناعية ومناطق النشاطات.

– عشرات السدود.

– المصانع.
– الأسواق الجوارية.
– مئات الآلاف من البيوت ربطت بمختلف الشبكات من: (كهرباء وغاز وماء وهاتف وأنترنت... وغيرها).
– مئات المساجد والمدارس القرآنية والمعاهد الدينية بنيت في جميع ربوع الوطن.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

هذا في الجانب المتعلق بالهياكل القاعدية، أما من الجانب الخدماتي:

– فأصبحت قرينة البراءة مدعمة إلى أقصى حد، وحقوق الإنسان محترمة حتى تجاوزت بعض الدول التي لها باع في الديمقراطية والنشأة.
– شهادة السوابق العدلية.
– شهادة الجنسية.
– الأحكام القضائية.

أصبحت تسلم لأصحابها عند الطلب دون عناء التنقل أو الإنتظار.

– محاكمات تتم عن بعد حتى ننقص على المواطن مشقة التنقلات الطويلة والشاقة.
– جوازات السفر البيومترية.
– بطاقات التعريف البيومترية.
– تقليص في الوثائق المطلوبة في مختلف الملفات الإدارية.

هذا بعض ما مس قطاعي العدل والداخلية على سبيل المثال والتي سابقتا الزمن في تكييف القوانين الخاصة بقطاعيهما مع أحكام الدستور الجديد 2016، فلوزيري القطاعين منا كل التقدير والاحترام على هذه المجهودات الجبارة.

– مئات الآلاف من المساعدات تقدم للمعوزين (قفة رمضان، منح التمدرس وغيرها).
– آلاف المنح الدراسية للأساتذة والطلبة على حد سواء لتحسين المستوى.
– التكوين المستمر لإطارات الإدارات قصد رفع المردودية وتحسين الأداء.
– بطاقة الشفاء التي رفعت الغبن عن المواطن وسهلت استفادته من مختلف الخدمات الصحية.
– الأمن والاستقرار رغم الصعوبات التي تعود إلى شساعة بلادنا.

غير أن هذا الأمر لا ينكره أحد، فأصبحنا نتنقل ليلا ونهارا آمنين غانمين في جميع ربوع وطننا الحبيب، تحت نظر وسهر قواتنا المرابطين في الحدود والجبال وأسلاكنا الأمنية من أمن داخلي، درك، شرطة، جمارك، وحماية مدنية.

– أصبحت الجزائر تدعى للتدخل لأجل حل النزاعات في البلدان المجاورة والشقيقة.
– أصبحت الجزائر مرجعا يستشار في مكافحة الإرهاب والتي كانت السباقة في التحذير منه.
– أصبحت كلمة الجزائر مسموعة أكثر من أي وقت سبق في المحافل الإقليمية والدولية.

هذه نقطة من بحر، هذه نتيجة مخططات، لا نقول حكومات متتالية أو متعاقبة ولكنه حصيلة برنامج وعد ووفى به المجاهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وهذا ما يعترف به له العدو قبل الصديق ولا ينكره إلا جاحد.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

وللمساهمة في تحقيق المزيد وتجسيد أنجع لهذه البرامج وجب علينا التنبيه إلى بعض الأمور وذلك لكل غاية مفيدة.

– ضرورة مواصلة ترشيد النفقات، بالإبتعاد عن الكماليات وهنا لا أقصد الكماليات في المواد الغذائية فقط.
– ضرورة إعادة النظر من طرف الدولة في ترتيب الأولويات، فالأهم، ثم المهم، فالمشكل في نظرنا ليس مشكل قلة الموارد المالية قدر ما هو مشكل اختيار القطاعات ذات الأولوية ومشاريعها ذات الطابع الإستعجالي على غرار الصحة والتربية لما لها من انعكاس مباشر على المواطن.
– دعم المنتوج الوطني والابتعاد عن استيراد كل ما هو منتج في الجزائر، مهما كانت الجهة المستوردة.
– مسح ديون الشباب المتعسرين ممن استفادوا من آليات دعم تشغيل الشباب المختلفة.
– تخفيض الضرائب على صغار التجار وإيجاد آليات لتحصيلها من كبار التجار والمستثمرين ورجال الأعمال ممن استفادوا من عديد الامتيازات.
– إعادة النظر في سياسة الدعم للمواد الاستهلاكية.
– وضع سياسة جديدة لاستغلال المواد المنجمية المختلفة التي تزخر بها الجزائر آخذين بعين الاعتبار الأجيال القادمة.
– إعادة النظر في طرق توزيع الدعم الفلاحي حتى يصل

هذا الأخير إلى محتاجيه، أي الفلاح الحقيقي.

– تطهير المناطق الصناعية ومناطق النشاطات واسترجاع الأراضي غير المستغلة منذ سنوات أو التي غيرت وجهتها وإعادة توزيعها على المستثمرين الحقيقيين.

– وضع مخطط وطني استعجالي للنهوض بقطاعي الفلاحة والسياحة اللذين نعول عليهما كبديل عن البترول وذلك بإشراك جميع القطاعات ذات الصلة.

– ضرورة إعادة النظر في المنح المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.

– فتح قنوات الحوار والعمل على حل مشاكل فئة منتسبي مختلف الأسلاك الأمنية.

– تحسين المستوى المعيشي للمجاهدين وأبناء الشهداء.

– وقفة متأنية في المنظومة التربوية وإيجاد حلول نهائية، فكفانا من الحلول الآنية والوقتية وهنا لا أفوت الفرصة للتقدم بجزيل الشكر والعرفان للسيد رئيس الجمهورية، على إعطاء فرصة ثانية للمقصيين من بكالوريا 2017، الذي نتمنى أن تكون آخر مرة نرى فيها مثل هذه الحوادث.

– إعادة النظر في السياسة الصحية، فمئات المستشفيات ومئات العيادات العمومية والخاصة، لكن الخدمات حدث ولا حرج.

– النظر في إمكانية إرجاع دراسة وتوزيع السكنات الإجتماعية للجان البلدية لمعرفتها باحتياجات سكانها عكس لجان الدوائر التي أصبحت محل تلاعبات وحتى التزوير في أحيان أخرى.

– النظر في إمكانية الرجوع إلى تطبيق عقوبة الإعدام على مرتكبي الجرائم الخطيرة (إختطاف الأطفال مثلا).

– تعزيز دور المساجد وإيجاد الآليات الكفيلة لحماية الأئمة من مختلف التجاوزات التي طالتهم.

– مواصلة العمل للقضاء على الظواهر السلبية بالعقوبات الصارمة والردعية للحد من البيروقراطية والمحسوبية في إداراتنا.

وفي الأخير، لا يسعنا في حزب جبهة التحرير الوطني، إلا أن نثمن هذا العمل معربين عن استعدادنا للمساهمة في تجسيده وترسيخه على أرض الواقع من خلال سن التشريعات والقوانين ذات الصلة.

متمنين لكم السيد الوزير الأول ولطاقمكم الحكومي التوفيق والسداد لما فيه خير البلاد والعباد.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد ماني؛ الكلمة الآن للسيد عبد الحق قازي تاني.

السيد عبد الحق قازي تاني: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي رئيس هذا المجلس الموقر،

السيد معالي الوزير الأول المحترم،

السيدات وأصحاب المعالي،

السادة أعضاء أسرة الإعلام،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس.

يشرفني أن أساهم كباقي زملائي، في مجلس الأمة، في مناقشة مخطط عمل الحكومة الموضوع بين أيدينا اليوم وما شدني إليه هو شموليته ومراعاته لجل النقاط الإيجابية التي تهم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد والتي تشكل ورقة طريق عمل الحكومة الجديدة، التي أغتنم السانحة لتقديم تهانينا الخالصة لها ممثلة في شخص معالي الوزير الأول المحترم، السيد عبد المجيد تبون، والتي حظيت بها من طرف فخامة رئيس الجمهورية، حتى تسهر على تطبيق برنامجه الواسع وتسيير البلاد في ظل وضع اقتصادي أقل ما يقال عنه إنه مضطرب ومنقلب.

ولعل ما يشد الانتباه كذلك هو ما ورد في الصفحة الخامسة والسادسة عن عزم الحكومة لتعزيز الممارسة السياسية والديمقراطية والتزامها بتقديم البيان السياسي أمام البرلمان وترقية الاتصال والإصغاء إلى الاقتراحات الرامية إلى تصميم النصوص التشريعية، وهو ما يسمح بإعطاء ديناميكية لنشاط البرلمان، الذي تعززت سلطاته بدون شك بفضل دستور 2016، وما يستدعي التمعن أيضا هو تسخير الدولة لموارد ووسائل هائلة من أجل التطور الاقتصادي والاجتماعي، الذي ستعمل الحكومة على تجسيده بأقصى قدر من الصرامة والشفافية، معتمدة في ذلك على تحديث وتطوير الآليات التكنولوجية مع العمل على تأهيل الموارد البشرية، وهو ما ورد في الصفحة التاسعة والعاشرة والحادية عشرة، وعمدتم على تفصيله السيد الوزير، ولكم الحق في ذلك، لأن الداء يكمن في العامل البشري، فثقافة الاستماع والتشاور، ثقافة التكفل بالعرائض ومتطلبات المواطن وثقافة

تسهيل ومرافقة وتبسيط الإجراءات ومكافحة البيروقراطية وحق المواطن في الوصول إلى المعلومة، يجب أن يظل الشغل الشاغل لعمل الحكومة ومؤسسات الدولة وفي كل المجالات، لذلك فنحن نحس بنوع من الارتياح عندما يركز مخطط الحكومة على مصطلحات ومفاهيم جديدة كتطوير التطبيقات وخدمات آلية (TIC)، وأفرح لما أجد مشروع البلدية الإلكترونية واصطلاحات أخرى كالحكامة المحلية أو مراجعة قانون الولاية والبلدية وطرق الحياة المحلية والجماعات الإقليمية المنتجة، لأن التركيز على دور المنتخب يجب أن يكون هو الأصل وليس الفرع، كما هو شائع الآن.

سيدي الرئيس، معالي الوزير الأول، إن ما يزيدنا فخرا وما يكبر في نظرنا هو مواصلة الدولة في برنامجها التنموي الخاص بقطاع السكن، وذلك رغم الأزمة العالمية الخانقة، فتحقيق 1.6 مليون سكن، ليس بالأمر الهيّن، وحتى أربط الموضوع بالدائرة الانتخابية التي أشرف على تمثيلها، أقول إن وهران قد حظيت تقريبا بـ 10٪ من البرنامج الوطني وهي ممتنة لرئيس الجمهورية والحكومة الجزائرية، غير أن المشكل يكمن في أن جل هذه البرامج، ما عدا الترقوية منها، وجهت للقضاء على السكنات الهشة وإزاحة أحياء الصفيح المشوه للمدينة، فمن بين 140 ألف سكن، وأفتح قوسا حتى أتكلم عن كوشة الجير والحاسي، إسمح لي سيدي الرئيس، لأنه لابد من التعريج إلى القضايا التي تشغل الساكنة فهو الجانب الخفي لجبل الجليد، بل هو جبل الصفيح، هناك أدعوكم للقيام سيدي الوزير الأول، بزيارة ولاية وهران بالطائرة المروحية والتجوال على جبال مرجاجو، للتعرف على الوجه القبيح لوهران. وفي هذا الوقت الذي أكلمكم فيه هناك عشرات المنازل العشوائية تباع بـ 100 و150 مليون سنتيم ولا أحد يحرك ساكنا، فمدينة الصفيح بكل المقاييس تتذمر من الآفات الاجتماعية، وأصبحت ملجأ للأفارقة وكل الوافدين الغرباء على وهران.

سيدي الوزير، المواطن الوهراني بكرامته ورغم احتياجاته وعوزه، فهو ساكن في الأقبية والأسطح وفي التكدس مع العائلة ينتظر بصمت أن يصل دوره في السكن الاجتماعي ولن يصل لأن عملية الإسكان تخضع لعوامل أخرى، لذا سيدي الوزير الأول، أتمنى منكم وأنتم أو كنتم على رأس قطاع هام، لابد من التعجيل في ترتيبات جديدة للإستفادة من السكن الإجتماعي والعودة إلى العمل المدقق حتى لا يضيع حق المواطن سواء كان في وهران أو في جهة أخرى، وحتى لا أبتعد عن مجال السكن والتعمير، وهران معنية بقطب حضاري جديد، كما هو الشأن في العديد من ولايات الوطن جاء بديلا لمدينة التليلات ونحيي رئيس الجمهورية، الذي ألغى قرار استغلالها على حساب سهل ملاتة الذي وجه للولاية ووجه المشروع لوجهة مسرغين وهو اختيار صائب، لكن المشكل هو التعجيل في إنجاز مشاريع دون مراعاة الدراسات المؤهلة والتي نطالب بها كمنتخبين حتى لا نصدم مرة أخرى بمدن نوم، مدن بدون روح، بدون حياة وهو ما يتنافى مع ما ورد في الصفحة الثانية عشرة من المخطط الرامي إلى مواصلة الأعمال الرامية إلى تحسين وضع المدن وإدارة مفهوم المدينة الذكية ضمن مشاريع إنجاز جزيرة أو أقطاب حضرية متميزة.

بودي أن أغتنم هذه الفرصة لأتحدث عن الموارد المائية التي وردت في الصفحة الثالثة عشرة، وهنا لابد من الشكر والثناء أيضا على فخامة رئيس الجمهورية، الذي أنهى نهائيا معاناة ولاية وهران والتي تحتاج إلى مورد يومي بسعة 350 ألف م^3. والآن قد انتهى "جا الماء نوض تعمر"، وكما تعرفون أود أن يستعمل الفائض الذي ينتج الآن بمحطة مرسى الحجاج...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحق قازي تاني؛ الكلمة الآن للسيد محمد رضا أوسهلة.

السيد محمد رضا أوسهلة: شكرا سيدي الرئيس المحترم، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على المصطفى الكريم؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي الوزير الأول،
الكريمات والأكارم أعضاء الحكومة،
الفضليات والأفاضل أعضاء مجلس الأمة،
الأسرة الإعلامية الكريمة.

اليوم يلتئم هذا الجمع الكريم لمناقشة أهم وثائق العمل الحكومي وهي وثيقة مخطط عمل الحكومة وهو المستلهم في مجمله، بل والمستنسخ في عناويه ومحاوره لبرنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي حظي بدعم شعبي واسع جاوز 80٪ من الأصوات المعبر عنها في

الانتخابات الرئاسية لسنة 2014.

وبادئ ذي بدء سأدع لنفسي القول إن هذا المخطط جاء شاملا متكاملا من حيث المجالات المقصودة بالتنمية من جهة، ومن حيث المقدرات المرصودة لها من جهة أخرى.

وما من مندوحة من القول إنه لا يختلف اثنان حول صواب وحسن اختيار المحاور الخمسة للعمل الحكومي.

سيدي الرئيس المحترم،

معالي الوزير الأول،

الحضور الكريم مع حفظ الألقاب والمناصب،

إن التكامل الظاهر في عناوين محاور مخطط عمل الحكومة وحتى في التعابير والمقاصد لا يُجافيه القول وإن استيحائها حرفيا وأحيانا من برنامج رئيس الجمهورية، لم يكن ليمنع اجتهاد الحكومة لوضع آفاق زمنية لتنفيذ مجمل أو على الأقل بعض هذه المحاور، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه لم يكن إعداد هذا المخطط ليمنع الحكومة من البوح بأرقام إحصائية حالية كنت لأستحسنها ذكرا في مقدمة هذه الوثيقة كمعاينة للوضع الراهن، عوض أن تكون ملخصا – أي المقدمة – للمخطط وتعدادا لعناوين محاوره في مقدمته، ثم كان على الحكومة وكان لها أن تتنبأ بأرقام مرتقبة آجلة للتجسيد وهو الأمر الذي كان سيضفي حتما الكثير من الدقة والصرامة على العمل الحكومي المأمول.

كما أنّ من شأن كل ذلك أن يكون حُجة للحكومة في حال تجسيدها لوعودها الرقمية أو حجة عليها في حال مجانبتها الصواب في أعمال مخططاتها.

إنّ هذه السانحة المميّزة ننتهزها لطرح جملة من التساؤلات على الطاقم الحكومي عسى أن يجد بعضها الإفادة لديه، أو أن يجد البعض الآخر منها الاستفادة لدينا في ردّكم معالي الوزير الأول، ولعلّ أهم هذه التساؤلات:

أولا: بالنظر إلى الضائقة المالية التي يعانيها بلدنا، وبحثنا عن تنويع الاقتصاد الوطني في المجال الخدماتي كمقاولاتية المعرفة والسياحة وتكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي الذي أحييّ الوزيرة القائمة على هذا القطاع على مجهوداتها للإصلاح في وسط مهني ممانع ومقاوم، ولسياستها المشهودة لتشبيب إطارات القطاع، أما عن المجال الخدماتي أو المجال الإنتاجي من فلاحة وصناعة، فهذان القطاعان اللذان يقع على عاتقهما سدُّ الحاجيات الوطنية في المقام الأساسي، ثم التصدير لتمويل الخزينة العمومية بالعملة الصعبة في مقام آخر والتصدير في هذه الحال سيصطدم لا محالة بالقدرة الاستيعابية المحدودة لموانئنا التجارية من حيث الاستيراد، فما بالك بالاكتظاظ المرتقب للسلع في الاتجاهين من استيراد وتصدير، مما يستوجب علينا توجيه تفكيرنا في توسيع الموجود لدينا من بضعة موانئ تجارية، وخلق أخرى جديدة ولو بصيغة التمويل الخارجي مقابل الإمتياز المؤقت للتسيير (كما هي تجربة مشروع ميناء الحمدانية قيد المفاوضة حاليا)، فهل من تفكير معالي الوزير الأول في مضاعفة عدد موانئنا التجارية؟

ثانيا: إن سعي الحكومة لتوفير موارد مالية للخزينة العمومية خارج الإستدانة الخارجية التي ألح فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، في أكثر من مرة، إلى تفاديها، هو الذي دفع الحكومة السابقة بعث القرض السندي والذي بقي دون حصيلة دقيقة وبالتالي خارج أي تقييم جدّي، هذا القرض السندي الذي بقي محصورا في العملة الوطنية، دون أي تفكير في قرض سندي بالعملة الصعبة موجه لجاليتنا الجزائرية في الخارج يسمح لهم بمناسبته بإدخال مبالغ بالعملة الصعبة من الخارج إلى الجزائر دون تسقيف، شرطه الوحيد هو إيداعها في هذا السياق مقابل سندات قرض بالعملة الصعبة.

ثالثا: إن هواجس كل الحكومات المتعاقبة كان على رأسها امتصاص الكتلة النقدية الوطنية المطروحة خارج الأطر البنكية والقنوات الشرعية، وقد فشلت تقريبا كل الحكومات المتعاقبة جزئيا أو كليا في هذا المسعى من قرض سندي، إلى تدابير في قانون المالية (بإيداع الأموال بنكيا دون تحديد مصدرها مع اقتطاع 7٪ منها)... وغير ذلك من الوسائل والتدابير، وهنا لنا أن نطرح التساؤل عن عدم السعي إلى تغيير الأوراق النقدية المتداولة كحد أدنى أو بصفة قطعية قاطعة إلى تغيير الدينار الحالي بدينار جديد، يتم بموجبه دفع أصحاب الشكارة، حتما إلى التصريح بكتلهم النقدية المكدسة والمكنزة، ومن جهة أخرى إلى الحد من نسبة التضخم، وهنا قد يسعى البعض إلى التقليل من أهمية هذه الخطوة، رغم أن الأمثلة كثيرة وتشابه تجارب ناجحة في هذا الميدان.

رابعا: منذ سنوات والدولة تقدم دعما راقيا لرأس المال الخاص لدفعه إلى خلق الثروة وفرص الشغل وتمويل الخزينة العمومية بالضريبة على الأعمال عند الإنتاج أو بالعملة

الصعبة عند التصدير، وهنا لنا التساؤل، ماذا قدم هذا القطاع الخاص للاقتصاد الوطني، نظير ما تقدمه له الدولة؟!

السيد الرئيس المحترم،

معالي الوزير الأول،

الحضور الكريم مع حفظ الألقاب والمناصب،

يبقى لنا في الختام، الأمل أن نسهم بسهام أخرى في موعد نتمنى أن تفي به الحكومة إحتراما للدستور، لا سيما المادة 98 منه وجوبا أمام المجلس الشعبي الوطني وتكرما أمام مجلس الأمة الموقر، عند عرض بيان السياسة العامة.

شكرا لكم على كرم الإصغاء وفضل الاستماع، وشكرا لكم معالي رئيس مجلس الأمة المحترم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد رضا أوسهلة؛ الكلمة الآن للسيد عباس بوعمامة.

السيد عباس بوعمامة: شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نحن اليوم نناقش مخطط عمل الحكومة والذي لمسنا فيه الإرادة الصادقة والقوية من طرف الدولة للاستجابة لتطلعات المواطنين، رغم الظروف الصعبة من الناحية المالية، إلا أن هذا المخطط المستمد من برنامج رئيس الجمهورية، والذي نزكي ونثمن كل ما جاء فيه من حلول ونظرة واقعية لمختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فنجد أنه أخذ في الحسبان كل التطورات الحاصلة في الساحة الاقتصادية ولهذا نقول إن هذا المخطط هو مخطط جاء في ظروف غير عادية من الناحية المالية مع وزير أول حاصل على وسام استحقاق من طرف رئيس الجمهورية.

وإن الثقة التي وضعت فيكم من طرف رئيس الجمهورية، معالي الوزير الأول، والتي استبشر بها خيرا المواطنون، خاصة الذين عانوا من سياسة التجميد وعدم تنفيذ الوعود، يشهد لكم الجميع بالكفاءة والنزاهة والصرامة وتنفيذ الوعود.

السيد الرئيس،

معالي الوزير الأول،

نحن نناقش هذا المخطط لا يمنعنا أن نطرح بعض الانشغالات وبعض الوعود، لكونها تدخل في إطار هذا المخطط وتندرج في إطار برنامج رئيس الجمهورية.

معالي الوزير الأول،

تم اتخاذ بعض القرارات في السنتين الماضيتين والتي نرى أنها قرارات مستعجلة وتتطلب دراسة ونظرة دقيقة مثل:

1 – قرار تجميد المشاريع في بعض الولايات التي كانت تعاني من انعدام التنمية فيها، رغم الأغلفة المالية الضخمة المخصصة من طرف الدولة، وهذا راجع في أغلب الأحيان إلى ضعف الجهاز التنفيذي وكذا النقص في مؤسسات الإنجاز وكذا البيروقراطية الناجمة عن قانون الصفقات العمومية، مثل ولاية إليزي، ليس من المعقول أن يتم تجميد مدرسة ابتدائية في منطقة نائية أو مستشفى 60 سريرا في "بلدية الدبداب" الحدودية، أو محطة توليد الكهرباء للمنطقة الحدودية "طارات"، كون المواطن ومصالح الجيش تعاني من عدم وجود الكهرباء في هذه المنطقة.

2 – قرار رفع الدعم عن مادة الإسمنت وكذا الأعلاف بالنسبة لمربي الإبل.

3 – قرار تجميد السجلات التجارية للبيع بالجملة للمناطق الحدودية.

4 – مصنع الإسمنت في بلدية "برج عمر إدريس"، هذا الوعد الذي طال أمده ولم يوف.

إن المواطن في هذه المناطق إذا تخلت عنه الدولة ليس هناك من يتكفل به، ولهذا نطلب منكم إعادة النظر في القرارات، كما نطلب رفع التجميد عن هذه المشاريع.

أما فيما يخص بعض القطاعات والذي نسجل وبكل أسف، مع اعتذارنا للسادة الوزراء الجدد عن التصرفات التي أصبح يسير بها قطاع الفلاحة على المستوى المحلي.

قطاع الصحة: سكان بلدية "برج عمر إدريس" استفادوا منذ سنتين من مصلحة تصفية الدم، رغم اكتمال هذه المصلحة إلا أنها لم تستغل من طرف المرضى بحجة عدم توظيف الأطباء الأخصائيين والمواد غير المتوفرة.

– فيما يخص الأطباء الأخصائيين بمناطق أقصى الجنوب، نرجو النظر من أجل إبقاء هؤلاء الأطباء في تلك

المناطق.

– الإتفاقيات بين المستشفيات الجامعية في الشمال ومستشفيات الجنوب ليس هناك برنامج واضح ومسطر لهذه الزيارات.

التعليم العالي والبحث العلمي: نطلب فتح تخصصات في المركز الجامعي إليزي، والله يا معالي الوزير ومعالي الوزير الأول، لقد بذلت مجهودا في هذا القطاع وأطحت بإمبراطوريات، لكن إمبراطورية إليزي لم تقدر عليها!!

ولكي نكون منصفين لا ننكر المجهودات الكبيرة التي بذلت والتي ما زالت تبذل في مختلف المجالات من طرف الدولة، خاصة بالنسبة لمناطق الجنوب التي لم تشهد تنمية حقيقية إلا منذ مجيء رئيس الجمهورية، وهذا لا ينكره إلا جاحد، وهنا يجب أن نشيد بالمجهودات الكبيرة والنتائج المحققة في إطار إصلاح العدالة والعصرنة وحسن الإستقبال والتكفل بانشغالات المواطنين التي بلغها قطاع العدالة على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي، كما أن المواطن في بلدية عين أمناس وبلدية الدبداب وبلدية برج عمر إدريس، يشكر معالي وزير العدل، على تدشين وفتح محكمة بلدية عين أمناس، من أجل تخفيف عناء تنقل المواطنين، كما أن التعليمات التي أسديتموها خلال زيارتكم فيما يخص طريقة تسجل المنسيين بدأت تأتي بنتائجها.

إن قطاع الداخلية هو الآخر عرف تطورا كبيرا في استكمال العصرنة ومكافحة البيروقراطية، كما سجلنا أن صندوق الضمان والتضامن ساهم في التنمية المحلية، خاصة بعد قرار التجميد، بحيث أصبح هو المتنفس الوحيد في تنمية الولايات، ضف إلى ذلك الاستقرار والتجاوب الكبير بين الجماعات المحلية والمركزية، بحيث تم إعادة الاعتبار للموظفين، كما أن المواطنين في ولايات الجنوب شاكرون لرئيس الجمهورية ولمعالي وزير الداخلية، القرار الهام والشجاع في قضية تخفيض فاتورة الكهرباء بالنسبة لسكان ولايات الجنوب، وهذا التخفيض ساهم في القدرة الشرائية للمواطن، شاكرا الجميع على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة الآن للسيد سليمان زيان.

السيد سليمان زيان: شكرا سيدي الرئيس المحترم؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد معالي الوزير الأول،

أصحاب المعالي الطاقم الحكومي،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس؛

بعد الدراسة وتصفح مخطط عمل الحكومة والذي نتناول نقاشه اليوم بدا لي بأنه جاء شاملا ملما مجيبا لكل ما تتطلع إليه طموحات الشعب الجزائري في جميع القطاعات تطبيقا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، هادفا لبناء دولة عصرية بإدارتها قوية باقتصادها وأمنها، دولة العز والكرامة وحقوق الإنسان والحريات.

إن قطاع العدالة لا شك أنه شهد تطورا كبيرا بعصرنة إدارته والتكوين العالي لإطاراته والتكفل السريع بملفات المتقاضين، هذا ما سيجعله يضاهي مستقبلا الأجهزة القضائية للبلدان المتقدمة.

وذلك طبقا لمخطط عمل الحكومة بتعديل قوانين الإجراءات الجزائية والجنائية وقوانين تنظيم السجون ولكن لابد من بذل مجهودات أكثر لتجاوز بعض الأخطاء القضائية التي يذهب ضحيتها من حين إلى آخر مواطنون أبرياء وكذا الحد قدر المستطاع من الحبس الاحتياطي، عملا بمقولة "المتهم بريء حتى تثبت إدانته"، وإيجاد عقوبات بديلة في قانون تنظيم السجون الذي سيعدل وخاصة فيما يخص الأحكام القضائية الخفيفة للحد من عدد المحبوسين كالوساطة والعمل في إطار المنفعة العامة والسوار... إلخ.

– أما القطاع المالي والتحصيل الجبائي:

فلابد، السيد معالي الوزير الأول، أن تعطى الأولوية لعصرنة البنوك وقطاع التحصيل الجبائي الذي تأخر كثيرا مقارنة بقطاعات أخرى، مما قد يولد خسائر كبيرة للخزينة العمومية.

– التنمية المحلية:

في هذا الباب أقول لابد من التفكير العميق في مراجعة القانون البلدي والولائي بإشراك الجماعات المحلية وعلى رأسهم المنتخبون كشريك هام وفعّال في التفكير والتخطيط

والمتابعة والمبادرة في بعث التنمية لبلدياتهم والولاية ولن يكون ذلك إلا بإعادة النظر في الترسانة القانونية الحالية التي جعلت من المنتخب المحلي مكبل اليدين وكذا وضع آليات لإشراك المنتخب المحلي في التحصيل الجبائي على مستوى البلديات الذي يبقى ضعيفا جدا، وتوفير حصانة إدارية للمنتخبين المحليين فنرى اليوم متابعات قضائية عشوائية بمجرد رسائل مجهولة من خصوم سياسيين هدفهم زعزعة إستقرار البلديات وفي بعض الأحيان بدون علم حتى المسؤول الأول عن الولاية، وتصوروا، السيد معالي الوزير الأول، نفسية هذا المنتخب في هاته الوضعية وعادة ما تصدر براءته بعد طول التحقيق.

– في الصحة:

إن مشكل الصحة في بلادنا – حسب رأيي – هو مشكل تسيير وتنظيم ولابد من مراجعة قانون الصحة في أقرب وقت وإعادة النظر في التنظيم الإداري لكل المؤسسات الصحية بداية من المستشفيات الجامعية إلى أصغر وحدة صحية، وأعني بذلك المنظام الهيكلي، ووضع خطة تنظيمية لضمان توزيع دقيق وعادل للمستخدمين وتوفير الصحة للجميع، حيث لاحظنا توزيعا عشوائيا لمستخدمي الصحة بين المؤسسات الإستشفائية، إن بعض البلديات الريفية تتوفر على عدد محدود من المستخدمين عكس المؤسسات الممركزة في المدن الكبرى.

– الفلاحة:

إن هذا القطاع الإستراتيجي الذي تعول عليه الجزائر كثيرا قصد تحقيق اكتفاء ذاتي والتصدير وأجزم بأننا قادرون على ذلك ولنا العبرة، السيد معالي الوزير الأول، في بعض الولايات من الوطن كولاية بسكرة وواد سوف، التي تنتج نسبة هائلة من المنتوج الوطني من الخضر، فتصوروا لو شمل هذا النمو ولايات أخرى كأدرار، بشار، ورقلة، المنيعة... إلخ، وكلها ذات مؤهلات عالية في الإنتاج الفلاحي، وأنا أعلم أن استصلاح الأراضي في الصحراء يتطلب أموالا.

فلذا، لابد من التفكير سريعا في شراكة مع شركات عالمية مختصة بتقنيات فلاحية متطورة مع مؤسسات وطنية أو خواص جزائريين.

– الصناعة والاستثمار:

أقول في هذا الباب، لابد من ليونة أكثر في قانون الاستثمار وهذا قصد استقطاب مستمثرين فعّالين وخاصة أن الجزائر تتوفر على احتياطات منجمية وقد تصبح بسرعة مكتفية ذاتيا ومصدرة للعديد من المواد، كالحديد الصلب والإسمنت، الجبس، الفوسفات... إلخ. كما نستطيع أن نصبح مصدرين لبعض المواد الغذائية المصنعة والمصبرة كالطماطم، البطاطا، العنب المجفف والمشمش المجفف... إلخ. كما نستطيع تكرار وتصنيع المواد المشتقة للبترول كالوقود بأنواعه، الزيوت... إلخ، مع استرجاع العقار الصناعي غير المستغل لدى بعض الخواص.

– السياحة:

انتظرنا كثيرا للنهوض بهذا القطاع الهام الذي يدر مصادر مالية هامة على دول الجوار، رغم أن الجزائر تتوفر على مقومات سياحية بامتياز، غير أن الإشهار له والتسويق الإعلامي ضعيف، لابد من بذل مجهود لتحسين صورة السياحة بالجزائر، وكذا إعادة النظر في التنظيم الجيد لهذا القطاع برسم أهداف محددة لكل سنة وتسهيل الاستثمار للخواص به، وفتح الشراكة مع المختصين الأجانب في المجال، مع الإلحاح والتأكيد على الوكالات السياحية المعتمدة باستعمال الوسائل الممكنة لاستقطاب السياح من الخارج (كفانا من وكالات الحج والعمرة) مع تشجيع السياحة الداخلية بضبط أسعار معقولة.

وأخيرا، أجدد تمنياتي لكم بالتوفيق والنجاح خدمة للوطن المفدى والمواطن الجزائري، شكرا على الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد سليمان زيان؛ الكلمة الآن للسيد موسى تمدارتازة.

السيد موسى تمدارتازة: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم، أزول فلاون.

يتمثل تحدي كل جزائري وجزائرية اليوم في بناء دولة القانون وتكريس مؤسسات ديمقراطية تهدف لخدمة المواطن، في هذا الصدد تمثل المجالس المنتخبة الوسيط العمومي

الأقرب من المواطنين، ومن بينها البرلمان الذي يعتبر السلطة التشريعية المؤهلة للدفاع عن حقوق الإنسان، منها الحقوق المدنية والسياسية، المظاهرات السلمية، الحريات الجماعية والحقوق الأساسية للأفراد.

كيف نستطيع تكريس دولة القانون في ظل صعوبة تحقيق الفصل بين السلطات وعدم استقلالية القضاء، متى نصل إلى انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء بدل تعيينهم؟

الحرية ضرورية ولا نستغني عنها، حرية التفكير والكتابة وكذا حرية التعبير.

كيف يمكننا تفسير الاستمرار في منع محاضرات بعض الكتاب في بعض الولايات من طرف بعض رؤساء الدوائر ومنها ولايتنا، أي ولاية تيزي وزو، التي تعتبر ولاية جبلية، وفي هذا الصدد نطالب اليوم برفع تجميد المشاريع الهيكلية والتنموية لهذه الولاية، التي تعيش الكثير من الصعوبات ومن بينها مشكل الماء الذي نعتبره بكل موضوعية كقنبلة موقوتة.

إن شرف الصحافي لا يقتصر على امتلاكه لبطاقة مهنية فقط وإنما في أجر شهري محترم، مسكن، ومحيط ملائم للعمل وحصوله على كل المعلومات.

العلاقة بين البرلمان، السيد الرئيس والسيد الوزير الأول والحكومة، لا تجسد في أرض الواقع بدون تحديد القواعد القضائية والسياسية للحكومة وكذا مسؤوليتها أمام البرلمان.

المصالحة الدائمة، في نظرنا هي مصالحة الشعب مع تاريخه، مؤسساته وهويته لإرساء المواطنة الفعّالة التي تفتح الباب أمام مجتمع متضامن ومتكامل.

هل يمكننا الحديث عن الحكم الراشد في إطار البيروقراطية والمركزية الخانقة للدولة الجزائرية؟ المستعملة من البعض كوسيلة تسير المجتمع والريع.

لقد بين التسيير المركزي حدوده في جميع أنحاء العالم والحل الأمثل هو توقّع التغيّرات حتى لا نكون عرضة لمعاناة مؤلمة ودرامية.

التفكير في اللامركزية هو جزء لا يتجزء من التفكير في تنظيم السلطة، فنحن نريد لا مركزية المسؤوليات والوسائل.

السيد الرئيس؛

السيد الوزير الأول؛

نستخلص من مخطط الحكومة نوعا من الهشاشة ونقص الطموح، ضف إلى ذلك انعدام المشاريع الهادفة والطموحة إلى محاربة البطالة وهذا لكون أن العمل هو الركيزة الأساسية للنمو الاجتماعي، ومن هذا نستخلص ضرورة إحداث سياسة جديدة للتشغيل بعد تقييم كلي للمعايير المقترحة سابقا.

تتوقع الحكومة ترشيد النفقات العمومية وهذا باقتراح إصلاحات جبائية وضريبية بهدف القفز إلى 11٪ للضريبة العادية بغية تغطية ميزانية التسيير.

هل يمكننا السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، الإيمان حقيقة بنجاح هذا المسعى في إطار غياب إرادة سياسية من أجل مكافحة التهرب الضريبي، الرشوة، الفساد والقطاع غير الرسمي الذي يمثل وحده أكثر من 40٪ من الإنتاج الداخلي الخام (PIB) بنسبة تقدر تقريبا بـ 124 مليار دينار، وفي هذا السياق لم تشرح الحكومة في مخططها ميكانيزمات تطبيق هذه العملية وحظوظ نجاحها بما فيها الضرائب على الثروة ويواصل الاقتصاد الوطني ابتعاده عن التنمية المرغوب تحقيقها رغم كل الثروات التي يزخر بها الوطن.

لقد سخرت الحكومة 262 مليار دينار من أجل إعادة الاستراتيجية للقطاع الصناعي العمومي وهذا عبر إحداث مجموعات صناعية كبيرة في إطار مخطط 2015 – 2019، ولكن لم يتم إيقاف الصيغة العملية بعد وأوكلت الدراسات لمكاتب خبراء أجانب (أجنبية) ولم تقم هذه الأخيرة إلا باستهلاك الأموال.

بالموازاة نتساءل، السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، عن انضمام الجزائر، ونريد الحقيقة، للمنظمة العالمية للتجارة (OMC) ومدى درجة المفاوضات في ظل غياب صناعة فعالة وتنافسية وكذا ضعف مكانة الزراعة الوطنية ضمن الزراعة العالمية.

ليس الحل لهذه الوضعية الحالية ماليا أو تقنيا فقط، بل هو مرتبط بالمخطط الاقتصادي المتكون:

1 – على المستوى الوطني في سياسات اقتصادية فرعية الهادفة للحصول على العملة الصعبة، أقول على العملة الصعبة.

2 – على الصعيد الخارجي في مبادرات إقليمية ودولية في ظل دبلوماسية اقتصادية بتثمين قدرة بلادنا في تعبئته من أجل تجسيد التطور الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وكل هذا بضبط مخطط تضامني من أجل ترقية السكان المحرومين والفئات المعوزة التي تتخبط في مشاكل

يومية من بطالة وإقصاء، ونطالب ببعث المشاريع الهيكلية لولايتنا، ولاية تيزي وزو، بهدف تمكين سكانها الحصول على نصيبها من التنمية الوطنية وشكرا، ثنمرت.

السيد الرئيس: شكرا للسيد موسى تمدارتازة؛ الكلمة الآن للسيد خليل الزين.

السيد خليل الزين: شكرا سيدي الرئيس.
سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي معالي الوزير الأول،
السادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

على إثر تفحصنا لمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، والذي جاء لترقية المواطن وتعزيز الديمقراطية وعصرنة الإدارة والتنمية المستدامة وتحسين إطار معيشة المواطنين، والحفاظ على المكتسبات الاجتماعية وتعزيزها، مع الحفاظ على ترشيد النفقات العمومية والبحث عن مداخيل بدل من البترول من أجل إيجاد صيغ جديدة للاستثمار المنتج وإصلاح المنظومة البنكية والدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها للمساهمة الفعلية للاقتصاد الوطني وخلق الثروة ومناصب شغل في ظل المصالحة الوطنية والأمن والاستقرار.

إن ما تعكف عليه الحكومة من تحضير لعرض مشاريع قوانين أو مراجعتها لأخرى تطبيقا لما نص عليه الدستور المعدل لسنة 2016، خاصة ما تعلق بالجمعيات والأحزاب السياسية من أجل الحريات وحقوق الإنسان وترقية الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، وذلك بمراجعة قانون البلدية والولاية، ومن أجل إشراك المواطن في شتى القرارات وتحميله المسؤولية على المستوى المحلي.

ننوه بالإصلاحات الهامة التي قام بها فخامة رئيس الجمهورية، لمختلف القطاعات وخاصة ما أنجز بقطاع العدالة والداخلية من خلال معالجة قضايا المواطنين في وقت وجيز وتقريب الإدارة من المواطن وعصرنتها مع تقديم خدمة عمومية نوعية، كما أننا نثمن الإجراءات التي جاء بها مخطط عمل الحكومة والمتعلق بتحسين الحكامة المحلية وخدمة المواطن من خلال تكييف التنظيمات الإدارية والإقليمية القائمة عن طريق استحداث ولايات منتدبة وترقية ولايات منتدبة وتزويد العاصمة بقانون خاص يستجيب لانشغالاتها وطموحاتها.

إن ما يصبو إليه البرنامج من تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمواطن وتوفير ضروريات الحياة من برامج سكنية بمختلف الصيغ وتوفير الماء الصالح للشرب من خلال الإنجازات الكبرى، مع مواصلة برنامج حماية المدن من الفيضانات يبعث على الارتياح، إلا أنني، دولة الوزير الأول، أتوقف عند هذه النقطة المتعلقة بحماية المدن من الفيضانات، لأطرح معضلة في هذا الشأن، إن ولاية الطارف تغزوها الفيضانات كل شتاء وتتسبب في خسائر كثيرة في الممتلكات وقد رصدت لها الدولة آلاف الملايير، لإنجاز مشاريع استعجالية لحماية الولاية من الفيضانات، إلا أن الولاية ما زالت تعاني من الفيضانات إلى غاية جانفي 2017، والمواطن يعاني الخوف والرعب كل شتاء، وتم تحويل الأموال المرصدة لهذا الغرض عن غايتها لإنجاز مشاريع أخرى، خاصة بالتهيئة الحضرية، لهذا دولة الوزير الأول، مواطن ولاية الطارف يناشدكم في هذا الموضوع ويتساءل أين الخلل؟ ترصد الدولة أموالا لحماية المواطن، لكن هذه الأموال تحول عن غايتها ولا يستفيد منها المواطن، ولا تعكس هذه المشاريع ما رُصد لها من أموال، نعيش الفيضانات في الشتاء، والعطش في بداية الصيف، رغم وجود ثلاثة سدود، أين يكمن الخلل؟

أيضا، معظم بلديات الولاية تعيش العزلة وحياة بدائية لعدم ترشيد الثروة المائية ونقص النقل والطرقات، خاصة حرمان ولاية الطارف من إتمام إنجاز الطريق السيار شرق – غرب، والذي توقف عند حدود الولاية ولا نعرف ما مصيره، مما جعل الحركة التجارية والاقتصادية محتشمة ولا توفر ظروف معيشية أفضل للمواطن، مع حرمان بعض الفئات من الكهرباء والغاز، خاصة في المناطق الحدودية، وهنا أيضا نشكر وننوه بمجهودات ووعود السيد المدير العام السابق لسونلغاز، الذي أطلقها خلال زيارته لولاية الطارف شهر جانفي سنة 2017، والذي منح غلافا ماليا معتبرا، تم بموجبه تموين كل المناطق الحدودية، خاصة منطقة العيون بالكهرباء والغاز، وهو ما استحسنه المواطنون بالمنطقة ويباركون ترقيته إلى رتبة وزير.

أما فيما يتعلق بتغيير المجال الاقتصادي والمالي، فإننا

نرى أنه يجب التركيز على المشاريع المنتجة وشفافية منح المشاريع الاستثمارية مع وضع ضوابط ودفتر شروط لبداية المشروع لدخول حيز الخدمة والإنتاج، كما أن ترشيد النفقات العمومية والنظام الجبائي وتدعيم الدور الاقتصادي للجماعات المحلية من خلال وضع آليات ومتابعة ميدانية ومرافقة ومراقبة ويعزز التحسيس الاقتصادي الوطني، وهنا أتوقف عند هذه النقطة، ألا وهي تدعيم محاربة الاحتيال والتهرب الضريبي؛ ونقترح:

– إعادة تفعيل الفرق المشتركة للرقابة للمضاربة الكبرى ما بين وزارتي المالية والتجارة (تجارة، ضرائب وجمارك).

– إعادة تفعيل فرق الرقابة بين الولايات للمضاربة الكبرى.

– إعادة بعث مشروع السجل التجاري البيومتري لتفادي تزوير السجلات التجارية خاصة تجارة الجملة وهي الحلقة الخطيرة والتي أثبتت التحقيقات الاقتصادية أن بعض أصحابها يتعاملون بسجلات تجارية مزورة ويقومون ببيع الفاتورات بآلاف الملايير وتتكبد الدولة لخسائر فادحة للأموال المستحقة يستحيل استعادتها، ولتفادي هذه المشكلة، لابد من التفكير في إعادة النظر في السجلات التجارية التي يتم التعامل بها حاليا واستبدالها بأخرى إلكترونية أو بيومترية.

– فك الخناق عن المناطق الحدودية من خلال .....

السيد الرئيس: شكرا للسيد خليل الزين؛ الكلمة الآن للسيدة عائشة باركي.

السيدة عائشة باركي: بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛
سيدي رئيس مجلس الأمة،
معالي الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.

بعد تصفحنا لما ورد في مخطط عمل الحكومة المعروض للمناقشة نسجل – وبارتياح – مدى طموحه وهو يعكس حقا إرادة الحكومة في ترجمة برنامج رئيس الجمهورية، الرامي إلى تجسيد الإصلاحات التي كرسها الدستور في تكريس الديمقراطية وتعزيز الحريات الجماعية والفردية وتكريس حقوق الإنسان، خاصة وأن البلاد تعرف تحديات عديدة ومتنوعة.

سيدي الرئيس المحترم؛

وكما تعرفون فإن برنامج الرئيس، شمل الكثير من القطاعات والمجالات وركز بالخصوص على الجوانب التعليمية والتكوينية ومحاربة الآفات الاجتماعية، وقد جعل من المحاربة والقضاء على الآفات الاجتماعية ضرورة حتمية، كونها المرآة العاكسة للمجتمع، لأنه كلما كثرت الآفات الاجتماعية فسد المجتمع والعكس صحيح.

سيدي الرئيس المحترم؛

تعود هذه الظاهرة لعدة أسباب نلخصها خاصة في الجهل والأميّة والتسرب المدرسي والتفكك الأسري وغياب الثقافة العامة في المجتمع.

لذلك وبحكم تخصصي التربوي واهتمامي بالقضايا الوطنية، أردت الإشارة إلى انتشار ظاهرة التسرب المدرسي وظاهرة الأمية التي ما زالت متفشية في أوساط الأسرة الجزائرية.

وحسب الإحصائيات الأخيرة، سيدي الرئيس، فقد بلغ عدد الأميين حوالي 4 ملايين (أي ما يساوي نسبة 12.30٪) وهذا شيء مقلق، لذلك أصبح لابد من تقييم الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية بعد مرور 10 سنوات على إطلاقها من طرف رئيس الجمهورية، وهذا لمعرفة النتائج المحققة وتشخيص الخلل ومعالجة النقائص.

السيد الرئيس؛

لقد أصبحت ظاهرة التسرب المدرسي تنخر المجتمع وتشكل خطرا عليه ما يستوجب الإسراع بمعالجتها خاصة بالنسبة للأطفال ما بين سن الـ 14 و18 سنة، لأنهم في هذه الفترة ينقطعون عن الدراسة ويبقى الكثير منهم في الشوارع ولابد سيدي الوزير الأول، من إيجاد حل لهم ومعالجة مشكل هذا التسرب المدرسي، الذي يهدد الأسرة الجزائرية ومحيطها.

السيد الرئيس؛

أشار مخطط الحكومة إلى مواصلة التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة أي (المعوقين) وهنا أردت أن أشير إلى أن المعوق يتلقى حاليا منحة شهرية ضعيفة جدا وأعتقد أنها أقل من قليلة في ظل ارتفاع الأسعار المعيشية، خاصة وأن

الكثير منهم معوزون، ومن المعوقين من له عائلة يتكفل بها، لذلك يجب إعادة النظر في هذه المنحة ورفعها إلى مستوى محترم.

سيدي الرئيس؛

لقد ألزم القانون رقم 02 / 09، المؤرخ في 08 ماي 2002، المتعلق بالمعوقين، المؤسسات والإدارات بتوظيفهم، لكن الواقع عكس ذلك، يجب فرض عقوبات على الإدارات والمؤسسات المخالفة لهذا.

كما ألتمس منكم إعادة تسمية القانون ذاته، لأن فيه إجحافا في حقهم، وتسميته "بالقانون الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة"، لأن هؤلاء ليسوا معوقين، بل الظروف هي التي عوقتهم، للعلم كلنا فخورون بما حققه ويحققه هؤلاء، خاصة في المحافل الرياضية العالمية.

سيدي الرئيس؛

كذلك ومن بين القضايا العامة التي لابد من تجسيدها في الميدان، هي الديمقراطية التشاركية طبقا لما جاء في برنامج فخامة رئيس الجمهورية، لأن هذا المسعى يقوي المجتمع المدني ليصبح كتلة قوية قادرة على التصدي للمشاكل الميدانية.

سيدي الرئيس المحترم؛

إن الأبعاد المجسدة في هذا المخطط تبقى مقبولة للتحقيق، نظرا للقفزة المميزة التي شهدتها بعض القطاعات ميدانيا كالعدالة، الجماعات المحلية، الدفاع والأمن الوطني والسكن. إن الرقمنة التي شهدتها هاته القطاعات تعد طفرة إيجابية في مسار الحكومة التي يناشدها الجميع.

تمنياتي للحكومة بالتوفيق والنجاح وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة عائشة باركي؛ الكلمة الآن للسيد محمد عمارة، بودي فقط القول بأن الذين لم يتمكنوا من تكملة قراءة مداخلاتهم بإمكان المصالح المختصة أن تمكن السيد الوزير الأول منها، وتسعى إلى التكفل بما يحتويه مضمونها ومحتواها.

السيد محمد عمارة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد دولة معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم وعيد مبارك وسعيد.

وبعد اطلاعنا على مخطط عمل الحكومة، فإننا نثمن كل الإجراءات والإصلاحات التي جاء بها والذي سيعمل على تنفيذ إصلاحات هامة وجوهرية للحفاظ على المكتسبات الاجتماعية وكذا تعزيز الدور الاقتصادي.

سيدي الرئيس، معالي الوزير الأول؛

وإثراء لهذا المخطط فإننا نقترح ما يلي:

I) اقتصاديا:

1 – يتوجب علينا إصلاح المنظومة المالية والبنكية وكذا تسهيل المعاملات المالية للمواطن بأشكال حضارية.

2 – الإنتقال من الطرق التقليدية إلى الطرق اللاتقليدية والتي تتمثل في الاقتصاد الإسلامي، أي البنوك الإسلامية.

3 – لابد من التركيز على نظرة استشرافية والتي تعطي نفسا في استدراك النقص الموجود سابقا، وهذا ما يسمح سيدي الوزير، بحشد موارد خارج الجباية النفطية وبالتالي يعطي لمخطط عمل الحكومة مكانة وقوة واستقرارا.

4 – إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالمناطق الصناعية ومناطق النشاطات وخاصة في ولايات الهضاب العليا والولايات الحدودية.

5 – ضرورة تمكين البلديات من الاستفادة من المشاريع المنجزة من طرف المؤسسات الكبرى.

6 – مراعاة خصوصيات كل ولاية، وهذا من خلال دعم اللامركزية في التسيير وتفعيل الرقابة وأداء المجالس المحلية وإعطاء مجال أكبر لمشاركة المواطن في تسيير شؤونه وشؤون مجتمعه.

II) قطاع الفلاحة: سيدي الرئيس، معالي دولة الوزير الأول؛

إن الأمم التي تهتم بقطاعها الفلاحي تضمن العيش الكريم لشعبها وتحقق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، هي أمة جديرة بالاحترام، لأنها أمة تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وبضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي.

وعليه، لابد – سيدي الوزير – من إيجاد الحلول

للمشاكل الحالية التي يتخبط فيها قطاع الفلاحة في عدة ولايات ومن ضمنها ولاية النعامة بالطبع.

إن الفلاح المنتج يعاني اليوم من نقص العتاد الفلاحي وعدم فتح المسالك البرية المؤدية إلى المستثمرات الفلاحية، دون أن ننسى الكهرباء الريفية التي لم تسد العجز القائم في الولاية.

ولا يفوتني ذكر فئة أخرى هي عصب الاقتصاد في الولاية وهم فئة الموالين ومربي الماشية، فإنه من الضروري حفر الآبار وتدعيم الزراعة العلفية ودعم الأعلاف التي صارت تهددهم بترك مزاولة نشاطهم، فلهذا سيدي دولة الوزير الأول، فإن تنمية القطاع الفلاحي تتطلب وضع سياسة زراعية ذات استراتيجية دقيقة ومحددة وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات استراتيجية يترتب عنها المساهمة في تخفيف التبعية الغذائية وترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات.

ولتحقيق كل هذا يتوجب على الحكومة تشجيع وتدعيم الاستثمارات الزراعية مع حل إشكالية الملكية العقارية للفلاحين.

III) قطاع التشغيل: سيدي دولة الوزير الأول، إن نظرتنا للنهوض بقطاع التشغيل تكمن في اتباع سياسة التحفيز وهي الأداة التي تمكن من مجال الأعمال أن يمتص كمًا هائلا من البطالة، كيف؟

– تحفيز بنسبة 5٪ كتخفيض من الضرائب لكل مؤسسة توظف ما لا يقل عن 10 إلى 50 شخصا، وإذا كان أكثر فلها تخفيض 10٪، وما يهمنا هنا هو امتصاص كم هائل من البطالة وليس مكافحة البطالة بأدوات وهمية، وما نريده سيدي الوزير، هو خلق قيم مضافة عن طريق مناصب شغل جديدة تأتي عن طريق التحفيز الجبائي وشبه الجبائي والجمركي وحتى البنكي، وما دمنا في قطاع التشغيل، فبودي أن أشيد بالمجهودات المبذولة من طرف السيد والي ولاية النعامة وحرصه على تشغيل نسبة كبيرة من البطالين في ظرف قياسي وجيز لدى المؤسسات العمومية الوطنية منها والأجنبية المتواجدة عبر أغلب تراب الولاية.

أما بخصوص قطاع السمعي البصري: فنحن سعداء جدا بقراركم الذي يعتبر مكسبا إيجابيا للقطاع بعد مرور خمس سنوات من الغياب الكلي للأطر القانونية.

5) وأخيرا، الدعم الاجتماعي: سيدي الوزير، لابد أن نعيد النظر في سياسة الدعم الاجتماعي الحالي والذي يستفيد منه الغني ويستفيد منه وبأقل درجة المعوز والفقير والطبقة الهشة، فإننا نؤيد ما يسمى بالدعم الموجه والذي يكمن في إحصاء الطبقة الهشة والمعوزة كي يقدم لها الدعم المباشر سواء عن طريق البنوك أو عن طريق زيادة الأجور، أما باقي الطبقات...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد عمارة؛ الكلمة الآن للسيد الطاهر كليل.

السيد الطاهر كليل: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام النبيلة،

السيدات والسادة الحضور الأكارم.

إن القراءة الأولية لمخطط عمل الحكومة المنبثق من التزامات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، المعبر عنها بإرادة الشعب الجزائري خلال كل المحطات الانتخابية المتعاقبة، تعكس في الواقع إرادة هذه الحكومة في تجسيد طموحات المواطنين الجزائريين في العيش الكريم والرفاهية في كنف الحرية والسلم، وكذلك تجسيد متطلبات الطبقة السياسية وفعاليات المجتمع المدني في مواصلة واستكمال الإصلاحات في جميع المجالات، وبالتالي معالجة النقائص أو الاختلالات في أوانها من خلال استعدادها الدائم والثابت في إشراك كل الجزائريين في تسيير الشأن العام وتسوية مشاكلهم من خلال تعميم فضائل الحوار وتوسيع الاستشارات.

ومن هذا المنظور، فإنني أثمن وأدعم الإجراءات التي تم اتخاذها خلال هذه المدة القصيرة، ونخص بالذكر رد الاعتبار للإطارات المهمشة في القطاع الفلاحي واسترجاع الأراضي الفلاحية مع ضرورة التسريع بوتيرة تطهير هذا القطاع، ونأمل أن يتوسع هذا التطهير إلى جميع القطاعات.

بالتأكيد إن الوضعية المالية الصعبة لبلادنا تستوقفنا شعبا وحكومة من أجل العمل معا لتفادي رهن السيادة

الوطنية باللجوء إلى الإستدانة من الخارج، وهذا من خلال تجنيد وتعبئة الموارد الذاتية للبلاد من خلال تنويع إيرادات الدولة وترشيد النفقات من خلال الموازنة بين دعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، لاسيما دعم الطبقة المحرومة.

سيدي الرئيس،

إن مراعاة وتحسين القدرة الشرائية يجب أن تكون في صلب اهتمامات الحكومة من خلال وضع آليات عملية بواسطة إعادة النظر ولو جزئيا في سياسة الدعم، وهذا بحصرها فقط في الفئات المحرومة من خلال رفعه عن المواد وإعطائه لمستحقيه من خلال إعداد بطاقية وطنية يتم تحيينها باستمرار.

إن ملاحظاتي واقتراحاتي تتلخص فيما يلي:

– إن مخطط عمل الحكومة المستوحى من برنامج رئيس الجمهورية هو في حقيقة الأمر استكمال للإنجازات والمشاريع بغرض تجسيدها، ولذا كان يتعين إعداد حصيلة وتقييم شامل عن الخماسيات السابقة والمشاكل التي اعترضتها من أجل تفاديها والاستفادة منها في المستقبل، كما أن مخطط الحكومة لم يذكر المبالغ المالية المرصودة وحصة كل قطاع، والآجال الممكنة لتحقيق أهدافها ومشاريعها، كما افتقر المخطط للأرقام والإحصائيات الخاصة بتطورات المؤشرات الاقتصادية والمالية ومؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

– من الضروري أيضا تخصيص برامج تنموية خاصة واستثنائية للهضاب العليا وولايات الجنوب من أجل خلق توازن تنموي وامتصاص الكثافة السكانية في الولايات الشمالية، ونفس الأمر بالنسبة للولايات الحدودية المتاخمة للفضاء المغاربي أو لدول الساحل لطابعها الجيو–استراتيجي للأمن القومي بهدف الحد من ظاهرة التهريب بجميع أشكاله واستنزاف الخيرات الوطنية وكذلك توفير مناصب الشغل والحد من البطالة، وإن أمكن تنفيذ برامج مشتركة مع دول الجوار للحد من الهجرة غير الشرعية وانتشار اليد العاملة الأجنبية غير المرخصة.

– في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي يتوجب على الحكومة أن تضاعف جهودها من أجل الاستغلال الأمثل للواردات وعقلنة النفقات من خلال اتخاذ تدابير تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني، وخلق موارد أخرى من قطاعات النشاط الاقتصادي، وأيضا تفعيل دور البورصة من أجل خلق ديناميكية ومشاريع شراكة في مجالات حيوية.

ولكن يبقى التحدي الكبير للحكومة هو مباشرة الإصلاح البنكي، والعمل على إصلاح الجباية والجباية المحلية لمرافقة المهام المسندة للجماعات المحلية في مجال ترقية الاستثمار، ومرافقة النشاط الاقتصادي، وتسخير إمكانياتها في تعميم الإدارة والتجارة الإلكترونية، وأيضا فيما يخص القضاء على السوق الموازية، فرض الفوترة ومكافحة التهريب والغش والتهرب الضريبي والتجاري، وكل أشكال المضاربة والاحتكار وغيرها.

– بالنسبة للتجارة:

1) عصرنة الأنشطة والتعاملات التجارية بإدخال الوسائل التقنية الحديثة لإضفاء الشفافية والمرونة من خلال توسيع التعامل بالأوراق التجارية، الصكوك وبطاقات القرض المعمول بها عالميا مع منح تحفيزات لمستعمليها من طرف الخزينة العمومية، وذلك من أجل تشجيع سياسة الادخار والقضاء على ندرة سيولة الدينار.

2) وضع آلية التحكم في سياسة الأسعار للمواد ذات الاستهلاك الواسع، لاسيما التي تستفيد من دعم الدولة والمعفاة من بعض الرسوم الجبائية، حيث يجب مراقبتها ومتابعتها ميدانيا وباستمرار من طرف الهيئات المعنية.

3) ضبط وتأطير قطاع التجارة الخارجية من خلال إلزام المستوردين بمنح الفواتير إلى أصحاب الجملة لتمكينهم بدورهم من إعطائها إلى تجار التجزئة ضمن دفتر شروط محدد يضمن نزاهة التعامل واحترام أسعار الإستيراد وتطبيق هامش الربح تماشيا مع أسعار البورصة التي ينبغي عليها متابعتها ونشرها دوريا وباستمرار لفائدة المتعاملين الاقتصاديين ولصالح السلطة العمومية.

إن هذه الأسعار المحددة من طرف الدولة مع المتعامل الاقتصادي الذي يستفيد من الدعم والتحفيزات المختلفة وخاصة الإعفاءات الجبائية والجمركية، يجب أن يقابلها من جهة أخرى تشديد الرقابة على أنواع المواد المستوردة وبأسعارها الحقيقية، مما يتماشى مع جودتها والحد من السلع والمواد التي لا تحترم المواصفات القانونية المطلوبة والتي من شأنها الإضرار بمصلحة الاقتصاد الوطني وبصحة المستهلك.

وهنا يتعين تحسيس وتوعية المجتمع من الأخطار الصحية للمنتوج المقلد والمواد المنتهية الصلاحية عن طريق وسائل الإعلام والدعم المادي والمعنوي لجمعيات حماية المستهلك عن طريق تشريعات واضحة تعاقب كل المتلاعبين بصحة وسلامة المواطن.

وعلى هذا الأساس، فإنه من الضرورة الحتمية تأسيس ديوان وطني لمراقبة ومتابعة هذه المواد طبقا لأحكام دفتر الشروط بهدف القضاء تدريجيا على الأسواق الموازية بصفة نهائية.

4) تفعيل قدرات التصدير وتقليص الاستيراد من خلال مواصلة التحفيزات وتوسيع التسهيلات في خلق المؤسسات الإنتاجية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، إلى جانب تشجيع عملية التصدير خارج المحروقات من خلال الإعفاء الكلي من الرسوم الجبائية والجمركية ومنح نسبة مئوية من العملة الصعبة من عائدات التصدير لصالح المتعاملين بغية تمكينهم من فتح نقاط للبيع والدخول في شراكة مع الأجانب لاكتشاف الأسواق الخارجية والترويج للمنتوج الوطني، وبالمقابل يتعين أيضا تحديد نسبة الأرباح بالنسبة للمصدرين حسب أسعار البورصة التي ينبغي عليها متابعتها ونشرها دوريا وباستمرار لفائدة المتعاملين الاقتصاديين.

5) تشجيع وخلق وحدات تحويلية مصغرة للمنتوج الفلاحي والصيد البحري بمنح قروض 100٪، متوسطة وبعيدة المدى من طرف البنوك مع مراعاة واحترام المواصفات المطلوبة والمعايير الدولية والأوروبية، بما فيها محاربة التقليد باعتبار أن الإنتاج الفلاحي رغم وفرته إلا أن التحكم في النوعية والجودة والتغليف لا زال بعيدا عن معايير التصدير، ولذا من الضروري تدعيم المواد والمنتوج الفلاحي بوسائل علمية وتقنيات عالية حتى يصبح المنتوج الوطني مؤهلا للتصدير وتنافسيا، وهنا ينبغي أيضا استيعاب وترقية ثقافة التصدير وتسويق المنتوج إلى الخارج لدى المنتج الجزائري، من خلال إدراج برامج تكوينية وإعلامية لفائدة هذه الفئة وتعميم فرع مهن التصدير على جميع مؤسسات التكوين المتخصصة في التجارة الدولية.

6) تفعيل مجلس المنافسة ولا مركزيته من خلال إنشاء هياكل محلية أو جهوية، وتزويده بكافة الإمكانيات البشرية والمادية للقيام بمهامه.

7) ضرورة الاستعداد التام والتسريع بوتيرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال إدخال تشريعات متطابقة مع معايير المنظمة في إطار الخصوصيات الوطنية مع التطبيق الصارم لشروط المنظمة، لاسيما في مجال حماية الملكية الفكرية، والقضاء على التقليد والمنتوجات المقلدة، وقبل هذا يقتضي الأمر معالجة كافة الاختلالات التي تطبع النشاط التجاري، وضرورة رد الاعتبار للنشاط الاقتصادي المنتج على أسس سلمية ومحاربة مختلف الآفات الاجتماعية مع ضمان الشفافية والمنافسة العادلة في المعاملات الاقتصادية، إلى جانب توسيع شبكة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخصيص موارد مالية معتبرة من أجل إعادة تأهيلها تحسبا للمنافسة التي ستخضع لها في إطار قواعد السوق الحرة التي تتبناها المنظمة العالمية للتجارة.

– بالنسبة للإستثمار

1) الإبقاء على قاعدة 51 / 49 في الشراكة مع الأجانب لأنها تمكننا من اكتساب التكنولوجيا من الشركات الرائدة في مجالها والاستفادة منها في الخبرة وتكوين الإطارات، غير أنه يجب تبسيط الإجراءات من أجل تجسيد هذه القاعدة والعمل على لا مركزية الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2) إدراج مشاريع (ANSEJ) للاستثمار في إطار خلق المؤسسات، بدل الخدمات ومرافقتها من طرف غرف التجارة والصناعة.

3) إجبار البنوك على تزويد المتعاملين الاقتصاديين بمعلومات حول صناديق ضمان القروض الموجهة لتمويل استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4) حل مشكلة تمويل الاستثمارات وذلك بتفعيل النصوص القانونية وتطبيقها ميدانيا، وكذا تنظيم أيام دراسية وجلسات إعلامية دورية من طرف وزارة الصناعة والمناجم ومديرياتها الولائية لتزويد المتعاملين الاقتصاديين بمختلف الإجراءات الجديدة في مجال الاستثمار.

5) تفعيل الرقابة الدورية للبنوك لمعرفة مشاكل التمويل والاستثمار المستمرة في الميدان.

6) ضرورة ضمان تكوين يتماشى مع متطلبات السوق والمتغيرات الاقتصادية الدولية، لاسيما في جانبه العلمي والتكنولوجي، وهنا أخص بالذكر الاستثمار في استغلال الغاز الصخري قبل فوات الأوان لما له من فوائد اقتصادية.

7) إنشاء موانئ جافة للجنوب لإعطاء دفع للاستثمار وتسهيل عملية الجمركة نظرا لبعد المسافة عن موانئ الشمال وتوسيعها في ولايات ومناطق أخرى تستدعيها الضرورة والحاجة الاقتصادية مع ربطها بشبكة طرقات برية واسعة وسكة حديدية عصرية.

8) مساهمة الخزينة العمومية في عملية الاستثمار بحوالي 30٪، ومنح قروض بدون فائدة على المدى البعيد.

9) إنشاء قطبين صناعيين كبيرين ببعد وطني على مستوى الجنوب (ولايتي بشار وورقلة) لتثمين المشاريع الكبرى واستغلال التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية لاستقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وهذا من أجل إعطاء مردودية للاستثمارات العمومية وإعمار الجنوب وتخفيف الضغط عن الشمال.

10) ضرورة التفكير في إنشاء مناطق حرة على غرار دول الجوار من أجل تفعيل الحركية الاقتصادية وخلق مناصب شغل دائمة.

– بالنسبة للسياحة

1) مضاعفة هياكل الاستقبال ولواحقها من وسائل نقل وترفيه وحمامات في الولايات المتوسطة والكبيرة مع مراعاة تحسين الخدمات، لاسيما خلال مناسبات الحج والفعاليات الوطنية والقارية والدولية، كما هو الشأن في المواعيد الثقافية والرياضية والفنية القادمة التي ستقام بالجزائر، مع ضرورة توسيع النشاطات الدولية على مختلف الولايات وليس حصرها في المدن الكبرى المعروفة، وهذا من أجل السماح للسياح الأجانب من معرفة الإمكانيات السياحية لمختلف جهات الوطن.

2) رفع منحة العملة الصعبة السياحية المخصصة للجزائريين المتوجهين إلى الخارج.

3) تشجيع السياحة الشعبية والموجهة للعائلات الفقيرة والمتوسطة.

4) إنشاء معاهد جهوية متخصصة في تكوين إطارات الفندقة والسياحة.

وفي الأخير نأمل أن يتجسد مسعى الحكومة عبر تحسين الخدمات وإعطاء الأولوية في مجال ترقية الإنتاج الوطني والاستثمار، وتشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة بفضل المزايا والتدابير الكفيلة بامتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل وخلق الثروة.

ومن المهم أيضا التذكير بضرورة مطالبة الحكومة بانتهاج الحكمة المطلوبة من أجل مواصلة الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الدولة بهدف التحرر التدريجي من التبعية والتسيير الفوقي للاقتصاد باتجاه إضفاء المزيد من المرونة والشفافية والتحفيز للتخفيف من حدة العراقيل البيروقراطية ومن أجل إعطاء مساحة أكبر للمؤسسات من الاستفادة من المشاريع الاقتصادية على أساس المساواة بين القطاع العام والخاص من جهة والمستثمر المحلي والأجنبي من جهة أخرى.

وشكرا على كرم إصغائكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطاهر كليل؛ الكلمة الآن للسيد محمد الطيب حمارنية.

السيد محمد الطيب حمارنية: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الذي منح بلادنا عظمة الأرض والرجال، وزادنا من خيره رجل السلم والسلام والمحبة والوئام رجل الحنكة الذي قادنا إلى بر الأمان وبوّأ الجزائر خير المقام، لنصبح اَليوم منتصرين بلا مديونية خانقة ضاغطة، وبقلوب مليئة بالمحبة والقناعة والمناعة وحبّ الوطن، فخامة الرئيس المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، حفظه الله وعزه بالقوة والصحة والبطانة الصالحة.

والصلاة والسلام على النعمة المهداة للناس أجمعين سيّد البشرية محمد خاتم الأَنبياء والمرسلين، الذي علّمنا أن نكون قلبا واحدا خفاقا بدم الجد والاجتهاد، فيأتي بناؤنا مرصوصا صامدا لا ينخر عظمه السوس ولا يصيبه الوهن، لأن الوحدة قوة وثبات والتشتّت ضعف وهوان ونحن لسنا كذلك.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي الوزير الأول المحترم، ومرافقوه من الطاقم الحكومي المحترمون،

الزميلات والزملاء أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

عيدكم نجاحات وصحة وتبريكات.

في البدء تهانينا الصادقة لمعالي الوزير الأول وأعضاء حكومته على ثقة فخامة رئيس الجمهورية، ومنه ثقة الشعب الجزائري، وعلى الارتياح الملحوظ من طبقة المجتمع وعلى

جرأة الطرح لأمهات القضايا.

وقبلها نشكر لفخامته التوجيهات الحكيمة التي قدّمها أثناء ترؤسه مجلس الوزراء والخطوط التي لا يمكن تجاوزها ومثال ذلك عدم العودة للاستدانة، فعكست بصراحة مفهوم الدولة الاجتماعية وتوطيد دولة الحق والقانون والحريات والديمقراطية مع الحفاظ على المنظومة الاجتماعية وكذا ترشيد الميزانية إلى جانب السياسة الاجتماعية الواضحة المعالم والدعوة إلى التشاور المتواصل مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

مؤكدا أن العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني خيار لا رجعة فيه، وغيرها من التوجيهات الحكيمة التي أنارت الطريق وعبّدت المسلك، فجاء برنامج الحكومة الذي نحن بصدد مناقشته منسجما تماما مع هذه النظرة الطموحة فكان من أهم محاور مشروع مخطط الحكومة الجانب الاجتماعي وهو موضوع حديثي.

السيد الرئيس،

معالي الوزير الأول،

الزميلات، الزملاء؛

إن مخطط عمل الحكومة المعروض للمناقشة بكل فصوله الخمسة، يبعث على الارتياح والطمأنينة ويعكس انشغالات كل طبقات المجتمع، لكنني أركز في هذا التدخل على الفصل الثالث الذي أرى فيه عصب الاستقرار الاجتماعي ودرع الأمن القومي الواقي، إذا ما أحسن الطاقم الحكومي استثماره ميدانيا، ولمس المواطن مردوده في أرض الواقع بعيدا عن التنظير والطرح الفلسفي، خاصة وقد استبشرنا خيرا بجدية معالي الوزير الأول وخبرة الجميع ميدانيا في الحقائب التي تقلدها سابقا.

ونحن اليوم نتطلع للمزيد من الجدية والمتابعة الميدانية لتتعزز الثقة أكثر بين المواطن وأولي الأمر عليه، وهو ما يتطلب من الجميع تضحية أكبر والنزول إلى الميدان لتلمّس الحقيقة والتأكد من التقارير الإدارية التي تحمل ما تحمل، وهذا لرصد الصعوبات والعراقيل وحلها جذريا وبالسرعة التي يتطلبها الموضوع، لأن الوقت هو عملة صعبة تهدر.

ولا شك أن هذا العمل يتطلب مواكبة لقوانين وتوجيهات جديدة بمستوى التحديات وأنتم معالي الوزير الأول وطاقمكم الحكومي في مستوى هذه التطلعات والتحديات.

هذه ثقتنا فيكم، وفقكم الله وتهانينا مجددا، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب حمارنية؛ الكلمة الآن للسيد الطيب جبار.

السيد الطيب جبار: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي السيد الوزير الأول، عبد المجيد تبون، ومعالي أعضاء الحكومة، نتمنى لكم النجاح في أداء مهامكم في ظل ظروف أقل ما نقول عنها إنها صعبة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بمناسبة العيد ونهاية رمضان نتمنى للجميع البركة والرحمة ومن هذا المنبر تحية إكبار إلى كل أسلاك الأمن الساهرين والمرابطين على سلامة وأمن الوطن.

معالي الوزير الأول، إننا في جبهة التحرير الوطني نشعر بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقكم والمسؤولية الملقاة على عاتقنا نتيجة الثقة التي حظينا بها من طرف مواطنينا، وبعد قراءة متمعنة إسمح لي معالي الوزير الأول، أن أتقدم ببعض الملاحظات والاقتراحات التالية:

– فيما يخص تحسين المداخيل: الإستمرار والإسراع في تحسين المنظومة الضريبية وطرق القيام عليها وأقترح في هذا الشأن ما يلي:

أ) نظرا للنجاحات المتواضعة، أقول المتواضعة الصادقة ربما ما جاء الوقت لاتخاذ إجراءات أكثر شجاعة بإعلان عفو ضريبي ولم لا شامل وذلك بتقنين مرحلة انتقالية تدوم ثلاث سنوات حتى لا نذهب للاستدانة وهذا أقل شيء، يتم فيها وجوبا إدخال كل الأموال الموجودة في السوق الموازية من دون أية ضريبة ومن دون أية متابعة.

ب) في نفس المدة يتم تأهيل البنوك والمتعاملين الاقتصاديين لعمليات دفع إلكتروني، حيث يتم تمكين الإدارة من متابعة العمليات وتسهيل المراقبة الضريبية.

ج) الإستمرار والتسريع في تبسيط المنظومة الضريبية والمتعامل.

ت) يتم بعد انقضاء المدة الإنتقالية تطبيق عقوبات مشددة ضد كل من يخالف إجراءات العفو الضريبي.

– في مجال الصحة: سيدي نثمن ما قامت به الحكومات السابقة وما تقترحه الحكومة الحالية، فالكثير والكثير من الهياكل والتجهيزات التي تم إنشاؤها في مختلف ربوع الوطن، إلا أننا نقدم هذين الاقتراحين كما يلي:

1 – لقد قدمت الخدمة المدنية الكثير للصحة في بلادنا وخاصة المناطق الداخلية والنائية، إلا أنها تبقى جد محدودة، لذلك ولكي نشجع التنقل والإستقرار للمؤهلات المختصة في المناطق السابقة الذكر نقترح ما يلي:

– تحديد خريطة احتياجات تقسم الوطن إلى ثلاث مناطق أساسية:

أ) تخضع المنطقة الأولى إلى منطقة أو منظومة ضريبية عادية خاصة في المدن الكبرى كالجزائر، قسنطينة، حيث يستقر جميع الأطباء أو يحبون العمل فيها.

ب) تخضع المنطقة الثانية إلى ضريبة مبسطة تبلغ 15٪، مثلا.

ج) إعفاء ضريبي تام للمنطقة الثالثة التي تعاني جراء هذا النقص، تخضع هذه المناطق وكذا التعريفة الضريبية الخاصة بها إلى مراجعة دورية.

2 – يتمثل الإقتراح الثاني في توسيع تغطية الضمان الاجتماعي وهذا شيء مهم للتكفل بالعمليات الجراحية في القطاع العام، كما هو الشأن في القطاع الخاص – على حد سواء – وهذا تماشيا مع مسعى السيد رئيس الجمهورية، بتحسين الخدمة الصحية.

في مجال تنقل البضائع والسلع في المناطق الحدودية: إن الترتيبات الحالية لمراقبة السلع والبضائع ومحاربة التهريب في الشريط الحدودي تتطلب من المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين التصريح الإجباري لدى مصالح الجمارك في كل تحركاتهم وهذه الإجراءات تعد كلاسيكية ومعطلة لحرية الحركة والأعمال، نطلب من سيادتكم النظر في هذا الأمر وتعويضه بطرق أنجع تعتمد أساسا على استعمال تكنولوجيا الأعمال والاتصال ونقترح لذلك ما يلي:

1 – تشجيع المعاملات الإلكترونية، كما شرعت في ذلك مصالح وزارة الداخلية وحققت نجاحا كبيرا.

2 – توسيع المراقبة الإلكترونية التي شرعت الحكومة بها في الحدود لتشمل هذه المهام.

3 – تكثيف المراقبة الميدانية وتكثيف التنسيق والتكامل بين مختلف المصالح ذات الصلة، نذكر منها: الفلاحة والتجارة والضرائب والجمارك في هذه الخطوات إن هذه الخطوات كفيلة بتحسين المراقبة ورفع السلبيات المذكورة أعلاه، نتمنى لكم التوفيق وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب جبار؛ الكلمة الآن للسيد عبد الوهاب بن زعيم.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي وزملائي أعضاء المجلس،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وأتقدم بتهاني العيد وتقبل الله منا ومنكم.

السيد الوزير الأول، إن قرار رئيس الجمهورية، بدورة ثانية للبكالوريا للمقصيين نحييه وهو قرار حكيم، لكن تمنياتنا السيد الوزير الأول، أن يكون قرار البكالوريا للجميع بعد صدور النتائج طبعا، علما أن 90000 غائب عن هذا الامتحان بين التلاميذ الأحرار والنظاميين، كما تعلمون كذلك فقد جرت البكالوريا في شهر رمضان وقد أتعب ذلك الكثير من التلاميذ وأفقدهم التركيز وكذلك موجة الحر الكبيرة التي صادفت الإمتحانات، خاصة في الجنوب، ومن أجل تكافؤ الفرص والعدالة التربوية والإجتماعية، أرجو أن تكون الدورة الثانية للجميع وهذا ليس طلبي وحدي وإنما هو طلب آلاف الأولياء كذلك، وأنا متأكد السيد الوزير الأول، أنكم ستبذلون كل جهدكم رفقة وزيرة التربية لتحقيق ذلك.

فيما يخص الجانب الاقتصادي: تمديد التعامل بقانون 08 – 15 حتى يتسنى للإدارة دراسة كافة الملفات وإجابة أصحابها.

سيدي الوزير الأول، من بين طموحات الحكومة استرجاع أموال السوق الموازية وإدخالها القنوات الرسمية، البنوك والمؤسسات المصرفية... إلخ، لكن كيف يتسنى ذلك إذا كانت أبواب البنوك والخزينة مغلقة؟ ولذلك

وجب وبصفة ملحة خفض غرامة استقبال الأموال إلى 1٪، بدلا من 7٪، فهناك منتوجان، الأول شراء السندات وأخذ الفائدة حتى 5٪، دون السؤال من أين تأتي الأموال؟ وفي نفس الوقت استقبال الأموال ودفع 7٪، مقابل ذلك وهذا تناقض كبير ينفر أصحاب الأموال من دفع أموالهم للبنوك، كذلك رفع الحظر عن التعامل بالصك في المعاملات الكبرى، خاصة العقارية بما تحتويه من أموال ضخمة في عملية الشراء، أقول في عملية الشراء، بعدها يسلم الموثق الأموال بالصك للبائع وبذلك نكون قد أدخلنا هاته الأموال بصفة رسمية للبنوك مع الخزينة وحقوق التسجيل والضرائب؛ من بين الإجراءات أيضا تحرير سوق العقار كاملا بمعنى رفع الشروط الخاصة بالسكنات العمومية إذا أراد المواطن المتحصل على سكن ويريد بيعه فله ذلك، لماذا بعد سنتين أو ثلاث أو أربع؟ فالدولة محتاجة لهذه الأموال لبناء وتمويل سكنات أخرى والمواطن هنا يعلم أنه قد استفاد مرة فقط فلا يحق له الاستفادة مرة أخرى والبطاقية تبين ذلك، بما أن إجراء السنتين لن يحول دون التصرف في الملكية بطرق ملتوية والخزينة هي الخاسر الأكبر وبذلك نكون قد حررنا الممتلكات العقارية والدولة هي المستفيد من كل هذه المعاملات.

الترخيص- السيد الوزير الأول - لإنشاء بنوك خاصة للجزائريين مثل الأجانب كذلك مجلس مساهمات الدولة وافق على فتح رأس مال (CPA) القرض الشعبي الجزائري، إلى أين وصلت العملية؟ كذلك الترخيص للمؤسسات وتسهيل عملية الاشتراك في البورصة لدفع الإقتصاد وتحريره.

السيد الوزير الأول، إن نظام رخص الإستيراد معقول في هذه الظروف ولكن المطلوب كما طالبنا بالعدالة التربوية هي العدالة الاقتصادية والشفافية والعدل وتكافؤ الفرص بين المستوردين والشركات ووضع دفتر شروط واضح للجميع، إذ لا يعقل أن تستحوذ الشركة أو الشركتان على كل الحصص وتقصى مئات الشركات وتغلق، لذلك يجب التوضيح، كيف يتم اختيار الشركات؟ وما هي الشروط الواجب توفرها إلى غير ذلك؟ مع العلم أن هناك شركات أجنبية تعمل في الجزائر.

في جانب المنشآت، كنت قد طلبت من السيد وزير النقل والأشغال العمومية، برمجة تراموای يربط المسجد الأعظم بما يتطلبه هذا الإنجاز العظيم، حيث إنه يتسع لـ 120 ألف مصلي وذلك لكي يتسنى الأمر لقدرات المسجد والذي يرعاه فخامة رئيس الجمهورية، أو على الأقل ربط الترامواي بالجهة الشرقية باب الزوار أو برج الكيفان تحديدا.

السيد الوزير الأول، إن آلاف الجامعيين يضعون آمالاً كبيرة لدفع عجلة التنمية وخلق الشركات والمؤسسات وكما تعلمون التحدي الأول هو العمل وهو ضمان المستقبل.

نتمنى لكم التوفيق والنجاح في مهامكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ الكلمة الآن للسيد عبد الحليم لطرش.

السيد عبد الحليم لطرش: شكرا.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزير الأول والطاقم الحكومي المرافق له،

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وعيدكم مبارك.

سيدي الرئيس، إن ثقتنا في الطاقم الحكومي كبيرة من أجل مواصلة مسيرة التنمية الوطنية، والإصلاحات المسطرة خاصة ما جاء بها التعديل الدستوري الأخير، في إطار التوجيهات والتوصيات في ظل الظروف الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، وضرورة البحث عن بدائل اقتصادية من أجل تنويع مداخيل البلاد من العملة الصعبة، وتشجيع الإنتاج المحلي، وترشيد النفقات.

وبعد تصفحنا للوثيقة المتضمنة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سجلنا بعض الملاحظات التالية:

أولا: إننا نلاحظ من خلال النقاط المدرجة في هذا المخطط، خاصة ما تعلق بالفصل الأول والفصل الثاني والرابع، ارتكاز الحكومة على الجماعات المحلية في تجسيد مختلف أهدافها وإعطائها الدور الأساسي في بعث الحركية الاقتصادية الوطنية، توجه صحيح، لما تكتسيه من دور هام ومحوري في حياة المواطن وقربها منه، مما يجعلها الحلقة الأساسية في المسار التنموي وتحسين المحيط المعيشي، ولهذا نثمن ما جاء بخصوص مراجعة قانون البلدية والولاية، لكن

نتمنى أن تكون هذه المراجعة في صالح المنتخبين المحليين خاصة رؤساء البلديات والولاة بتعزيز صلاحياتهم أكثر وتحرير المبادرات المحلية وتوفير الإمكانيات البشرية والمادية من أجل لعب دور أكبر في الحياة التنموية، كما نثمن توجه الحكومة إلى ترقية ديمقراطية تشاركية من أجل إعطاء المواطن والمجتمع المدني دورا مسؤولا في تنفيذ السياسات العمومية، لكن لا يجب أن يكون هذا التوجه على حساب المنتخب المحلي، الذي هو في الأصل منتخب وممثل عن هذه الفئات.

ثانيا: إن التنمية المحلية وتحسين البيئة المعيشية للمواطن هي الشغل الشاغل للحكومة لما جاء في هذا المخطط، عبر مختلف الآليات المقترحة، وهنا نتساءل عن عدم توجه الحكومة إلى اللامركزية في التسيير في ظل الحجم الهائل من النقاط المدرجة والمتعلقة بالتسيير المحلي، وإذا كنا نتفهم من جهة ضرورة مركزة بعض الإجراءات والآليات التنفيذية، فإننا نرى أنه حان الوقت للتوجه أكثر ولو بصورة تدريجية إلى لا مركزية التسيير خاصة في القطاعات غير الحساسة وذلك للتميز والتنوع الذي تزخر به البلاد وخصوصيات كل جهة.

ثالثا: إن عزم الحكومة على مواصلة عصرنة الإدارة العمومية وتعزيز نوعية الخدمات العامة، وما تم تسجيله من نتائج ملموسة في هذا الميدان، والإمكانيات البشرية والمادية المسخرة لذلك، يجب أن يرافقها كذلك إبعاد كل الإطارات على مختلف المستويات، الفاشلين في أداء مهامهم، أو المتسببين في عرقلة تنفيذ مخطط عمل الحكومة في جميع القطاعات، سواء على المستوى المحلي أو المستوى المركزي.

رابعا: أما بخصوص قطاع السكن والذي تعتبر فيه الجزائر دولة رائدة في مجال توفير السكن لمواطنيها وفي مختلف الصيغ التي تراعي خصوصيات المواطن، والأرقام المسجلة لخير دليل على ذلك، وإذا كان ما تقترحه الحكومة من نظرة مستقبلية وإجراءات لمواصلة تجسيد مختلف المشاريع قصد تحسين الوضعية الاجتماعية للمواطن فإننا نسجل هنا ملاحظتين:

1 – لم يتضمن البرنامج الإشارة إلى تشجيع البناء الفردي من خلال مواصلة العمل على توفير أرضيات لإنجاز تجزئات ولإنجاز سكنات فردية.

2 – إن القانون 08/15 الخاص بتسوية البناءات المنتهية آجالها شهر أوت 2016، والتعليمة الواردة آنذاك الخاصة بتعليق العمل به الصادرة من طرف مصالح الوزير الأول، يحتاج إلى إعادة فتح هذا الملف من جديد والنظر فيه بصورة شاملة ونهائية قصد حل وضعية عشرات الآلاف من الملفات العالقة أمام اللجان الدائرية أو حتى الملفات التي تأخر أصحابها عن إيداعها لسبب أو آخر، فمن غير المعقول أن تبقى هناك سكنات وحتى أحياء بأكملها مربوطة بشبكات الكهرباء والغاز والطرقات وحتى مرافق عمومية مشيدة قبل إصدار هذا القانون سنة 2008 غير مسواة لحد الآن، لسبب أو لآخر يبقى ملاكها بين مطرقة إجراءات تنفيذ القانون وسندان استغلال بالبناية، كما أنه وفي حالة إعادة فتح هذا الملف سيدر على الخزينة العمومية مداخيل معتبرة من العملة الوطنية.

خامسا: لقد أصبح من الضروري اليوم تحديد الفئات المستهدفة من الدعم الاجتماعي للدولة قصد تحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية، ولكن هذا لا يتسنى إلا عن طريق ضبط المفاهيم وتوحيدها، وتحديد الفئات المعنية، والتفريق بين ما هو نشاط اجتماعي وما هو تنمية اجتماعية وحصر طبيعة هذا الدعم.

سادسا: إن القطاع السياحي وكما يعرفه الجميع قادر على أن يكون أحد البدائل الاقتصادية الأساسية لقطاع المحروقات على غرار دول عديدة في العالم، ورغم أن الدولة قطعت أشواط في تطوير هذا القطاع من خلال دراسات التهيئة لمناطق التوسع السياحي وفتح القطاع أمام الخواص إلى أنه يبقى يراوح مكانه رغم وجود بعض الاستثمارات الخاصة التي تعتبر غير كافية، فقبل التفكير في ترقية وجهة الجزائر قصد جلب السائح الأجنبي، علينا التفكير في تشجيع السياحة الداخلية للمواطن الجزائري الذي يعرف هجرة جماعية إلى مختلف الدول خاصة دول الجوار وما ينجر عنها من تحويل للعملة الصعبة خارج الوطن.

إن إعادة النظر في بعض مناطق التوسع السياحي عن طريق إعادة تصنيفها، وفتح العقار الغابي للاستثمار وفق الخصوصية البيئية والطبيعية والمحافظة عليها، أصبح أكثر من ضرورة قصد تطوير هذا النوع من السياحة، وإعادة النظر في العقار الفلاحي المتواجد على الشريط الساحلي.

لهذا إذا أردنا الاعتماد على قطاع السياحة كأحد

البدائل المنتجة والتي تدر العملة الصعبة، فعلينا إعطاء رؤية مغايرة للسياحة، وجرأة في اتخاذ بعض القرارات، ونظرة واسعة لأننا اليوم نعيش تسييرا لمواسم الاصطياف وفقط، وعجزا في التسويق لمختلف الوجهات السياحية في البلاد قصد جلب السائح الأجنبي من جهة وإرضاء السائح الجزائري من جهة أخرى.

شكرا لحسن الإصغاء وبالتوفيق للجميع في أداء مهامهم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحليم لطرش؛ الكلمة الآن للسيد جمال سعيد.

السيد جمال سعيد: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول وأعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رغم القيمة المالية الكبيرة التي خصصتها الدولة لمحلات فخامة رئيس الجمهورية، وكان المرجو منها بعث النشاط التجاري إلا أنها لا تزال عرضة للإهمال أو تحويلها إلى أوكار المنحرفين وسط تراكم الأوساخ أو التخريب بحكم موقعها البعيد عن التجمعات السكانية، ومن أجل بعث الأسواق الجوارية لتكون بديلة لهذه المحلات، نقترح استرجاع الأقبية التي خصصها الإستعمار الفرنسي لتخزين الخمور وتحويلها إلى أسواق شعبية جوارية توزع على الشباب البطال، كون هذه الأقبية جاهزة وتحتاج فقط إلى الترميم، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي بكل بلدية، هذه الأقبية أغلبها، إما مهملة، أو بيعت لأشخاص ولم يشغلوها منذ سنوات.

سيدي الرئيس، استفادت بلدية ماسرة مؤخرا من مركز لردم النفايات الحضرية والصلبة يتربع على مساحة 8 هكتارات وخندق بعمق 10 أمتار وثلاثة أحواض كبيرة بطاقة 500 طن نفايات يوميا.

بعد انطلاق المشروع تحول إلى فضيحة بما سببه من أضرار لسكان القرى والبلديات المجاورة له حيث يبعد عن مقر بلدية عين سي الشريف بـ 600 متر طول و2 كيلومتر عن بلدية ماسرة و100 متر عن بعض القرى، تسبب لهم بأضرار بسبب إنتشار الروائح الكريهة التي باتت تخنق السكان في منازلهم، لذا وجب أن تعرف المعايير التقنية لهذا المركز وكيف تم اختيار هذا الموقع المطل على العديد من القرى، فمن المعروف أن مركز الدفن التقني هو مركب مصمم لحصر الفضلات دون التسبب في تلوث البيئة، فما بالك بالحفاظ على صحة الإنسان، ونشير إلى أن بلدية عين سي الشريف محاصرة بين مفرغتين عمومية عشوائية ومركز تقني مما سبب في خنق السكان بالدخان الصاعد من المفرغة بشكل يومي.

سيدي الرئيس، تشهد ولاية مستغانم – خاصة في شهر رمضان – ارتفاعا في معدل الجريمة بكل أنواعها وأشكالها والتي خلفت حالات من الخوف وسط السكان، حيث تحولت بعض الأحياء إلى عصابات المافيا كالقتل العمدي لأبسط الأسباب، حيث سجل ما فوق 6 حالات قتل خلال شهر رمضان بالأسلحة البيضاء.

سيدي الرئيس، نقترح تشديد العقوبة على حاملي الأسلحة البيضاء. تعد ولاية مستغانم من المدن الساحلية وما تعرفه وتزخر به من الشواطئ العذراء ومناظر خلابة وشريط ساحلي طوله 110 كلم، إلا أن هذا القطاع الحيوي يعاني من مشاكل أثرت على المواطن وجعلته يفضل الشواطئ التونسية، لما تقدم له من مزايا ومغريات كبيرة ومن بين هذه النقائص نخص بالذكر نقص المرافق السياحية كالفنادق والمطاعم والمرشات ومراكز الترفيه للعائلات، وحتى المراحض العمومية، إضافة إلى انعدام وسائل النقل مباشرة بعد غروب الشمس.

كما أن القطاع يعاني من قوانين صارمة تحد من نشاط وطرق التعامل وتطبيق القرارات الوزارية مثل: قرار مجانية دخول الشواطئ، بينما الواقع يدل على أن المواطن الذي يريد الاستجمام عليه أن يدفع ثمن حراسة سيارته وثمن استئجار المظلة والطاولات.

ضعف التأطير وضعف الثقافة السياحية للمجتمع، جعل السياحة موسمية، عوض أن تكون سنوية، ومن ذلك إهمال السياحة الشتوية بانعدام التخطيط السياحي المستديم للموارد والإمكانيات السياحية والبيئة والطبيعة وحمايتها من السطو والإستخدام غير العقلاني بها.

الفلاحة: سيدي الرئيس، قروض التحدي فكرة جميلة وتساعد الفلاح، إلا أن تطبيقها في الواقع خلاف ذلك، لأن هناك تواطؤ ما بين الفلاح والممول، حيث يلجأ الفلاح بقبض ثمن أدوات فلاحية نقدا ويستغني عن التجهيزات الضرورية للإنتاج الفلاحي في صفقة تضر بالقطاع الفلاحي وكيف للإدارة أن ترخص للفلاح بالاستفادة من البيوت البلاستيكية والمحركات وهي تعلم أن الفلاح مستفيد من أرض جرداء وليس بها ماء؟

الصحة: سيدي الرئيس، ولاية مستغانم لها "مستشفى شيقي فارا"، جناح العمليات تم ترميمه منذ حوالي 4 سنوات وفي فصل الشتاء تلغى كل مواعيد العمليات الجراحية المبرمجة من جراء تسرب مياه الأمطار داخل جناح العمليات.

سيدي معالي الوزير الأول، وفقكم الله وشكرا لكم سيدي الرئيس على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جمال سعيد؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم سليماني.

السيد عبد الكريم سليماني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول والطاقم الحكومي،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلتي ستكون قصيرة ومختصرة آملا ألا تزعج الحاضرين.

قبل هذا أنا لا أتقدم بالتهاني، بل أتقدم بدعمي المعنوي والصادق للسيد الوزير الأول، على الثقة التي حظي بها هو والطاقم الحكومي من طرف فخامة رئيس الجمهورية، وأتمنى لكم أن تحظوا بالثقة نفسها من طرف الشعب وهذا من خلال هذا المخطط لتنفيذ برنامج ثري وشامل لكل القطاعات المجتمعية.

أولا: نظريا ما نراه فيه هو شامل ويلبي كل حاجيات المواطنين على مختلف المستويات وهذا ما يدفعنا إلى المصادقة على شكله ومحتواه.

أما عمليا وتطبيقيا فهو يحتاج إلى الصبر لبلوغ أهدافه وفي هذا المقام نقول إنه ستواجهه مشاكل كثيرة.

1) الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

2) سوء التسيير والتبذير.

3) تراكم مشاكل المواطنين المتعددة الجوانب.

4) البيروقراطية والمحسوبية.

وإلى جانب هذا كله وجود بعض الأطراف من ذوي الامتيازات الخاصة منذ سنين داخل أجهزة الدولة من كل المستويات همهم الوحيد إعمار جيوبهم ومن ثم إجهاض مخطط الحكومة، وليذهب برنامج الرئيس إلى الجحيم، ربما حقدا أو انتقاما من صاحبه أو خلق البلبلة بين أوساط المواطنين، وخير دليل على ذلك من كان وراء العبث بالمحلات التي أمر الرئيس بإنجازها في كل بلدية لصالح الشباب؟

– من كان وراء إيقاف بناء الأسواق الجوارية والمغطاة وعمل على تشويهها بالأسواق الموازية؟

– من كان سببا في تعطيل المخططات البلدية للتنمية؟

– من حاول تعطيل البرامج التنموية على المستوى الوطني، هل هو تدهور أسعار البترول؟

– من كان سببا في ارتفاع البطالة عند الجامعيين وغيرهم؟

– من جعل المستوى المعيشي للمواطن صعبا وأضعف القدرة الشرائية؟

– من كان وراء انتشار الجريمة والمخدرات والإنحلال الأخلاقي؟

هل هو تدهور أسعار البترول؟

– من أغلق أبواب المستشفيات أمام المرضى بدواعي الضغط؟

– ومن كان سببا في انخفاض المستوى التعليمي في الجزائر وضعف التكوين؟

– السيد الوزير الأول، أمامكم مهمة صعبة ولكن ليست بالمستحيلة لثلاثة أسباب:

– لأن للجزائر شعبا ملبيا،

وجيشا قويا، ورئيسا وفيا.

1 – شعبا ملبيا لكل نداءات الوطن.

2 – جيشا قويا بعقيدته وإخلاصه.
3 – ورئيسا وفيا بكل تعهداته أمام الله وأمام الشعب.
– إذن، ما عليكم إلا التنفيذ وهذا يحتاج – كما جاء في المخطط – ضمان نزاهة المسؤولين العموميين، وهذا أضحى أكثر من ضرورة لاستعادة ثقة المواطن إزاء المؤسسات وتحسين شفافية الحياة الاقتصادية.

السيد الوزير الأول؛

كنت قد طرحت على معاليكم سؤالين حين كنتم وزيرا للسكن، فلم أصل إلى مبتغاي ولكن لمست في إجابتكم الصدق والمسؤولية.

أما اليوم فلدي أسئلة كثيرة وانشغالات عن ولاية بومرداس.

أهمها تعرفه، يتعلق بالسكن الاجتماعي واختلاطه بملف الشاليهات وأنتم أدرى بكل صغيرة وكبيرة تتعلق به.

ثم حكاية المنطقة الصناعية في بلدية زموري منطقة زعاترة، بدأت في 2012 بقرار وزاري، ثم انتهت في 2016 بقرار وزاري، كذلك مستشفى 240 سرير الذي بقي يراوح مكانه منذ 2006.

أما التربية فهي ما زالت تنقصها 40 مدرسة ابتدائية، 15 متوسطة و7 ثانويات حتى ترتاح من الاكتظاظ المتزايد.

أما عن الماء الشروب فلا أريد أن أعلق كثيرا عليه حتى لا يذهب ما تبقى منه.

وفي الأخير، ربما قد اخترت أحن المفردات وألطف الكلمات لتبليغ رسالتي فعسى أن تجد آذانا صاغية، فعذرا مني إن كنت قاسيا بعض الشيء، وشكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم سليماني؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر مولخلوة.

السيد عبد القادر مولخلوة: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،

سلام الله عليكم.

من خلال تفحصنا لمخطط عمل الحكومة الموضوع بين أيدينا، لاحظنا عدة نقاط إيجابية ننوه بها ونثمنها، إلا أنني أريد لفت انتباه سيادتكم إلى بعض النقاط من أجل إثراء هذا العمل الذي نتمنى ونطلب من الله عز وجّل أن يوفقكم في إنجاحه.

في المجال الاقتصادي والمالي: إن الوضعية الحالية للبلاد تتطلب تظافر الجهود والتكفل الجيد بالوضعية الاقتصادية، كون أن الجزائر لا تعاني من شح الموارد المالية ولكنها تعاني من طرق تثمين تلك الموارد وأخص بالذكر الموارد الخارجة عن ناتج المحروقات. إن الدولة وجماعاتها المحلية تتوفر على حافظة عقارية جد هامة، منها المبنية والأخرى غير المبنية ومنها الفلاحية والأخرى غير الفلاحية؛ فبالنسبة للعقارات المبنية فلا يزال جلها يراوح مكانه في شقه القانوني بإعداد وثائق رسمية لشاغليها وتحصيل الأموال التي هي مقابل شغلها لفائدة خزينة الدولة، ضف إلى ذلك الأملاك المسماة بالعروش فهي أملاك خاصة للدولة بمفهوم المادة 173 من القانون المدني، هذا النوع من الأملاك هو عرضة للتعدي والنهب والإهمال فمنذ صدور القانون رقم 90 – 25، المتعلق بالتوجيه العقاري المؤرخ في 18 – 11 – 1990، لم يصدر أي نص قانوني أو تنظيمي يضبط كيفية تسيير هذا النوع من الأملاك أو وضع أية آلية أخرى تثمنه وتجعله مصدرا من مصادر الدخل الحالي، يمكن أن يساهم في تعافي الاقتصاد الوطني. أما فيما يخص استغلال الأملاك العمومية، الصناعية والطبيعية، رغم صدور نص تعديلي سنة 2008، حيث أراد المشرع في هذا التعديل أن يثمن هذا النوع من الأملاك ويمنح هذا الاستغلال بما يسمى بحق الامتياز على الأملاك العمومية طويلة المدى وينشأ عنه حق عيني عقاري تبعي ويعتبر أهم مصدر من المصادر المالية المحتمل تحصيلها لفائدة الخزينة العمومية تعد بملايير الدينارات.

وبصفة عامة، كل العمليات التي ذكرتها من قبل هي أكيد أن لديها فعالية كبيرة من أجل دخل أوفر لفائدة الخزينة العمومية، لذا أطلب منكم سيدي الرئيس والسيد الوزير الأول التعجيل بملف العقار في الجزائر وإنشاء جهاز قانوني جديد يتكفل بتثمين الأراضي التابعة للدولة والجماعات المحلية.

– الإسراع في عملية مسح الأراضي العام على كامل التراب الوطني.

– رقمنة كل العقارات، رقمنة وطنية.

– التعجيل بعملية تسوية العقارات في إطار البنايات غير الشرعية.

– حث إدارة الأملاك الوطنية والجماعات المحلية من أجل تنفيذ القانون 08 – 14، المتعلق بالأملاك الوطنية.

– منح استغلال الأملاك العمومية.

– ضبط وتحيين وثائق التحصيل الضريبي العقاري ومطابقته مع مصالح المسح.

أما فيما يخص الفلاحة:

فيما يخص حق الامتياز الفلاحي على الأملاك الخاصة بالدولة طبقا للقانون 90 – 10، لابد من تسريع عملية تقييم وتحصيل الأتاوى بامتياز لفائدة الخزينة العمومية حتى لا يلقى مصيره، مصير أتاوى حق الإنتفاع السابق المذكور في قانون 87 – 17، وإعادة النظر في التقييم المالي وتدخل الدولة في حالة تأجيل ذلك الحق، حيث نلاحظ أن الدولة وضعت أتاوى هزيلة مقابل ذلك الامتياز، بينما وحسب السوق الموازية مبالغ الأتاوى هي جد مرتفعة.

كما لاحظنا سيدي الرئيس، السيد الوزير الأول، أن الأراضي الفلاحية في بعض الأحيان غيّرت واجهتها، حيث بنيت عليها فيلات وقصور وأحيطت بأسوار ولم تصبح توفر أي دخل مالي وتصبح عبئا على الدولة بتغيير النظرة الاجتماعية على القطاع الفلاحي إلى نظرة اقتصادية.

أما فيما يخص نقطة الصفقات العمومية، لابد من إعادة النظر في قانون الصفقات العمومية، حيث شهد هذا الأخير عدة تعديلات، إلا أنه لم يرق إلى المستوى المطلوب، حيث لاحظنا تأخرا في وتيرة إنجاز المشاريع التنموية وتوقف البعض الآخر، مما ينجر عنه خسائر تتكبدها الخزينة العمومية.

نلح على التنظيم من أجل تقسيم الريع دون الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات المنتظرة من هذه المشاريع والمنفعة العمومية التي ستؤديها مثل بناءات دور الثقافة هنا وهناك، مكتبات بلدية في قرى نائية، محلات في قمم الجبال، وكان من المفروض أن تأخذ هذه المشاريع حسب الأولوية وليس الإنجاز من أجل الإنجاز.

– تسيير أملاك البلدية: كما ذكرنا من قبل أن الدولة أو جماعاتها المحلية تحتوي على محافظة عقارية هامة، إلا أن الأملاك البلدية ونواتجها لا تساهم في رفع الموارد المالية المحلية والمفروض تحصيلها وذلك راجع للإجراءات المعقدة التي يحكمها قانون البلدية، حيث لا يستطيع رئيس المجلس الشعبي البلدي، القيام بأي إجراء إيجار عقار بلدي، دون المرور إلى السلطة الوصية، رغم المرور بالإجراءات الطويلة والروتينية لعملية المزايدة، حيث أصبح هذا الأخير كأنه قاصر.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، نطلب رفع هذا العائق المسلط على المنتخبين المحليين وإعادة النظر في قانون البلدية جملة وتفصيلا.

فيما يخص قطاع السياحة: إن هذا القطاع الحساس والهام...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر مولخلوة؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم بن الصغير.

السيد عبد الكريم بن الصغير: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم.

في البداية أتوجه بأصدق عبارات التهاني إلى الطاقم الحكومي وعلى رأسهم السيد عبد المجيد تبون، الوزير الأول، على الثقة التي وضعها فيهم فخامة السيد رئيس الجمهورية، لما يتمتعون به من قدرات وتفاني في العمل، راجيا لهم النجاح في مهامهم النبيلة لتجسيد هذا البرنامج الطموح.

إن مخطط عمل الحكومة الذي هو بين أيدينا اليوم قد أحاط بجميع المجالات، لاسيما تلك المتعلقة بالمواطن مباشرة، فهو يعكس الأسس التي يرتكز عليها برنامج رئيس الجمهورية، من استقرار وازدهار وحماية مصالح المواطن وإنعاش الاقتصاد وتحسين الظروف الاجتماعية للمواطن.

إن الحكومة تلتزم بمواصلة الجهود التي شرعت فيها من أجل

ترقية وحماية حقوق الإنسان والتي انعكست خصوصا بإقامة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

إن التأكيد على مكونات الهوية الوطنية وترقيتها يدل على تعزيز الروابط الثابتة لشعبنا وترقية ثقافتنا للإنسان والتناغم الاجتماعي للإسلام ومكافحة كل أشكال التطرف، كما نثمن مسعى الحكومة الرامي لترقية الأنشطة الثقافية وتراثنا الثقافي والمحافظة عليه بتعزيز الهوية الوطنية، كما أننا ندعم ونثمن الإبداع الفني وتطوير وتكوين الفن في جميع المهن وذلك بفتح فروع جديدة على مستوى مختلف قطاعات التكوين.

ننوه بتطوير قطاع التربية الوطنية ونطالب في هذا الإطار باستحداث منحة دراسية للتلاميذ المنتمين إلى العائلات المعوزة، وبالإضافة إلى برنامج خاص للنقل المدرسي عبر المدارس والقرى المعزولة.

نطالب وننوه، السيد الوزير الأول، بأن قطاع الفلاحة في الهضاب العليا متضررٌ من الجفاف وهذه المنطقة صُرح بأنها منكوبة، نطالب من مسؤولي قطاع الفلاحة اتخاذ الإجراءات المطلوبة واللازمة في هذا المجال.

فلا يسعنا إلا أن نعبر عن دعمنا لهذا المخطط ومساندتنا له من أجل بناء وطن مزدهر وآمن وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم بن صغير؛ الكلمة الآن للسيد أحمد بوزيان.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي دولة رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد معالي الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم،
سلام الله عليكم ورحمته وتعالى وبركاته.

الفضل أهل له من كان ذا فضلِ
فيه اعتدتْ سنن الأقوال بالفعل
أنى لمعتمرٍ صوب الندى
إن سار في حلٍ قد صار في حِلِ.

لقد عبّر الشعب الجزائري يوم 17 أفريل 2014 تعبيرا سيدا وواسعا، وفصل في اختياره لصالح رجل وبرنامج، حيث جدّد وأسند قيادة شؤون البلاد إلى فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة الرئيس، أمد الله عمره وسدد خطاه، ليؤكد بذلك تمسكه بوحدة الأمة واستقرارها، وبخياراته في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن ما لاحظناه من خلال ما مرّ بنا من جلسات عمل تخص المشاريع القانونية في مختلف المجالات والميادين، ومن خلال ديباجة مخطط الحكومة المقدّم إلينا، هو أنه برنامج يسعى حقيقة إلى جعل البلد يمضي إلى الأمام من أجل إرساء دولة القانون ومن أجل تيسير سُبل العيش الكريم للمواطن في جزائر العزة والكرامة.

ومع ذلك، فإنّ من أولى الملاحظات والتحفظات التي يمكن أن نُدلي بها من أجل إثراء هذا المخطط، هو كونه ملخص رؤية عامة في كثير من جوانبه، باستثناء بعض النقاط والعناصر فيه، ونستبق فنقول إنّ هذا التحفظ لا ينقص من قيمته أبدا، إنما سُقناه ونحن نطمح لو كان هذا المخطط موسعا من حيث تقديم التفاصيل والجوانب التقنية، ومن ثم يتوسع حوله النقاش من قبل النواب واللجان المختصة في الغرفتين السفلى والعليا للبرلمان، وينجر عن ذلك النقاش تواصل في تقييمه وتتبع في سُبل وكيفية تجسيده.

وبعد هذا التحفظ نقدّم ملخص ما توصّلنا إليه من مخطط الحكومة هذا وإعطاء بعض الملاحظات حول كل محور من محاوره.

أولا: فيما يخص فصل تعزيز دولة القانون، سجلت الحكومة من خلال مخطط عملها، التزامها بمواصلة مسعاها الرامي إلى تعزيز دولة القانون وترقية الحريات والممارسات الديمقراطية، وذلك بمساعدة جميع الفاعلين السياسيين والمؤسسات المعنية.

ومن المحاور الملفتة كذلك هو تعزيز العلاقات بين الحكومة والبرلمان، ونحن هنا نلفت الانتباه إلى وجوب سحب هذا التعزيز على العلاقات بين المجالس المحلية المنتخبة والإدارة التنفيذية المعيّنة من قبل الحكومة ورئاسة الجمهورية، بحيث تضمن الممارسة الفاعلة لكل الأطراف في تسيير شؤون الوطن والمواطن، وتعزّز الرقابة على الجهاز التنفيذي لكي يقوم بما هو مطلوب منه على الوجه الأكمل المرجو.

ثانيا: فيما يخص الاستثمار من أجل التنمية البشرية وتحسين إطار معيشة المواطن نجد أن المخطط لا يزال يضع في اعتباره محاربة السكن الهش، والسكن الفوضوي، والذي لا يخفى على أحد أنه مشكلة لم تتوصل أي حكومة من الحكومات إلى القضاء على هذه الظاهرة، فهي ذات أبعاد اجتماعية معقّدة، ناهيك عن أبعادها الاقتصادية.

ومن مشكلات قطاع السكن المطروحة مشكل التأخر في إنجاز السكنات التي تدعمها الدولة بمختلف الصيغ، حيث تجرّ أضرارا مادية هائلة بالمواطن، الذي يهلكه جمع الأقساط الأولى، ويهلكه الإيجار سنوات طوال قد تربو عن عشر أحيانا في بعض المدن، كما يهلكه الانتظار.

ونشير في هذا الصدد إلى ضرورة التشديد على تخطيط المدن بشكل جيّد وبشكل جمالي وحضاري، فإنّ هذه البرامج خلقت مدنا جديدة بأكملها، ولكنها مدن تعتبر تجمعات سكنية فقط وليس فيها صفات المدينة العصرية الجميلة التي ترفى بالإنسان، وقد أشار فخامة الرئيس، قبل سنوات إلى هذه القضية، ولا زلنا كلنا نذكر قولته الصريحة: "إنّ مدنَنا مُخجلة".

وفي إطار تحسين المنظومة التربوية نشير هنا إلى أنّ نجاح المنظومة التربوية لا يرتبط بنسبة النجاح فقط، أي لا يرتكز على الكمية بينما نهمل النوعية، إنّ على الحكومة العمل الحق في مجال استثمار مواردنا البشرية، فقد تحوّلت المدرسة الجزائرية إلى بيت حضانة كبير، لا تُخرج الكفاءات والأدمغة التي يعتمد عليها مستقبل الوطن.

وفيما يخص التعليم العالي، فعلى الحكومة ألا تجد أي غضاضة في مراجعة نظام "LMD"، وتقييمه وتقويمه، فالوقوف عند الأخطاء ومحاولة تصحيحها أفضل من غض الطرف عنها وتركها تتراكم وتتفاقم.

فكيف لنا ألا نسمع أصوات الاستنكار والانتقاد لهذا النظام في أوساط الجامعة من أساتذة وباحثين وطلبة، في الوقت الذي تصرّح فيه الحكومة بنجاحه والمضي فيه إلى غير رجعة، دون تقييم أو تقويم جدّي؟

وفي التعليم العالي كذلك، نشير إلى ضرورة البحث عن سُبل مغايرة لترشيد نفقات ديوان الخدمات الجامعية، في سبيل ترشيد الإنفاق العام، فالحديث عن التسرّبات المالية الضخمة والمعاملات المشبوهة لا ينقطع في هذه النقطة.

ثالثا: فيما يخص تدعيم المجالين الاقتصادي والوطني، فإن الكلام هنا يطول ويحتاج إلى دراسات معمّقة واستراتيجيات محدّدة، وليس مجرد إنشاديات، وأشير إلى عنصرين في الجانب المالي، هو ضرورة جعل البنوك شركاء حقيقيين في الاقتصاد الوطني، فالتعامل البنكي هو الوحيد الذي يكفل الشفافية في التعاملات المالية، كما يقضي بالتدريج على التضخم، ويحدّ من تبييض الأموال والإثراء غير المشروع. وكذا ضرورة إعادة النظر في النظام الجبائي، حيث يقول الخبراء إنه مستنبط من فرنسا، وهو يناسبها هناك بما لديها من قدرات وآليات، وبما ارتسى لديها من تقاليد اجتماعية، وأطر للتقاضي في هذا الباب، الأمر الذي ليس له مردود عندنا، بل له مردود سلبي في كثير من الأحيان، نظرا للبيروقراطية التي يعاني منها المواطن، وتدني كفاءة نظام العدالة.

فلماذا لا نطبق المنظور الإنجليزي الذي ينبني على الثقة بين المواطن ودولته، حيث يلتزم المواطن بنفسه بكشف حساباته من تلقاء نفسه، أما الإدارة فلا تتبع بالحساب الدقيق سوى عيّنات كل عام، وحينها تشدّد العقوبات على المخالفين، فيرتدع الباقون.

رابعا: في فصل السياسة الخارجية وما يخص الجيش الوطني الشعبي، نشدد على تمسك الجزائر بعقيدتها العسكرية المتمثلة في الالتزام بعدم مشاركة قوات جيشنا في أي عمل عسكري خارجي حدود قطر وطننا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة الآن للسيد فاتح قيرواني.

السيد فاتح قيرواني: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. (رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي).

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ كلامي بالفصل الأول والعمل الجمعوي.

1 – فيما يخص العمل الجمعوي: ترقية الجمعيات الفاعلة وتنصيبها كشريك حقيقي في التنمية الاجتماعية، خاصة المحلية وكذا الإنصات إلى كل المبادرات الرامية إلى الإبداع الاجتماعي العاكس لمآلات أحسن للمنظر الراهن للنسيج الاجتماعي وعلى ضوء زخم وتنوع الوسائط الإعلامية وثورة التكنولوجيات الرقمية، وبالتالي بناء تحاور محلي ذكي ومكثف مؤسساتي أو شبه مؤسساتي، هو الجدار المانع ضد التحاور الاجتماعي الحر الطليق المشع لكل التصورات. أريد أن أقول إن السيد والي الجمهورية اليوم يحمل على عاتقه ما لا يطيق لذلك بات حتميا ترقية طبقة سياسية تنتج لنا رؤساء بلديات ومجالس كشريك حقيقي في الفعل التنموي المحلي وعلاقات تربط بين الوالي والمنتخب علاقة نقاش وتحكيم.

2 – تمهين التواصل الحكومي والرسمي بما يتماشى والآليات الفاعلة الآن في المجتمع وخاصة تجاه الوسط الشباني.

3 – نبارك مشروع إنشاء قناة تلفزيونية برلمانية على أن تكون قناة موضوعاتية بأتم معنى الكلمة حول الشأن البرلماني وبمثابة منبر إشعاع فكري ووسيط إعلامي.

فيما يخص الفصل الثاني:

1 – المساندة القوية لمسعى الحكومة في إقامة مجتمع المعلومات، لا سيما مواصلة تجسيد التصديق الإلكتروني.

2 – المساندة القوية لمشروع قانون تجسيد الديمقراطية التشاركية الذي يجب أن يرقى إلى تطلعات ومستجدات الزمن الراهن ووجوب حمله لإبداعات جريئة.

فيما يخص الفصل الثالث:

1 – نبارك المسعى التحفيزي من أجل إنجاز السكن الموجه للاستئجار، وننتظر جميع الآليات الجديدة التي سوف تبتكر لذلك.

2 – نطالب بتمكين طالبي السكن الريفي من الوعاءات العقارية المتاحة فعليا والممنوعة إداريا بفعل صفات قانونية تجاوزها الزمن. من جهة أخرى يجب أن نعلم الحكومة أن هاجس المواطنين الأول هو التمكين والتمكن من اكتساب الوعاء، ثم الإعانة المالية، أي ما يتيح للحكومة حتى إعادة النظر في المبلغ المتاح ولو بالنقصان.

3 – تشجيع وترقية صناعات وآليات التطهير، أي البيولوجي، الفيزيائي، الكيميائي والتصفية البديلة في المناطق الجبلية والفضاء الريفي واجتناب المقاربة الحضرية للتطهير المعممة.

دائما فيما يخص الفصل الثالث، أداء الجامعة: التثمين والتنويه بالمقارنة الثاقبة والمتينة المتعلقة بما يعرف بـ"مشروع الجامعة". يجب وضع آليات لمد جسور حقيقية بين المنتوج الجامعي هذا والفعل التنموي المحلي، أي جعل "مشروع الجامعة" من ضمن انشغالات السلطات المحلية ومجلس الولاية من خلال أفعال المرافقة والاصطحاب والتسهيل وتكاتف الجهود، كذلك إضفاء تصور متجدد وعكس صورة جديدة للنخبة الباحثة والعملية محليا واجتماعيا.

فيما يخص الفصل الرابع:

ألفت اهتمام عنايتكم إلى إشكالية توطين الصناعات الغذائية، إذ لا يعقل أن تجاور الصناعات التقنية والفنية وتتموقع في ذات الأمكنة، أي المناطق الصناعية والحظائر الصناعية.

رأينا وأملنا في هذا المجال هو مقاربة متجددة في تهيئة الإقليم ومعالجة جغرافية مدمجة، أي بتمكين وتوطين هذه الصناعات وخاصة منها ذات الحجم الصغير والمتوسط في أقاليم إنتاج المادة الأولية وهي المحصولات الفلاحية، وبذلك يسمح ويرخص بالإنجاز في القطاع غير قابل للتعمير "SNU" بحيث ستثمن العمل الإنتاجي وتتيح فرص عمل محلية وتعزز الجباية المحلية للجماعة المحلية.

لا يفوتني أن أذكر أنه يستوجب في هذا الحال أخذ كافة الاحتياطات والتدابير للمحافظة على البيئة أي وجوب بلوغ "صفر تلوث" في الإقليم على عاتق المصنع.

أنهيت، شكرا وبارك الله فيكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فاتح قيرواني؛ الكلمة الآن للسيد حسني سعيدي.

السيد حسني سعيدي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد معالي الوزير الأول،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا بودي – معالي الوزير الأول – تهنئتكم رفقة طاقم الحكومة على الثقة التي حظيت بها من قبل فخامة رئيس الجمهورية.

قبل الخوض في مناقشة مخطط عمل الحكومة المعروض علينا، أو أن ألفت انتباه السادة الحضور أنه قبل ثلاث سنوات، أي في سنة 2014، صادق مجلسنا هذا وقبله أي سنة 2012، على مخطط عمل الحكومة السابقة التي عمرت أكثر من خمس (5) سنوات، أحد التزاماتها الترسيخ للاقتصاد الوطني على درب العصرنة والنمو المستدام بما يمكنه من الارتقاء إلى مستوى الاقتصاديات الناشئة، لأن المخطط كانت له كل الأسباب والمعطيات بما فيها المؤشرات المالية الجيدة لإنجاحه:

– سعر البرميل حوالي 100 دولار أمريكي،
– صادرات المحروقات حولي 66 مليار دولار أمريكي،
– صندوق ضبط الإيرادات في نهاية 2015، حوالي 4429 مليار دج.

إضافة إلى الخطوات الهامة التي اتخذها من قبل فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، بفضل سياسته الرشيدة لتسهيل مناخ عمل تلك الحكومة في مقدمتها تسديد المديونية الخارجية وكذا إعادة السلم والاستقرار، بالإضافة إلى المداخيل المالية الكبيرة التي وفرها فخامته لتلك الحكومة لتحقيق انطلاقة تنموية شاملة تعم أرجاء الوطن.

والسؤال المطروح: هل وفّت الحكومة السابقة بتعهداتها التي قطعتها أمام هذا المجلس؟ السؤال يبقى مطروحا!!

معالي الوزير الأول المحترم؛

بالرجوع إلى مخطط 2017، المعروض علينا للمناقشة والمصادقة عليه، الذي جاء يحمل محاور تعتزم الحكومة انتهاجها قصد تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمورية، بتناول رهانات المستقبل وتحدياته.

جاء هذا المخطط في ظل ظروف وتحديات تفرضها الأوضاع الإقليمية والدولية وفي ظل أوضاع مالية غير مريحة منها تراجع أسعار النفط، تآكل مداخيل صندوق ضبط الإيرادات وفي ظل شح الموارد المالية وأمام هذه المؤشرات المقلقة، أنتم مطالبون بترشيد النفقات العمومية والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين.

الإسراع في تنفيذ الإصلاحات في مختلف المجالات الاقتصادية والإدارية، منها: عصرنة قطاع المالية وتطهير الفضاء الاقتصادي وإزالة كل العوائق والعقبات التي تواجه ترقية الاستثمار، بناء اقتصاد متحرر من هيمنة المحروقات ومتنوع تنوع قدرات البلاد الفلاحية والسياحية والصناعية وغيرها، بالإضافة إلى عدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وتطليق الشعبوية والديماغوجية في تسيير شؤون الدولة، والتسيير العقلاني للموارد ومحاربة التبذير والفساد، وعدم تضييع مزيد من الوقت في تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

معالي الوزير الأول؛

في ظل هذه التحديات التي تنتظر حكومتكم نأمل أن تجدوا الآليات الكفيلة لتحقيق الأهداف المسطرة والمعتمدة في برنامج رئيس الجمهورية.

بالمقابل يقتضي إعادة النظر في بعض الميكانيزمات والداعمة في تجسيد ونجاح مضامين ومحتوى هذا المشروع على أرض الواقع، واختيار المسؤولين ذوي الكفاءة والنزاهة إن على المستوى المحلي أو المركزي، بالإضافة إلى انخراط المواطنين في هذا المسعى الوطني.

وعليه، كفاءة الأشخاص المكلفين بالتطبيق والتنفيذ ومدى انسجام والتزام هؤلاء المسؤولين مع قرارات وتعليمات الجهة الوصية، أحد العوامل التي تجعل تجسيد هذا المخطط يكون بالرؤية والكيفية التي قررها فخامة رئيس الجمهورية، ولاسيما الولايات الجنوبية، يجب تكليف مسؤولين ذوي كفاءة وخبرة ونزاهة وأخص بالذكر هنا ولاية بشار التي تعاني تأخرا في إنجاز المشاريع في وقتها، وفي بعض الأحيان مخالفة للمقاييس والمعايير المطلوبة ويرجع ذلك لعدم كفاءة البعض منهم وعدم متابعة تلك المشاريع بصفة دائمة ومستمرة من قبل السلطات المركزية للأسف، ومن جهة أخرى يجب أن نعمل على استعادة ثقة المواطن في عمل الحكومة، يتعين علينا جميعا كسبها بصفة متضامنة وبشكل هادئ وصريح، ونطمح إلى انخراطه في هذا المسعى وتجاوبه الإيجابي لإنجاح أهداف هذا المشروع، ولا يتأتى ذلك إلا بالإصغاء والرد الإيجابي على انشغالاته واهتماماته اليومية بكل صدق ومسؤولية هي أحد الشروط

المحفزة لمشاركته الفعالة في إنجاح عمل الحكومة.

معالي الوزير الأول؛

وهذا ما يدفعنا إلى إعادة تجديد وطرح بعض الانشغالات لساكنة ولاية بشار، كانت محل تساؤل في إطار الأسئلة الشفوية لبعض الوزارات التي تعهدت بالتكفل بها، ونذكر البعض منها على سبيل المثال:

– بخصوص وضعية واد بشار الذي يشهد وضعية مزرية ويشكل خطرا على صحة وسلامة الساكنة، بعد زيارة الوفد الوزاري تعهدت الوزارة بانطلاق دراسة وتحسين الوضعية في أقرب الآجال.

– فيما يخص الفلاحة، تعهدت الوزارة بإرسال وفد وزاري يرأسه معالي وزير الفلاحة للوقوف على واقع الفلاحة بالولاية الذي لم يعط النتائج المرجوة، رغم مجهودات الدولة منذ 20 سنة.

– فيما يخص النقل، التزمت وزارة النقل باقتناء قطار جديد قبل نهاية 2017 لإنهاء معاناة الساكنة.

– أما فيما يخص قطاع البيئة فهو يشهد أوضاعا كارثية بسبب تماطل مسؤول هذا القطاع في تجسيد المرافق والمشاريع وعدم مساهمته في تحسين الأوضاع.

تعهد الوزير بإنهاء تصرفات هذا المسؤول رغم شكاوى الجمعيات وكذا والي بشار، يبقى الوضع على حاله.

– أما فيما يخص قطاع الصحة، ونتيجة لانعدام جهاز السكانير...

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعيدي؛ وصلنا الآن إلى نهاية هذه الجلسة الصباحية، سنستأنف أشغالنا على الساعة الثانية والنصف زوالا لمواصلة النقاش، شكرا لكم جميعا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار
والدقيقة الخامسة والثلاثين

محضر الجلسة العلنية الثانية والأربعين
المنعقدة يوم الأربعاء 4 شوال عام 1438
الموافق 28 جوان 2017 (مساء)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد عبد المجيد تبون، الوزير الأول، وأعضاء حكومته ومساعدوهم.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين زوالا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

نستأنف أشغالنا لتمكين السيدات والسادة المسجلين في القائمة من التدخل، رغم غياب السيد الوزير الأول لأشغال طارئة عرضت عليه واضطرته للتأخر بعض الوقت، وسوف يلتحق بنا، ولكن الحكومة موجودة ممثلة في الأعضاء الموجودين وفي مسؤولي القطاعات الوزارية المختلفة.

إذن، نستأنف أشغالنا والكلمة للسيد بشير شبلي.

السيد بشير شبلي: شكرا سيادة الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

يمنحنا السيد الوزير الأول فرصة ثمينة للتأمل في مسار التحولات المنتظرة تنفيذا للمخطط الحكومي المعروض للنقاش قبل المصادقة عليه من طرف أعضاء مجلس الأمة.

لا شك، أن رئيس الجهاز التنفيذي يطرح أمامنا ورقة عمل ذات مرجعية عميقة الصلة بالبرنامج الوطني الشامل، الذي يحمل رؤية وبصمة الرجل الأول في الدولة فخامة السيد رئيس الجمهورية، هو مخطط شامل، يلامس الواقع ويغوص في حقائقه لتكون في جميع مكوناتها القاعدة التي يبنى عليها التوجه السليم لاستشراف المستقبل بكل ما ينطوي عليه من نقلة جديدة في مسار بناء الدولة الوطنية بأركانها التنموية ومحتواها الاجتماعي.

سيدي الرئيس،

لعل أهم سمات التوجه الجديد الذي تطرحه حكومة سيادة الوزير الأول هو تنويع مصادر الدخل الوطني وإحداث ميكانيزمات جديدة هدفها الاستثمار المنتج للثروة بديلا للاستثمار المستهلك للثروة المتأتية من الريع البترولي.

كما يشكل رد الاعتبار للمجموعات المحلية من أجل تجاوز التسيير الإداري الجامد إلى المساهمة الفاعلة في الجهد الاقتصادي علامة صحية ذات أهمية لا جدال في جدواها في ظل رؤية إصلاحية بعيدة المدى.

ولعل مايجلب الاهتمام من منظور الطروحات الجديدة هو ما يمكن اعتباره جرأة تنم عن وعي عميق بالخطر المحدق من خلال النفوذ الذي بدأ يسري في منظومتنا السياسية،

وأعني به الطغيان المالي وهو عنصر جديد في الممارسة السياسية الجزائرية وهو مرفوض جملة وتفصيلا من طرف المجتمع الجزائري الأصيل.

سيدي الرئيس،

إن الدعوة لفصل هذه الممارسة أي السياسة عن المال الفاسد موقف شجاع حقا، وفي حقيقة الأمر فإن التخوف من تغلغل المال الفاسد في دواليب الدولة أمر جرى التنبيه إليه مرارا لكن دون أن تؤخذ المسألة بجدية، وآخر الصيحات كما نذكر كانت في سياق الانتخابات التشريعية الأخيرة التي كانت بالنسبة للكثير من الأصوات، إدانة صريحة لاختلاط السياسة بالمال الفاسد، وما لذلك من انعكاسات سلبية في خدمة المصلحة الشخصية لا غير.

ويذكرنا عزم الوزير الأول في دعوته إلى التفريق بين ممارسة السلطة وجمع المال، بما كان الرئيس الراحل هواري بومدين رحمه الله قد نبه إليه في بداية حكمه حين دعا إلى التخيير بين الثروة والثورة، ولا شك اليوم أن النجاح في تحييد النفوذ المالي هو من الرهانات ذات الأولوية لجعل الرخاء الاقتصادي المصدر الناجع والأكثر فعالية لجمع الثروة الحقيقية الضامنة لرفاهية المجتمع، وهذا هو التجسيد الفعلي لطرح سيادة الوزير الأول الذي يعتبر الدولة دولة والمال مالا يجب الاختيار بينهما.

سيدي الرئيس،

على صعيد آخر، تشكل الجبهة الاجتماعية محورا أساسيا في المخطط الحكومي.

والسؤال المطروح هل تملك الحكومة الآليات التي تجعلها قادرة على التمسك بطابعها الاجتماعي المعلن عنه في بيان أول نوفمبر ولاسيما ما تعلق منه بحماية الفئات الهشة الأكثر حاجة إلى الدعم الاجتماعي، لقد كشفت التجارب السابقة في هذا المجال عن محدوديتها، فالدعم الذي لا يذهب مباشرة لمستحقيه هو هباء منثور، تستفيد منه شبكات التهريب على مستوى حدودنا الشاسعة.

وعليه، فإن البحث عن صيغ مثلى لمساعدة الفئة الأكثر حرمانا، يفرض نفسه حتى لا يجني ثمار هذه المساعدة الفقير والغني والمهرب على السواء، وحتى يكون للعدالة الاجتماعية معناها الحقيقي.

سيدي الرئيس،

أما فيما يخص الشق المتعلق بالإعلام، هناك رغبة أكيدة في المزيد من تحرير هذا القطاع ليلعب دوره بأكثر حيوية وانسجام مع الحاجة إلى وسائل إعلام كفيلة بالتأسيس لصحافة حرة ديمقراطية نزيهة وذات مصداقية تكون مرآة للمجتمع، ولا يمكن نكران التقدم الذي أحرزته صحافتنا منذ تحرير هذا القطاع في أواخر الثمانينيات الماضية، ومع ذلك يسجل التأخر الحاصل في فتح القطاع السمعي البصري، فإلى متى يبقى البث التلفزيوني الخاص ببلادنا حكرا على القوانين الأجنبية؟

هي حالة استثنائية عمّرت طويلا...

السيد الرئيس: شكرا للسيد بشير شبلي؛ والكلمة للسيد عبد القادر شنيني.

السيد عبد القادر شنيني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي زملائي،

ضيوفنا الكرام،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس،

أمام ما يعرفه العالم العربي من حروب واضطرابات والجو العاكر الذي يحيط بنا، الجزائر تعيش هدوءا واستقرارا بفضل السياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية من خلال إرساء السلم المدني وضمان الحماية الاجتماعية للمواطن عبر كل الميزانيات واستمرار الاستثمار في العنصر البشري مهما اشتدت الأزمة.

هي نعمة نكاد نحسد عليها، كماهي وسيلة وسبيل لضمان تطبيق هذا المخطط الطموح لبعث النمو الاقتصادي وازدهار البلاد.

سيدي الرئيس،

الدستور كان واضحا، وحدد المعالم حول الديمقراطية ودولة القانون والحريات.

بلادنا لم تبخل في سن القوانين حول حقوق الإنسان للحفاظ على كرامة المواطن والوزارة الوصية حريصة على التطبيق العادل في الأحكام، لكن بدل التيسير صار الردع في الكثير من الحالات نتيجة لقلة الاستماع، عدم الإجتهاد من طرف قضاة تنقصهم الخبرة والتكوين العام والتأثير

على المحلفين لعدم الخبرة وعدم الكفاءة.

قال الله تعالى «وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعمّا يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا».

سيدي الرئيس،

الأزمة الاقتصادية العالمية تظل مزمنة وأسعار المحروقات تبقى في انهيار مهما كانت المحاولات والحاجة أضحت ملحة للنهوض باقتصاد وطني مبني على صناعة متنوعة تسمح لنا بالتقليص من فاتورة الاستيراد على المدى القريب والحفاظ على ما ادخرناه من عملة صعبة والتوجه نحو الصناعات الصغيرة والمتوسطة لسد الحاجات، وصناعة تحويلية للمحروقات والإستغلال الرشيد لما حبانا الله من معادن شتى.

هل يعقل – السيد الرئيس – لبلد كالجزائر استيراد 5 ملايير دولار من الوقود والمشتقات ونحن في استطاعتنا إنشاء العديد من محطات التكرير؟!

الأسواق الإفريقية أمامنا وموقعنا يمكننا من اقتحامها.

الصحة: الجزائر أنجزت مئات المستشفيات وآلاف العيادات وصدرنا الأطباء ولكن الصحة مريضة وسوء التسيير سببه قطاع خاص بعدم التكفل يكفلها ومراجعة المنظومة الصحية من أهم الغايات.

الفلاحة والري: سيدي الرئيس، لم نرث الأرض عن آبائنا لكن استأجرنا الأرض من أبنائنا فإن كان الماء يعطي الحياة، فالماء هو الحياة ومناخ الجزائر شبه صحراوي وبإنجاز السدود وحفر الآبار وتحلية المياه حققنا المعجزات.

أكثر من 96٪ من المنازل استفادت من إيصال القنوات، لكن التبذير فاق كل التصورات ومحاربة تلك الآفات أصبحت من الأولويات والوصاية كذلك مطلوبة بالمزيد من إنجاز محطات تصفية المياه القذرة واستغلالها في الفلاحة لكي تصبح بلادنا مكتفية ذاتيا في الحبوب ونتحرر من تبعية الأسواق.

التعليم: يجب ـ سيدي الرئيس ـ إحياء تعليم تقني على مستوى الثانويات تمهيدا لإنشاء معاهد عليا لمواكبة التطور نحو الصناعات، كما يساهم في رفع المستوى في الجامعات.

سيدي الرئيس،

مهما اشتدت الأزمة فإن للجزائر الكثير للتغلب على الصعوبات والسبل لا تبقى في كثير من الأحيان سوى وضع لمسات لتحقيق ما نصبو إليه وما جاء به هذا المشروع.

في الأخير، سيدي الوزير في غياب معالي الوزير الأول، ولاية غرداية شهدت مأساة أدت إلى التأخر في الإنجاز، اليوم ولايتنا تعرف الأمن والأمان وبعد ما جاء به معالي وزير الداخلية خلال اجتماعه في المكان مع جميع أمناء الوزرات لرفع التنمية، نتمنى أن تحظى ولايتنا بنظرة خاصة لاستعادة ما ضاع في جميع القطاعات، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ الكلمة الآن للسيدة لويزة شاشوة.

السيدة لويزة شاشوة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول وطاقم حكومته المحترمون،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

أحييكم جميعا.

أبدأ تدخلي هذا بالقول إنه قصد ضمان مواصلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنشدها البلاد، والمستوحاة من برنامج السيد رئيس الجمهورية، فإن مخطط عمل الحكومة الذي قدمه دولة الوزير الأول، يهدف بالأساس إلى مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية التي أفرزها التراجع الكبير لأسعار النفط الذي يشكل 90٪ من عائدات البلد، ذلك أن الجزائر فقدت أكثر من 50٪ من مداخيلها منذ 2014، وهذه الأخيرة تمثل تقريبا 60٪ من ميزانية الدولة.

هذه الأزمة النفطية التي طال أمدها، قد فرضت بحكم تداعياتها، تحديات كبيرة تتطلب القيام بإصلاحات فورية لمواجهتها، لاسيما:

ـ ترشيد الإنفاق العام،

ـ تخفيض الاستيراد،

ـ المحافظة على السيادة الاقتصادية للبلاد، وعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

إن مخطط العمل الحكومي هذا، والذي ندعمه، يشكل في الواقع نقلة اقتصادية حقيقية، وبالتالي فإن تجسيده على أرض الواقع بات أمرا ملحا.

ولهذا الغرض، فإنه من الضروري تحسين نظامنا التقييمي، وكيفيات التوثيق وكذا آليات الحصول على

المعلومات والإحصائيات، باعتبارها أدوات ضرورية لأي جهد تنموي، وأعتقد أن ترقية وتثمين رأس مال بشري كفء، من خلال سياسة شاملة لتكوين ورسكلة الموارد البشرية، ستساهم في إنجاح هذه العملية.

من جهة أخرى، ينبغي العمل على تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في الولوج إلى أسواق العمل وتشجيع ترقية المرأة في الوصول إلى المسؤوليات في مؤسسات وهيئات الدولة، فكما تعلمون، فإن نسبة البطالة النسوية في الجزائر بلغت 20٪ (بينهن نسبة معتبرة من حاملات الشهادات الجامعية) مقابل 8٪ للرجال. كما أن الرجال يشكلون83٪ من العمالة النشطة بالجزائر مقابل 17٪ من النساء، وهذا وضع يحتاج إلى تعديل.

إن تدعيم الحكامة من خلال تعزيز الشفافية وأخلقة العمل العام، يشكل أحد المحاور التي تحظى بالأولوية في هذا المخطط، ونفس الشيء بالنسبة لإصلاح العدالة، ولتنويع الاقتصاد الوطني، ولتطوير نشاطات فلاحية منتجة قصد ضمان أمننا الغذائي والتقليل من اختلالات ميزاننا التجاري.

ومن هنا، فينبغي على هذا المخطط أن يأخذ في الاعتبار:

- إعادة الاعتبار لمفهوم العمل الذي يشكل المصدر الحقيقي لثروة الأمة،
- تحسين مناخ الأعمال،
- إصلاح النظام البنكي،
- ثم التكفل بالمشكل الحاد الذي يخص العقار.

وكل هذا يقتضي الحفاظ على ديناميكية النمو وتعزيزها في سياق العدالة الاجتماعية.

فالمكاسب الاجتماعية ستتدعم ضمن إطار وروح المساواة والعدالة الاجتماعية، وكل ذلك يتطلب بطبيعة الحال، وضع آليات جديدة تسمح بالإستهداف الناجع والفعال للفئات الاجتماعية الهشة التي ينبغي أن تصلها مساعدات الدولة من جهة، ووضع حد لمختلف أشكال الدعم التي تستفيد منها كل الشرائح الاجتماعية، بما فيها الأغنياء، والتي تشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة، من جهة أخرى.

السيد الرئيس،

النقطة الأخيرة التي أود التطرق إليها تتعلق بتقييم أداءات منظومة التعليم الجامعي، يبدو أن وضعية الجامعة الجزائرية قد بلغت مستوى مقلقا، فظاهرة العنف، سواء المعنوي والجسدي، التي تسود الأحياء الجامعية قد بدأت تأخذ أبعادا خطيرة لاسيما عندما نجد منظمات طلابية هي التي تصنع القانون، رغم قلة تمثيلها.

إن المطلوب من الجامعة الجزائرية هو أن تبحث عن مهامها الأساسية، التي تمثل علة وجودها، والتي تخص إنتاج العلوم والمعارف، تحضير النخب، وأن تكون قاطرة لكل أفكار التقدم والتحرر، وفي تقديري، فإن نقاشا وطنيا حول حالة الجامعة وكيفية إخراجها من وضعيتها بات ضروريا.

أشكركم على كرم الإصغاء وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة لويزة شاشوة؛ الكلمة الآن للسيد بوجمعة زفان.

السيد بوجمعة زفان: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

معالي السيد الوزير الأول، المحترم،

أصحاب المعالي وأعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم؛

تدخلي ينحصر في أربع نقاط، قبل التطرق إليها، أقول للجميع عيد سعيد وعمر مديد وتقبل الله منا جميعا الصيام والقيام وصالح الأعمال وكل عام والجزائر بخير.

في البداية أهنئ معالي الوزير الأول وطاقمه الحكومي، على الثقة التي وضعها فيهم فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، متمنيا لهم التوفيق والنجاح.

سيدي الرئيس،

وبعد القراءة المتأنية لمضمون ما جاء في المخطط من عزم والتزام وتأكيد من طرف الحكومة على التكفل بكافة المجالات على مستوى كامل التراب الوطني، يعتبر في نظرنا هذا المخطط وثيقة عهد وتعهد تبرم بين البرلمان والحكومة قصد تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس،
معالي الوزير؛
مساهمة منا في إثراء هذا المخطط:

أولا: في المجال المتعلق بالتنمية المتوازنة للفضاء الوطني وتدعيم الشبكة الإدارية وتحسين الحكامة وتكييفها وتقريب الإدارة من المواطن كما جاء في المقدمة نؤكد على إعطاء المزيد من الاهتمام والديناميكية لتدعيم سياسة التوازن الجهوي وذلك باقتراح إحداث وزارة منتدبة أو آلية توازيها تكلف بمهمة متابعة تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع التنموية للقطاعات في ولايات الجنوب وتدعم بالإطارات المؤهلة من ذوي الخبرة والتجربة والمعرفة بشؤون الجنوب تماشيا مع العناية الكبيرة التي توليها الدولة لتوسيع وتنويع الاستثمار في الثروات الطاقوية والفلاحية وغيرها في هذه المناطق، والتي لفتت انتباه المواطنين خاصة منهم فئة الشباب الذي ينبغي التكفل به أكثر قصد وقايته من الانحراف بتدعيم مجالات تشغيله في الشركات وإبعاده عن دعاة التغليط والتشويه.

ثانيا: في المجال المتعلق بتعزيز الحكم الراشد، وتحسين الحكامة وفيما يتعلق بمواصلة استحداث ولايات منتدبة جديدة وترقية الولايات السابقة إلى ولايات كاملة الحقوق، في هذا المجال وحتى لا يتكرر ما تم القيام به أثناء الانتخابات التشريعية من تصرفات وسلوكات غير إيجابية صدرت من طرف المواطنين في المقاطعات الإدارية المنتدبة أثناء الانتخابات الشيء الذي يدفعنا إلى تثمين موقف الحكومة بالتأكيد على الإسراع في إتمام إجراءات ترقية الولايات، إذا أمكن قبل الانتخابات المحلية المقبلة أو البحث عن صيغة قانونية تمكنها من انتخاب مجالسها الولائية.

ثالثا: في المجال المتعلق بالسياسة الخارجية والدفاع الوطني، نؤكد على إعطاء المزيد من الدعم والإمكانيات للجيش الوطني الشعبي ولقوات الأمن حيث لا نعمة بلا أمن ولا تنمية بدونه.

وفي نفس المجال، يجدر لفت الانتباه إلى التزايد الكبير لظاهرة تواجد اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين والمهاجرين عن طريق القهر في شوارع المدن والطرق وبين السيارات حيث يستدعي ذلك التعجيل بالإجراءات المناسبة لمواجهة الظاهرة في إطار ما تمتاز به بلادنا من قيم ومعايير إنسانية وأخلاقية رفيعة.

رابعا: تجاوبا مع انشغالات واهتمامات الإطارات والمنتخبين المحليين يجدر التذكير بما يلي: لقد حظيت البلديات في مخطط الحكومة، بأهمية ونظرة مستقبلية من شأنها أن تحد من الوضعية الصعبة التي تعيشها البلديات خاصة بعدما توسعت مهامها وألزمت بعصرنة وترقية الخدمة العمومية في الوقت الذي تسجل عجزا كبيرا في الميزانية وفي الموارد البشرية بعد خروج العديد من الإطارات والعمال للتقاعد.

وتوقف مشاريع الجزائر البيضاء و الشبكة الإجتماعية والإدماج المهني وعقود ما قبل التشغيل مما أثر سلبا على كمية ونوعية الخدمات المطلوب تقديمها من طرف البلديات للمواطنين، وكذا ما يتعلق بحراسة المدارس التي يتعرض الكثير منها إلى السرقة وإتلاف للعتاد بها والمحافظة على البيئة ونظافة المحيط.

كما نؤكد على إعطاء أهمية وعناية خاصة لترقية الإطارات المؤهلة من الجنوب في مختلف الدوائر الوزارية والقطاعات.

ونؤكد على إيصال شبكة السكة الحديدية إلى ولايات الجنوب وإلى أدرار بصفة خاصة نظرا لتعزيز الإستراتيجية المعتمدة من طرف الحكومة لتوسيع وتنويع الاستثمار في الجنوب.

كما نؤكد على رفع التجميد عن جميع المشاريع المسجلة في مختلف القطاعات بالبلديات خاصة المرتبطة بتحسين مستوى معيشة المواطن وتسجيل مشروع ازدواجية الطريق الرابط بين أدرار ورڤان الذي أصبح يشكل خطرا على المستعملين له وعلى المركبات وعلى المواطنين في القصور على حد سواء بسبب كثرة الشاحنات والعربات الثقيلة التابعة للشركات التي تستثمر في هذه الجهة وإنجاز الطريق الرابط...

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوجمعة زفان؛ الكلمة الآن للسيدة نوارة سعدية جعفر.

السيدة نوارة سعدية جعفر:
السيد الرئيس،
السيدات والسادة الوزراء،
زملائي، زميلاتي،
السلام عليكم ورحمة الله.

يطرح مخطط الحكومة المعروض أمامنا اليوم للنقاش رؤية شاملة لمختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكذلك المسار الواجب انتهاجه لمواصلة الإصلاحات وبلوغ الأهداف المسطرة لتطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وتحقيقا لمشروع التجديد الوطني.

إن المخطط الذي يأتي في ظروف صعبة جدا نظرا لاستمرار تراجع أسعار النفط وانعكاساتها على العديد من جوانب الحياة الوطنية على غرار كثير من دول العالم التي تعتمد موازناتها المالية على عائدات النفط بشكل كبير يرسم هذا المخطط آفاقا واعدة، فالجزائر وقبل ظهور الأزمة اتخذت قرارات حكيمة سمحت لها حتى الآن من التخفيف من أضرار وانعكاسات الأزمة عليها للتخلص من المديونية الخارجية، وتوفير احتياطات الصرف، وإنشاء صندوق الإيرادات.

المنظور الجديد للنمط الاقتصادي الذي تسعى الجزائر لتحقيقه يتضمن أهدافا استراتيجية منها على الخصوص: إقامة اقتصاد متنوع، ناجع يرتكز على تشجيع وتطوير القطاعات المنتجة ودعم المؤسسات الاقتصادية باعتبارها العامل الرئيسي لخلق ثروة وبعث قطاعي السياحة والفلاحة واستغلال الإمكانيات الوطنية في مجال الطاقة المتجددة وغيرها.

يضع المخطط لهذا المنظور مرتكزات عامة ستترجم كما ذكر السيد الوزير الأول إلى برامج قطاعية مع تحديد آليات تطبيقها وآجال تنفيذها.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

إن ربح رهانات المستقبل يمر عبر الاستثمار في العنصر البشري، وحتى يتحقق ذلك يجب أن يظل الترابط العضوي بين المنظومة التعليمية والتنمية البشرية قائما باستمرار والعمل على الإرتقاء بمستوى الأداء في هذا المجال إلى المعايير الدولية حتى تتمكن بلادنا من مواكبة التحولات العميقة والمتسارعة التي يعرفها العالم.

فالإنسجام بين أضلاع المنظومة التعليمية، منظومة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني تكتسي أهمية استراتيجية ومطلبا ملحا للإستجابة للمتغيرات التي يعرفها مجتمعنا في ظل الاقتصاد المعولم وما يتطلبه من معارف وكفاءات ومهارات فالجزائر بحاجة إلى تعميق الإصلاحات في هذه المجالات لمواجهة التحديات المطروحة عليها.

إن اتساع الفجوة بين مسار التعليم وواقع السوق يؤدي إلى فجوات تنموية، فانفتاح هذه المجالات على المحيط الاقتصادي ومواءمة برامجها مع الواقع الجديد يساهم في تحقيق الرؤية الاقتصادية الجديدة في ظل رفع التحديات طبعا.

لقد ورد في المخطط أنه أصبح من الضروري الاهتمام بجدية بتطوير المحتوى الرقمي.

وبالفعل فإن التحكم في استعمال تكنولوجيات المعلومات والإتصال، من شأنه بناء اقتصاد متطور ووسيلة لبناء مجتمع المعلومات وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

وقد وظفت هذه الوسيلة كل من وزارتي العدالة والجماعات المحلية بصورة ناجحة تستحق التنويه.

فالمرامي الواردة في المخطط نبيلة، تتطلب تثمين قيمة العمل وتعزيز روح المسؤولية والقدرة على العمل المشترك وهو ما حرص السيد الوزير الأول على التذكير به.

إن مؤشرات التنمية البشرية التي تضع بلدنا في مرتبة مشرفة على المستوى الإقليمي والدولي انطلاقا من النتائج التي حققتها الجزائر في مجالات التربية والتعليم والصحة وتوفير السكن وتشجيع سياسة التشغيل وترقية المساواة بين الجنسين وغيرها وهو ما ساهم في تحقيق سكينة المجتمع.

وهنا بودي أن أقف عند وسائل الإعلام، صحيح أن الإعلام الحر ضروري لبناء الديمقراطية والحث على المشاركة المجتمعية.

لكن اليوم وأمام المشهد الإعلامي الوطني، هناك أسئلة كثيرة تطرح بخصوص وسائل الإعلام ودورها في المجتمع، لقد أصبح هذا المشهد ـ وللأسف ـ يتسم في كثير من الأحيان بالفوضى والإثارة والعنف فالساحة الإعلامية تتوفر على مهنيين على قدرة كبيرة من التجربة والمهنية لتصويب الأمور وفقا للإجراءات التي أعلن عنها السيد الوزير الأول، وفقكم الله والسلام.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة نوارة جعفر؛ السيد عاشور رشيد تقدم بتدخل مكتوب سوف يمكن السيد

الوزير الأول منه ويرد عليه في حينه.

المسجل الموالي هو السيد إبراهيم مزيان.

السيد إبراهيم مزيان: شكرا سيدي الرئيس.

حتى أربح قليلا من الوقت، أقول السلام عليكم جميعا، أزول فلاون.

إذن ها نحن اليوم نناقش برنامج مخطط الحكومة الثامن عشر في عهدة الرئيس الحالي أي بمعدل تعديل حكومي كل سنة تقريبا.

فهذا الرقم لوحده يؤكد على عدم الجدية في تسيير شؤون البلاد وأكثر من ذلك يؤكد الفشل الذريع لهذه الحكومات لاسيما إذا علمنا أن كل هذه الحكومات جاءت وتم تشكيلها لتنفيذ برنامج واحد وهو برنامج الرئيس.

الملاحظة الثانية وهي في انعدام أي حصيلة لهذه الحكومات رغم أن الدساتير نصت على ذلك والمادة 98 من الدستور الحالي تنص على ضرورة تقديم بيان السياسة العامة كل سنة فهذا يؤكد مرةأخرى أن كل الحكومات المتعاقبة لا تحترم حتى أسمى قانون في الدولة وهو الدستور.

فكيف لنا أن نتكلم عن دولة القانون، أم أن دولة القانون لدى حكامنا هو شعار أكثر منه واقع؟

فلا يمكن السيد الوزير الأول الكلام على مخطط عمل الحكومة الحالية بدون عرض حصيلة 17 حكومة التي سبقتها لكي يتمكن النواب والمواطنون الجزائريون من تقييمها والتعرف على ما تحقق وما لم يتحقق وسبب عدم تحققه والتعرف على الأموال الضخمة التي صرفت وأين تم صرفها لأن هذه الأموال ملك لهذا الشعب وليس لهذه الحكومات لأننا اليوم أصبحنا نسمع يوميا أكثر عن فضائح الفساد والرشوة التي مست مختلف المسؤولين وعائلاتهم بنهب وتحويل المال العام لأغراض شخصية أكثر من الإنجازات التي يتغنى بها هؤلاء المسؤولون.

فالحكم الراشد وشفافية التسيير المال العام والشأن العام ليس شعارا يذكر في مخطط عمل الحكومة بل هي آليات وممارسات ميدانية يومية تستلزم تشييدها وجود إرادة سياسية حقيقية وهو ما ينعدم للأسف في بلادنا.

ففي بلادنا، العدالة تتحرك لتطبيق القانون لما يتعلق الأمر بالمواطنين البسطاء ونقابيين وناشطين جمعويين وحقوقيين أين يتفنن بعض النواب العامون ووكلاء الجمهورية في إيجاد التكييفات القانونية لمتابعتهم، وأكثر من ذلك يجتمعون حتى في إيجاد جرائم جديدة وأحسن دليل على ذلك ما يقع اليوم في غرداية ومتابعة مناضلين وقياديين في فيدرالية جبهة القوى الإشتراكية بتهمة محاولة القضاء على نظام الحكم وتغييره، بماذا حسبكم؟ بمجرد إبداء آراء على مواقع التواصل الإجتماعي (Face book) كما نجد مناضلين آخرين تم جرهم في السجون لمدة تتجاوز 22 شهرا ليصدر في الأخير حكم ببراءتهم لأن ملف المتابعة مفبرك من جهات خفية وينعدم فيه أي دليل!!

كما نجد عمالا ونقابيين يتم قمعهم كل مرة يحاولون ممارسة حقهم الدستوري في الإضراب والتظاهر والأمثلة كثيرة وعديدة في كل ربوع الوطن، ففي نفس الوقت فهذه العدالة بحد ذاتها نجدها لا تحرك ساكنة أمام الفضائح اليومية للفساد التي يتم كشفها ونشرها عبر وسائل الإعلام ومراكز التواصل الإجتماعي وتتعلق بمسؤولين كبار ووزراء وولاة متهمين بالفساد وتحويل المال العام لشراء شقق فاخرة وفنادق في باريس ولندن ومدريد وفتح حسابات بنكية بالعملة الصعبة سواء لهم أو لأبنائهم ولبناتهم ولأزواجهم!!

كل هذا دون أن تتحرك النيابة العامة ولو بفتح تحقيق!

أهذا ما تسمونه ـ السيد الوزير الأول ـ بدولة القانون واستقلالية العدالة؟

أما في الجانب الاقتصادي فحدث ولا حرج، فرغم ما تم اصطلاحه من طرف المسؤولين بالبحبوحة المالية بوصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية في السنوات الماضية، لم نتمكن من الخروج من التبعات الاقتصادية للمحروقات ولو بنسبة رمزية بل بقي الاقتصاد الجزائري إن صح أن نسميه اقتصادا تابعا بنسبة 98 ٪ للمحروقات واليوم لما دخلنا في أزمة تدني أسعار البترول نفكر بتنويعه كما يقول المثل عندنا في منطقة القبائل «إقيم إمي يعيا يسزال» فالحكومة التي لم تنجح في تنويع اقتصادها في ظل البحبوحة المالية لن تنجح أبدا في القيام بذلك في ظل الأزمة المالية الخانقة جراء تدني أسعار المحروقات.

وأكثر من ذلك، فمن كان المتسبب والمسؤول عن الأزمة لم ولن يكون الحل لهذه الأزمة فكيف نتكلم عن تعزيز المجال الاقتصادي والمالي إذا كان الكل يعلم أن الاقتصاد الموازي يشكل أكثر من 50٪ من الاقتصاد الوطني وأن

لوبيات هذا الاقتصاد تتحدى حتى الدولة بمؤسساتها ووزرائها وأكثر من ذلك، في الكثير من الأحيان يتم حمايتها من طرف النظام لأنها تشكل قاعدته الاجتماعية.

فكيف نفسر وعن بعد أمتار من هنا، نجد سوقا موازية ومزدهرة للعملة الصعبة تحت أنظار الشرطة وكل مؤسسات الدولة.

أين تذهب هذه العملة الصعبة؟ من المستفيد منها؟ الأكيد أنه لا يستفيد منها الشعب البسيط الذي يقوم يوميا بطابورات لمدة ساعات لاقتناء كيس حليب والذي نطالبه اليوم بالمزيد من التقشف وشد الحزام، في الوقت الذي نجد فيه أبناء بعض المسؤولين يستمتعون بأموال هذا الشعب في العواصم الغربية.

فالخلاصة ـ السيد الوزير الأول ـ أن المشكل في بلادنا هو سياسي وأخلاقي بالدرجة الأولى والمتمثل في انعدام الإرادة السياسية للنظام القائم في بناء دولة قانون حقيقية كفيلة بالدفاع عن مصالح الوطن ومن خلالها يمكن تنمية بلادنا في كل المجالات سواء الاقتصادية، الثقافية، السياحية، الفلاحية أو غير ذلك من المجالات.

فالتحدي الكبير الذي يواجه بلادنا اليوم، هو استرجاع الثقة بين الشعب ومؤسساته لعل نسبة المشاركة في الإنتخابات التشريعية السابقة لأحسن دليل على الطلاق التام بين الشعب ومؤسساته.

فهذه الثقة لن يتم بناؤها بالشعارات والعبارات والخطابات من المسؤولين والتي معظمها كاذبة ولا علاقة لها بالواقع اليومي المعيش من طرف المواطنين كما لا يمكن بناؤه بمواصلة السياسات الأحادية للهروب إلى الأمام وفرض الأمر الواقع المنتهج من طرف الحكومات المتعاقبة والتي أظهرت نتائجها الكارثية اليوم في شتى المجالات.

فنحن في جبهة القوى الإشتراكية نؤمن أن استرجاع هذه الثقة لن يتم إلا من خلال النضال الديمقراطي من أجل إقامة...

السيد الرئيس: الكلمة الآن للسيد عبيد بيبي.

السيد عبيد بيبي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول الموقر،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، نهنئ الوزير الأول والحكومة على أنهم نالوا ثقة الرئيس، ثم إن المخطط المطروح أمامنا للمناقشة، فإنه مستمد من الواقع المعيش للمواطنين، ولكن رغم المجهودات المبذولة فإن التنمية المستدامة لم تصل بعد إلى الهدف المنشود وقد أردت تقديم بعض الملاحظات كما يلي:

الإستثمار: رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة ورغم التسهيلات القانونية لجلب المستثمرين لتوقيف الإستثمار من الخارج وخلق مؤسسات صغيرة وكبيرة ومتوسطة، إلا أن على مستوى ولاية خنشلة أو ولايات أخرى ورغم إنشاء مناطق صناعية إلا أن عملية التهيئة بصفة عامة لم تنطلق ولذا نطالب برفع التجميد عن الأغلفة المرصودة في هذا المجال ورفع التجميد عن جميع المشاريع التابعة للقطاعات الأخرى، الإنجاز وصل إلى 40 و 50 ٪ وبقيت مجمدة إلى يومنا هذا.

ولذا نطالب بإشراك المنتخبين في توسيع واختيار المستثمرين على المستوى المحلي في جميع القطاعات.

واقتراحي هذا يستمد من معطيات حقيقية على مستوى الولايات، كما نطالب بأخذ ولاية خنشلة بعين الاعتبار في برنامج الاستثمار للحكومة سواء على المستوى الوطني أو الأجنبي وخلق توازن جهوي حسب النشاطات وهذا لخلق مناصب الشغل في المنطقة.

الطريق السريع للهضاب العليا الذي كنا متفائلين به، لأن هناك بعض الأشغال بدأت في بعض الولايات لكن بعد ذلك توقفت.

نحن بودنا أن تعطي الحكومة أولوية لهذا الطريق السريع.

نحن قبل الإستقلال كانت لنا سكة حديدية في هذه الولاية، لكن مع الأسف قاموا بدراسة لفتح خط جديد ما بين خنشلة وعين البيضاء خنشلة وباتنة ومازال على مستوى الدراسة.

لأن هذا التخطيط كان في البرنامج، قالوا لنا منذ 3 سنوات بأن البرامج كلها لم تمس، والشيء الذي قدم والشيء الذي انطلق كله سينجز، ولكن نتأسف في هذه البرمجة أو في هذا التخطيط الذي لم يخدم بصفة عامة

هؤلاء المواطنين وهاته الولايات.

الفلاحة: لا يخفى على أحد أن ولاية خنشلة ولاية فلاحية بامتياز ولقد أولت وأعطت الدولة أهمية خاصة للتنمية في هذا القطاع، ولكن المبلغ الذي كان مخصصا هو 3500 مليار يبقى مجمدا وهذا ما أدى إلى تعطيل التنمية الفلاحية للولاية ومنها الغاز، الكهرباء، والطرقات وإلى غير ذلك.

ولهذا نرجو إعادة تنظيم القطاع من جديد سواء على مستوى المنتوج والتسويق لنصل إلى الاكتفاء الذاتي الحقيقي لضمان المعيشة للمواطنين وللبلاد ونتجنب الاستيراد.

بالنسبة للقطاع المالي والمصرفي: الوضع الحالي لهذا القطاع يتطلب إعادة هيكلة حقيقية حتى يتماشى مع المتطلبات الاقتصادية الحالية وهذا لمواكبة الإصلاحات مع القطاعات الأخرى لتفادي البيروقراطية في بعض الحالات.

وهنا نلفت انتباهكم أن أصحاب الشكارة والسوق الموازي لأي مواطن يعمل خارجا يأخذ كيسا من الأموال يبيعه للبنك ولا يقال له أين لك هذا؟ والذي يريد أن يسحب أموالا نفس الشيء ونحن نرى الآخرين يساندونهم، لابد من إجراء التحقيقات، من أين تأتي كل هذه الأموال؟!

هذه يجب أن تدخل في الإصلاحات التي أتت بها الحكومة ونحن بودنا أن تكون في أسرع وقت كما تكلم عليها بعض الزملاء، أصبحوا يتحكمون في السوق المصرفي أمام الملأ وأمام كل الناس!!

ولذا نطلب آليات تنظيم السوق على غرار الدول الأخرى.

هذا البرنامج المقدم إلينا، إنه برنامج ضخم يتطلب منا جميعا السهر والمتابعة الميدانية والتطبيق الفعلي باختيار المسؤولين أو....

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبيد بيبي؛ والكلمة الآن للسيد فريد بحري.

السيد فريد بحري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي الوزير الأول والطاقم الحكومي المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

تمر الجزائر في الآونة الأخيرة بمرحلة حرجة بسبب الظروف الجيوسياسية والاقتصادية المضطربة إقليميا وعربيا وعالميا.

عدم استقرار في السياسات العامة وآثار الأزمة الاقتصادية العالمية وتهاوي سعر النفط إلى أكثر من 50٪ فظهرت جليا تأثيرات ذلك على الاقتصاد الوطني خصوصا في شح الموارد المالية واللجوء الاضطراري لتغطية العجز من صندوق ضبط الإيرادات.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وهي الأهم في هذه الأزمة النزيف الداخلي الذي استشرى ومس كل قطاعات النشاط بما في ذلك القطاعات الحساسة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

بعد قراءتنا لمشروع مخطط الحكومة يتبين أنه مخطط استدراكي لترتيب الشأن الداخلي لاسيما المتعلق بحركية الاقتصاد والدفع بالتنمية وإيجاد البدائل الآنية للتقليل من التبعية الكاملة لمداخيل البترول التي قتلت فينا روح المبادرة وزرعت فينا روح الإتكال وأتاحت الفرص للمغرضين للتلاعب بالمال العام الذي هو مال الشعب؛ من طرف من؟ من طرف أفراد وجماعات ومؤسسات لم تراع المصلحة العامة للوطن.

سيدي الوزير الأول،

لقد أشرتم في تدخلكم أنه حان الوقت لتحميل المسؤوليات لمن أوكلت إليهم والعمل على عدم الخلط بين الأعمال والمال، فالمال سيف ذو حدين فهو نعمة إذا أحسن استعماله وهو نقمة إذا أسيء استعماله.

فالمال الفاسد المتأتي من الممارسات اللاأخلاقية في التعامل فهو نتيجة الدوس والتعدي على قوانين الجمهورية وإفراغها من مضمونها وضرب مصداقية الدولة في الصميم.

وما تنامي ظاهرة الرشوة والفساد والإقصاء والتهميش إلّا دلالة واضحة للتسيب والتلاعب للقائمين بالأعمال دون رقيب أو حسيب.

من هنا نؤكد على إلزامية القيام بمهام الرقابة النبيلة

بالأيادي البيضاء المنصوص عليها في الدستور ابتداء من البرلمان نزولا إلى كافة المؤسسات والمصالح المخولة قانونا بالرقابة وبطريقة فورية وصارمة ومسؤولة لوضع حد لكل أشكال المناورة والعبث بالمال العام.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول،

يجب الإسراع في تنفيذ ما جاء به الدستور ميدانيا وتفعيل العمل بين الحكومة والبرلمان حتى نضمن عملية التناغم والعمل بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية.

هذا التنسيق بين الهيئات المكونة لكيان الدولة العصرية الديمقراطية الشعبية يجب أن يمس كل المجالس المنتخبة البلدية والولائية ليتحمل الجميع مسؤولياتهم أمام الشعب.

كما نسجل في هذا الإطار ضرورة مراجعة قانون البلدية وقانون الولاية ليتماشى وإصلاحات فخامة رئيس الجمهورية والتعديلات الأخيرة للدستور منوها كذلك بضرورة الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية لفئات المجتمع وخاصة الهشة منها في السكن والصحة والحماية الاجتماعية والتشغيل.

هذا الأخير، أي التشغيل يجب التفكير جديا في تشجيع خلق نسيج متكامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى كامل ولايات الوطن حسب الطبيعة والجغرافيا والإمكانيات المتاحة والعنصر البشري المؤهل لهذا النوع من المؤسسات وهي الرافد الحقيقي للاقتصاد الوطني لم يعد إنشاؤه مغامرة أو إنشاء هذه المؤسسات مغامرة أو تجربة وهناك من سبقونا وتبوؤوا مكانتهم في الاقتصاد العالمي وأصبحنا نستورد سلعهم وإنتاجهم بالعملة الصعبة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

هناك قطاع ذو أهمية كبيرة وهو قطاع الفلاحة، الفلاحة هي نقطة بداية التنمية الاقتصادية ومن خلالها تدب الحياة في معظم القطاعات الأخرى.

فالجزائر تتوفر على مستلزمات التفوق الفلاحي، تنوع المناخ، التربة، والمياه...إلخ.

بالإضافة إلى الاستصلاح الذي أثبت نجاعته في الجنوب خاصة في ولاية الوادي التي تحدت الظروف القاسية بالإمكانيات البسيطة وبلغت الصدارة على المستوى الوطني، في إنتاج الخضروات المختلفة بالإضافة إلى ضمان المنتوج وبالتالي ضمان العائد المالي المتجدد ليزيد من دعم الفلاحة وتوسعها مستقبلا، مع خلق آلاف مناصب الشغل الدائمة والمؤقتة ومن خلالها تم تنشيط كل الحرف المكملة، استقطبت الشباب خريجي الجامعات والمعاهد المختصة ومراكز التكوين المهني.

سيدي الوزير الأول، أتلو على مسامعكم أرقاما بسيطة مختصرة تبين من خلالها عدم التوافق ما بين هذه النهضة الحقيقية والصاعدة في هذا القطاع وضعف تماشي المشرفين عليه.

إنتاج ما يزيد عن 11 مليون قنطار...

السيد الرئيس: شكرا للسيد فريد بحري، الكلمة الآن للسيد محمد الطيب العسكري.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة،

السيد الفاضل معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة الأفاضل معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم، طابت جلستكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أود أن أعبر عن ارتياحي عندما يؤكد السيد معالي الوزير الأول التزام الحكومة بالعمل مع البرلمان، لتعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأن تؤخذ بعين الاعتبار وجهات النظر ومقترحات البرلمانيين. هذا في حد ذاته التفاتة جد إيجابية للحكومة ويشجعنا نحن أعضاء البرلمان بغرفتيه على تقديم مساهماتنا البناءة في التنفيذ الجيد لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، وذلك لتحقيق التقدم والازدهار، في بلادنا على أساس العدالة الاجتماعية.

إن مخطط عمل الحكومة المقترح للنقاش يندرج بطريقة منطقية ضمن المخططات السابقة والتي تم من خلالها العديد من الإنجازات الهامة يعرفها العام والخاص والتي تدخل كلها ومع هذا المخطط في تنفيذ البرنامج المتكامل لفخامة رئيس الجمهورية.

إن مخطط عمل الحكومة الذي نناقشه اليوم، يهدف

وفقا لمحتواه:

- إلى تعزيز وتجسيد إدارة الدولة،
- إلى الاقتصاد والمالية،
- إلى التنمية البشرية،
- إلى المسائل الاجتماعية.

فيما يخص الجانب الهادف لتعزيز دولة القانون والحكم الرشيد:

أقول للمساهمة بشكل فعال في تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، والذي يتمحور حول:

1- تجسيد جزائر هادئة،

2- المزيد من التقدم في الحكم الراشد،

3- تحقيق تطور أكثر في مجال التنمية البشرية،

4- وتقدم النمو الاقتصادي.

فهناك اتجاه أراه أساسيا وضروريا والمطلوب تحقيقه: إنه التقدم أكثر في تجسيد السياسة الوطنية لتطوير التكنولوجيات الإعلام والاتصال لنجاح بناء مجتمع المعلومات وبالتالي الاقتصاد الرقمي، هذا سيمكن من الاستفادة من فوائد الحكومة الإلكترونية لدولة تسعى إلى عصرنة إدارتها.

في الواقع، فمعظم الإصلاحات في العالم لصالح إدارة إلكترونية ومفتوحة باستمرار، تهدف إلى تعزيز ثقة المواطنين، وجميع الحكومات تدرك أكثر فأكثر أنها سوف تفشل في تنفيذ سياساتها حتى ولو كانت جيدة، إذا لم يتم فهمها ودعمها من طرف المواطنين والمؤسسات.

إن تطوير وانتشار التكنولوجيا أحدث ثورة في طريقة الناس في معيشتهم، في عملهم، وفي اتصالهم بالآخرين والتفاعل معهم. لقد أصبحت تكنولوجيات الإعلام والاتصال جزءا من الحياة اليومية، وفي مجالات التنمية البشرية مثل الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، فاستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال أصبحت أكثر انتشارا ويساعد على تحسين حياة المواطنين.

للأسف فإن الجزائر، على الرغم من بعض التقدم المسجل في بعض المجالات، لا تزال متأخرة في تجسيد الإدارة الإلكترونية بأتم معنى الكلمة، فنظرا للترتيب الأخير 2016 للدول من قبل الأمم المتحدة على أساس مؤشر نضج الحكومة الإلكترونية، الجزائر ليست موجودة ضمن الدول العشر الإفريقية الأولى (جزر موريس في المرتبة الأولى إفريقيا والمرتبة 58 عالميا، وكينيا تحتل المركز العاشر إفريقيا والمرتبة 119 عالميا).

والمطلوب هنا، على الحكومة تطوير مؤشر نضج الإدارة الإلكترونية في بلادنا لتجسيد الحكم الراشد ولتحسين مرتبة الجزائر إفريقيا وعالميا خاصة وأن لدينا الإمكانيات لذلك.

2- الجانب الاقتصادي والمالي:

إن الجزائر تسعى جاهدة للتخلص من تبعية المحروقات وكوسيلة أساسية للتنمية الاقتصادية، وللفصل من السياسة الاقتصادية التي تعتمد أساسا على المحروقات، فمن الضروري أن نتوجه أكثر إلى اقتصاد إبداعي نشط مولد لمناصب شغل ومولد الثروة، وهذا يتطلب خطة استثمارية تهدف إلى تنشيط وتحفيز الاقتصاد لملء النقص الملحوظ في الاستثمار في الجزائر، لذلك يجب علينا أن نشجع القطاعات التي تحقق النمو: كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الانتقال إلى تطوير واستخدام الطاقة المتجددة، الرقمنة، البحث العلمي والابتكار، والتكوين...

ومن جهة أخرى، على الحكومة اتخاذ إجراءات فعالة ليصبح مناخ الأعمال ملائما وجذابا، وفي نفس الوقت يجب المحاربة بقوة ضد الفساد والرشوة والاقتصاد غير الرسمي وتبييض المال الفاسد والتهريب الضريبي، وهذا ما يعاني منه اقتصادنا الوطني.

سجلت الجزائر...

3- جانب التنمية البشرية:

في هذا المخطط الذي نناقشه اليوم، فإن أهداف التنمية البشرية لا تزال تستهدف الإطار المعيشي من خلال تسهيل الحصول على السكن والطاقة والمياه، وحماية البيئة، وتحسين النظام الوطني للتعليم والتكوين، وتثمين نتائج البحث العلمي وعصرنة النظام الصحي الوطني.

سجلت الجزائر...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة الآن للسيد محمود قيساري.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا للسيد الرئيس.

يطيب لي جناب الوزير الأول المحترم، أن أسجل بعض

الملاحظات التي تعتمد فلسفة لفت الانتباه لا غير.

أولا سيدي،

إن ارتفاع درجة حرارة الأرض والاحتباس الحراري وما يصاحبه من تغير في المناخ وقسوة في الظواهر الطبيعية ابتداء من الزلازل وانتهاء عند الفيضانات تارة والجفاف غير المسبوق تارة أخرى والتي تشمل الجزائر بالطبيعة والتي من نتائجها تصدع وعدم مقاومة البنى التحتية والمنشآت الفنية في السنوات القليلة الماضية والأخذ على سبيل المثال لا الحصر سقوط 5 جسور بولاية الأغواط مرة واحدة في نفس السنة وكذا الجدار الواقي لمدينة الأغواط جراء فيضانات وادي مزيف في السنة الماضية الذي ارتفع إلى درجات غير مسبوقة لخير دليل على استفحال ظاهرة الاحتباس الحراري وما يصاحبها من تغير في المناخ.

ضف إلى ذلك، التصدعات الواقعة على مستوى الطريق السيار شرق ـ غرب بالجهة الشرقية والتي كانت نتاج ارتفاع منسوب مياه الأمطار وعدم انتظامها نتيجة الظاهرة.

سيدي الرئيس،

إن عدم تحيين وتكييف المنشآت الفنية والبنى التحتية وانتهاء الدراسات وعدم رسكلة مكاتب الدراسات من شأنه أن يضع مقدرات الأمة للخزينة العمومية في خطر هذا على المستوى الاقتصادي.

كما يطعن في مصداقية وجدية الحكومة خصوصا والدولة عموما أمام أعين المواطن البسيط هذا على المستوى السياسي، خاصة بعدما أدارت الولايات المتحدة الأمريكية ظهرها لظاهرة الاحتباس الحراري حيث كان ذلك واضحا في مؤتمر باريس الأخير وهذا ما سيؤدي إلى حدة الظاهرة كون هاته الأخيرة الدولة الأكثر تلويثا للبيئة وفق تقارير الأمم المتحدة.

وعليه، ما هي سياسات الحكومة لمجابهة ظاهرة تغير المناخ وانعكاساتها السلبية والسياسية؟

الباب الثاني، مناخ الأعمال وتشجيع الإستثمار:

ندعو إلى ضرورة ضخ المزيد من الأموال في الاقتصاد الوطني موازاة مع تحسين التحصيل الضريبي الذي يصاحبه عادة غضب لدى القوى الناعمة خاصة أن هاته الأموال تأتي من احتياطي البنوك، لاستحالة أخذها من عائدات البنوك.

وعليه، إننا سيدي الفاضل نسجل ارتياحا بإشارة برنامجكم إلى توفير البدائل المصرفية المختلفة.

اختلاف مشارب المجتمع وتشاء الأقدار بل وتحتم الظروف والطبائع الإنسانية أن كل تقدم أو ازدهار أو خير في أمة لا يكون إلا عندما تلبس ما تصنع وتأكل ما تزرع، وهذا لن يتأتى إلا بإقحام الشباب في عالم الاستثمار وعالم المال والأعمال.

وليس أي شباب، فيجب أن يكون الشاب الواعي المتحضر والمنضبط ولن تكون هاته الصفة المترادفة عموما إلا في الشاب المحافظ الذي لا يجب أن نحيده بالقروض الربوية والعوائق الشرعية، حيث يفترض بنا زجه زجا في المعركة بأي شكل من الأشكال.

كما ندعو ـ سيدي ـ إلى ضرورة التفكير في إنشاء مناطق التبادل الحر على غرار دبي وتايوان لتوفير بدائل عن النفط.

ثانيا: نشدد على ضرورة المحافظة على قاعدة 49 ـ 51 للمحافظة على مقدرات الأمة من المواد الطبيعية وكل المواد التي تشترك فيها المجموعة الوطنية إلا أننا نتحفظ بشدة عليها في المؤسسات المنوطة بنقل التكنولوجيا بإبداء أكثر ليونة وإغراء للاستثمارات الأجنبية، أي أن ندرسها حالة بحالة.

الباب الثالث، مكونات الهوية الوطنية وترقيتها: هناك إشارات واضحة في مجال الأنشطة الدينية لمكافحة كل أشكال التطرف واستعمال المفردات الوسطية والإعتدال.

سيدي الفاضل،

إن هاته المفردات الكبيرة تحتم علينا أن نكون وسطيين ومعتدلين حقا فمحاربة التطرف والإفراط شيء جميل وواجب لكن من باب وسطيتنا واعتدالنا يتحتم علينا أيضا أننا بنفس القوة وبنفس الإصرار والعزيمة نحارب التفريط أيضا وما يصاحبه من مظاهر لم تكن إلى وقت قريب تظهر في مجتمعنا للعيان جهرا كالإنحلال الخلقي وما يصاحبه من مظاهر غير الأخلاقية سبقتنا إليها حضارات قبلنا.

إن هاته الظواهر المقززة والمثيرة للإشمئزاز التي لا تقل بشاعة عن بشاعة الفكر المتطرف، يجب أن تحارب بقوة وعلى جميع الأصعدة.

الباب الرابع، إصلاح العدالة:

هناك 4 ملاحظات: أطلب من جناب الوزير الأول أن تعمل حكومتكم بالعمل عليها.

أولا: ضرورة الحماية المادية للقضاة وما تحمله هاته العبارة من دلالات.

أظن الإخوة في الحكومة فهموا ما قصدت.

ثانيا: دعوة الحكومة ممثلة في الوزير حافظ الأختام إلى ضرورة الإسراع في تكييف وتحيين القانون العضوي الأساسي المنظم للقضاء برمته لاسيما المادة 04ـ11 و04ـ12 المؤرختين في 6 سبتمبر 2004 والمتعلقتين بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته بما يتناسب والدستور الجديد.

ثالثا: التفكير في إنشاء ميثاق الشرف للمحامي عوض نصوص أخلاقيات المهنة، التي كنا حبيسي ضمير المحامي وفقط، مجسدين مبادئ العدالة بكل معانيها الفلسفية المتحررة.

الباب الخامس، في الدفاع:

لاشك أن محاربة الإرهاب تحظى بالأهمية القصوى في اهتمامات الحكومة إلا أننا ننبه إلى ضرورة العمل على بناء قوة ضاربة إقليمية قادرة على مجابهة القوى النظامية المعادية خاصة بعد الفشل الذريع الذي منيت به المجموعات الإرهابية على حدودنا والتي نعتبرها أداة بسيطة من الأدوات الاستباقية للحروب لدى القوى السالفة الذكر.

فما كانت هاته المجموعات لتنمو في الشرق الأوسط لولا التدخل الأجنبي والقوى العظمى وإسقاط الأنظمة بقوة.

الباب السادس، التربية:

أتمنى من الحكومة ممثلة في وزيرة التربية أن تعمل كل ما في وسعها لإنجاح برنامج الإصلاح التربوي وأن ننجح...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود قيساري؛ الكلمة الآن للسيد حميد بوزكري.

السيد حميد بوزكري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،

معالي الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السادة أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إننا اليوم بصدد مناقشة أهم مايخص البلاد من خلال مخطط عمل الحكومة حيث إن القيادة العليا للبلاد وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية والذي تشرف الحكومة على تجسيد برنامجه رافعا التحدي من خلال هذا البرنامج الطموح لذا ندعو الجميع للتجند والالتفاف حوله.

هذا لما يحمله من مؤشرات اقتصادية واجتماعية طموحة.

وسعيا منا لبلوغ التحدي المنشود وتحقيق المؤشرات المرجوة أكثر عدلا ودقة فإننا نبدي بعض الملاحظات وبعض الاقتراحات من خلال معايشتنا للواقع ومقاسمتنا المواطن في معيشته اليومية.

إن الكثير من البلديات، تعيش خللا كبيرا في ميزانياتها وهذا ما أثر سلبا على تسيير الشأن المحلي حيث إنها تفتقر إلى مداخيل مستقرة لتلبية حاجيات السكان خاصة البلديات الريفية والنائية التي نلاحظ نقصا كبيرا في مختلف المتطلبات وبالخصوص السكن، الصحة والتعليم والطرقات والمياه الصالحة للشرب.... إلخ.

سيدي الوزير الأول،

إن من الواجب وضع كل المواطنين في خط واحد لوفرة متطلبات الحياة وضمان العدل لمختلف المناطق وخاصة النائية منها الذين يساهمون في تحسين مداخيل البلاد من خلال نشاطهم الفلاحي، كما أنهم أيضا يقدمون تضحيات في سبيل أمن واستقرار البلاد.

إن وفرة المياه الصالحة للشرب بولاية الشلف مثلا وصلت إلى نصف مريحة بالمدن ولكن مازال سكان البلديات الريفية يعانون أزمة حادة نذكر منها عدة بلديات نائية منها بلديات بزيرة، بني حواء، وادي وسيل، ومصدر وزبوجة وبنيرية والتي نرى تدخلكم العاجل لرفع الغبن عن هؤلاء السكان بالتسريع في استكمال مشروع سد كاف الدير ووضعه حيز الخدمة واتخاذ إجراءات استعجالية، وأيضا في مجال المنشآت القاعدية، حيث تعرف طرقات البلدية تدهورا كبيرا وهذا لانعدام الصيانة وعدم رصد مبالغ مالية في السنوات الأخيرة لتجديدها ونذكر بالخصوص بلديات عدة في ولاية الشلف منها في دوائر التنس، وتوقريرت وزبوجة وبني حواء.

وفي قطاع التربية أيضا نلتمس من سيادتكم استثناء رفع التجميد عن مشاريع الهياكل المسجلة والإسراع في استكمال التعويض للمؤسسات ذات البناء الجاهزة، نذكر منها عدة متوسطات وثانويات في بلديات نائية أيضا، وكذا إنشاء مدارس ابتدائية لرفع الغبن عن التلاميذ الذين يقطعون مسافات كبيرة للوصول إلى مقاعد الدراسة.

أما قطاع الصحة، سيدي معالي الوزير الأول فإن ولايتنا أيضا هي من أهم الولايات الأكثر كثافة سكانية لذا يستوجب ترتيب حاجيات السكان وقطاع الصحة ونعلق آمالا كبيرة على معالي وزير الصحة لتحسين الخدمات نظرا للنقائص المسجلة على كل المستويات من خلال تسجيل مستشفى جامعي وفتح كلية للطب بجامعة الشلف التي تتوفر على الإمكانيات المطلوبة لتحقيق حلم سكان المنطقة.

إن الخدمات المقدمة لسكان الولاية جد محدودة، ربما نحصر أسبابها في الكثير من الأحيان للعامل البشري الذي لم يوفق في تحسين القطاع بالرغم من المجهودات الجبارة والإمكانيات المتاحة من طرف الدولة للقطاع.

كذلك في ميدان الصحة أيضا، نقترح الإسراع في تعويض البناءات الجاهزة لمختلف هياكل القطاع في عدة بلديات تشكو عملية التجميد أيضا.

أيضا، توفير العدد الكافي من الأخصائيين خاصة بمستشفى الصبحة والتنس، ونذكر بالخصوص أطباء أمراض النساء، القلب والجراحة العامة.

أما قطاع الفلاحة، فهو من أولويات الحكومة لتعويض النقص المسجل في مداخيل البلاد إلا أن الفوضى التي يعيشها القطاع وخاصة العقار الفلاحي الذي نرى أنه حان الوقت لإنصاف الفلاحين الحقيقيين بمنحهم أراضي ومرافقتهم لتحقيق مشاريعهم.

حيث إن الكثير من ممارسي القطاع لا يملكون أراضي وإنما يستأجرون أناسا لا علاقة لهم بالفلاحة، واستفادوا منها بطرق مختلفة من الدولة وأصبح الفلاح بلا أرض والأرض لأناس غرباء يتصرفون في أملاك الدولة والأمثلة موجودة في مختلف الولايات.

سيدي وزير الفلاحة،

أملنا فيك كبير لأجل فك ألغاز ومؤامرات هؤلاء السماسرة وهنا لا يفوتني أن أنوه بمجهودات شبابنا الفلاحين الذين اختاروا هذا الميدان وبفضلهم أصبح سوق الخضر والفواكه ومختلف المنتوجات يعرف وفرة مقبولة عادت بالإيجاب على القدرة الشرائية ويجب تقديم التسهيلات والدعم والمساندة لأجل ضمان تسويق وتصدير منتجاتهم.

أما قطاع السياحة، أيضا يعول عليه كثيرا من خلال مخططكم ونرى كذلك أنه البديل الممتاز لدعم مداخيل البلاد حيث حان الوقت لتسجيل استثمارات جدية وخاصة أن بلادنا تزخر بمؤهلات سياحية في غاية الروعة ولم تحظ بالعناية اللازمة.

إن البلديات الساحلية لولاية الشلف....

السيد الرئيس: شكرا للسيد حميد بوزكري.

بودي فقط تذكير السيدات والسادة بعدم الابتعاد عن مضمون جدول أعمال هذه الجلسة والتي هي مخصصة لنقاش مخطط عمل الحكومة وليس لنقاش التنمية المحلية والتنمية في الولاية.

الكلمة الآن للسيد فتاح طالبي.

السيد فتاح طالبي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولا، أشكر الإخوة أعضاء الحكومة على البرنامج المقدم إلينا والذي تضمن العديد من النقاط الإيجابية.

ثانيا، من خلال مطالعتي للبرنامج سجلت الملاحظات التالية:

أؤمن بما يقولون ومقتنع أنه لديكم نية صادقة في الوصول لذلك.

ولكن في الواقع ستجدونه عكس ما تسمعونه وما يصلكم من معلومات، هناك إمبراطورية أنشئت داخل الإدارات العمومية والمواطن مغبون لا حول له ولا قوة، حتى حق الشكوى تنازل عنه لقناعته بأنه لا فائدة من الشكوى.

إن تحقيق الشفافية التي هي أساسا الحكم الراشد تتجسد وتترجم على الواقع بأناس وإطارات نزيهة وعلى

درجة من الأخلاق، ثقوا تماما سادتي، بأنه لا حكم راشد ولا شفافية بدون موارد بشرية جادة ونزيهة ومتخلقة.

دائما بالفصل الثاني في النقطة المتعلقة بمواصلة تعميم استعمال التكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال.

جميل جدا أن نواصل تعميم تعليم استعمال التكنولوجيا الرقمية وتطوير استخدامها لكن لنا ملاحظة هنا وهي في شكل سؤال: ما جدوى أن نتوسع في تغطية واستعمال الأنترنيت مثلا ويبقى الربط والولوج ضعيفًا للمواقع في أغلب الأحيان وفي الكثير من مناطق الوطن، العبرة سيدتي في جودة الخدمة التي يحصل عليها المواطن وليس في توفير الخدمة وفقط.

الصفحة (9) وفيها عصرنة الإدارة العمومية وتعزيز توعية الخدمة العمومية، كل ما ذكر جيد في هذه النقطة.

المشكلة ـ سادتي ـ ليس في الحديث عن الوثائق بل فيمن يشرف على تقديم الخدمات لطالبي الوثائق؟ فالموظفون يقضون وقتًا في الدردشة والحكايات مع بعضهم ومع زوارهم أكثر من الوقت المخصص للخدمة ذاتها وهذا ينجر عنه عدم احترام مواعيد تقديم الخدمة للمواطنين ويخلق حالة من عدم الرضى لديهم.

وتعلمون أن إضاعة الوقت تعتبر مظهرا من مظاهر الفساد وله تكلفته.

الصفحة 10، فيما يخص تبسيط الإجراءات ومكافحة البيروقراطية نقف هنا ـ سادتي ـ وقفة تأنٍ وتأمل لما وصلنا إليه.

لقد غزت البيروقراطية كل هياكل الإدارة العمومية وتبقى درجتها فقط متباينة، وللعلم إن كثرة الإجراءات والوثائق تعتبر من أهم مسببات البيروقراطية.

إن الهوة بين المواطن والإدارة أخذت في التوسع والثقة اهتزت وبالتالي محاربة البيروقراطية لا يمكن أن تنجح بأناس مجسدة في ذاتهم البيروقراطية.

إبحثوا ـ سادتي ـ عن تكوين الموارد البشرية وعلموهم الأخلاق مع الردع، حينها فقط نتكلم عن مكافحة البيروقراطية وما دون ذلك يبقى قولا يقال.

الصفحة 11، فيما يخص تحسين الحكامة المحلية وتقريب الإدارة من المواطن، تبعا لما هو موجود على أرض الواقع أغلبية المنتخبين بدون مستوى، أو مستواهم محدود، أتساءل كيف لهؤلاء أن يطوروا العمل الإداري وكيف يساهمون في تقريب الإدارة ونحن نعي المثل القائل: فاقد الشيء لا يعطيه، وحتى تعميم تكوين المنتخبين المحليين المستخدمين يبقى بدون جدوى إن لم يكن لفترة كافية ومستمرة، لا يمكن أن نكون منتخبين لمدة 3 أسابيع أو 4 في مجال الإدارة وتسيير المال العام ويكون التكوين لا جدوى ولا فائدة منه.

الفصل الثالث الخاص بمواصلة الاستثمار من أجل التنمية البشرية.

الصفحة 16: عند الحديث عن أولوية الحكومة استوقفتني النقطة التي جاء فيها بالحرف الواحد:

التركيز على اللغات الأساسية المتمثلة في اللغة العربية والرياضيات واللغات الأجنبية.

سادتي، هذا برنامج حكومة معد من طرف إطارات سامية، كيف لهم أن جعلوا الرياضيات لغة؟ يا سادتي، الرياضيات مادة وليست لغة، أرجو تصحيح ذلك حتى لا ينتقدنا غيرنا.

ورد أيضا في البرنامج بذات الصفحة 16 في الشق المتعلق بتحسين أداء المنظومة التربوية أنه من أولويات الحكومة تحسين الحكامة في المنظومة التعليمية وهنا أطرح سؤالا، كيف نتكلم عن الحكامة وهناك فئة عريضة من أحد مكونات المنظومة (المعلمون والأساتذة)، يسخّرون جديتهم واجتهادهم في الدروس الخصوصية وليس في المؤسسات التربوية والميدان يشهد على ذلك؟

الصفحة 17، النقطة المتعلقة بالتعليم العالي: والله أتساءل كيف نحسن من نسبة النجاح وهناك فئة من الطلبة لا ترغب في الدراسة والنجاح أصلا وبعضهم يريد النجاح بشتى الطرق والبعض الآخر اختار التنظيمات الطلابية لينخرط فيها حتى يضغط لكي ينجح وهذا من الواقع.

أيضا، وردت نقطة استوقفتني طويلا ولم أجد لها تفسيرا تتعلق بتقليص مدة الدراسات يا سادتي، الليسانس الآن، مدة الحصول عليها في آجالها في سنوات....

السيد الرئيس: شكرا للسيد فتاح طالبي؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف

المرسلين رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في بداية تدخلي هذا، أتقدم بالتهنئة الخالصة للسيد الوزير الأول والطاقم الحكومي على ثقة فخامة رئيس الجمهورية، راجيا لكم التوفيق والنجاح في أداء مهامكم النبيلة خدمة للجزائر حتى تغدو آمنة قوية ومستقرة إن شاء الله، وتقبل الله منا ومنكم صالح الأعمال وكل عام وأنتم والجزائر بخير.

فيما يخص مخطط عمل الحكومة وبعد القراءة المتأنية يتضح جليا أنه أحاط بجميع القطاعات لاسيما تلك التي تمس المواطن بشكل مباشر، وقد عبر بصدق عما جاء به برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي زكاه الشعب الجزائري، بالنظر لما احتواه البرنامج لبناء جزائر قوية وآمنة من خلال نظرة موضوعية طموحة لمستقبل البلاد في ظل الأمن والاستقرار الكفيلين بالتنمية الشاملة التي نشهدها، والتي جاءت مكملة للإنجازات التي شهدتها الجزائر خلال السنوات السابقة بعد أن عاشت عشرية سوداء كانت قاب قوسين أو أدنى من انهيار بسبب الخراب والدمار الذي عشناه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة؛

جاء هذا المخطط بعد التعديلات الدستورية الأخيرة وما تضمنته من إصلاحات عميقة لا يتسع المجال للخوض فيها، ومكملا للمخططات السابقة للحكومة وفق عرض منهجي دقيق مركزا على تعزيز دولة القانون والحرية والديمقراطية وتعزيز الحكم الراشد وترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الجزائري، وتحسين المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين والحفاظ على المكتسبات الاجتماعية وتدعيمها وتعزيز المجال الاقتصادي والمالي وتقوية وجود الجزائر على الساحة الدولية وتحديث قدرات الدفاع الوطني وهي كلها محاور هادفة لضمان التنمية الشاملة للجزائر، سائلا الله عز وجل التوفيق والنجاح في تجسيد ذلك.

وفي هذا الصدد لابد من التنويه بالجهود الجبارة المبذولة في هذا المجال خاصة في مواصلة النهوض لبلوغ تنمية شاملة في القطاعات كما ذكرت.

لكن في المقابل رأيت من واجبي أن ألفت انتباه ـ سيادة الوزير الأول والطاقم الحكومي ـ إلى بعض النقاط ذات الأهمية وطنيا ومحليا راجيا منكم أخذها بعين الاعتبار:

1ـ بالنظر للكتلة النقدية الكبيرة خارج الأطر البنكية وعجز القرض السندي عن احتوائها ألا ترون ضرورة ترك هامش من الحرية للبنوك الوطنية لتطبيق السبل التي تمكنها من احتواء هذه الكتلة، كالصرافة الإسلامية المطبقة في بعض الدول الأوروبية؟

2ـ التنازل عن المساكن التي لا تستفيد الدولة من إيجارها والتمكن من احتواء جزء كبير من هذه الكتلة النقدية.

3ـ هل من إجراءات صارمة في حق المتهربين من الضرائب؟ ومتى نصل إلى تألية جهاز الضرائب حتى تستفيد الخزينة العمومية من تلك الأموال؟

4ـ لا شك أن تجميد بعض المشاريع التنموية له ما يبرره في ظل انخفاض سعر البترول، لكن ألا ترون ـ سيادة الوزير الأول ـ أنه من الضروري معاقبة المسؤولين عن تأخير انطلاق الكثير من المشاريع خاصة تلك التي كانت مسجلة منذ 2009 و 2010؟

5ـ مضاعفة الجهود للتقليل من حوادث المرور نظرا لما تسببه من أضرار جسيمة والتطبيق الصارم للقوانين، ونقترح في هذا المجال التكوين الجيد للسائقين ثم ازدواجية الطرق وخاصة الطريق الوطني رقم 3 ورقم 23.

6ـ مكافحة الإجرام(تبييض الأموال والجريمة المنظمة وجرائم المعلومات والاتجار بالمخدرات) من خلال تحسين نوعية العدالة وانتهاج سياسة مبتكرة لإعادة تربية المحبوسين وإدماجهم.

7ـ تسقيف ثمن الكشف الطبي لدى العيادات الخاصة مقارنة مع ما يعوضه الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية؟

8ـ الاهتمام بفئة المعوقين من حيث العمل والترقية والتنقل.

9ـ اعتماد اللامركزية فيما يخص الضريبة على النشاط

المهني(TAP).

10ـ رفع التجميد عن مشروع إنجاز المستشفى الجامعي بورقلة لضمان تكوين نوعي للأطباء.

11ـ استكمال الشطر المتبقي من ترامواي ورقلة.

12ـ استكمال مشروع السكة الحديدية بين الأغواط إلى حاسي مسعود ومنه إلى تقرت.

13ـ كيف نبرر غياب برامج (عدل) بأغلب ولايات الجنوب والموجود منها لم يسلم لحد الآن؟

14ـ متى يكون للولايات الداخلية والجنوبية رصيد مما يقدمه الديوان الوطني للثقافة والإعلام من أنشطة؟ وتوفير وسائل الترفيه كالمسابح.

15ـ إلزام الشركات البترولية بالقضاء على مخلفات حفر الآبار البترولية لما تسببه من آثار سلبية على البيئة وعلى صحة الإنسان والحيوان.

16ـ إدراكا لخطورة الأوضاع الأمنية التي تحيط بنا، ننوه بما قامت وتقوم به قواتنا المسلحة للحفاظ على الدولة وعلى النظام الجمهوري مطالبا بأن يحظى الجيش الوطني الشعبي بكل الدعم وتسخير كل الإمكانيات الضرورية ليتمكن وبسهولة من القيام بكل واجباته تجاه الوطن.

ومهما يكن من أمر فإن هذه الملاحظات لا تنقص من قيمة هذا المخطط الطموح والموضوعي في نفس الوقت، كما أننا على يقين أن الجزائر بفضل جهود الخيّرين ستصل – إن شاء الله – إلى مصاف الدول المتقدمة.

وفقنا الله وإياكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر بن سالم.

السيد عبد القادر بن سالم: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

إن الجزائر، وبفضل حنكة السيد رئيس الجمهورية، وربما التراكمات والمواقف التي مرت بها، وحتى الهزات الاقتصادية التي مر بها العالم كانت دائما تجد المخارج والحلول لإدارة هكذا أزمات، واضعة في المقام الأول مصلحة المواطن الذي هو الأصل في المنظومة السياسية للبلاد والذي لا يخلو خطاب للرئيس إلا وركز عليه، ولعل آخره إحداث دورة جديدة للبكالوريا للمتخلفين عن الامتحان الأول لظروف قاهرة.

السيد الرئيس،

إن مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية والمعروض على مجلسنا الموقر للإثراء والنقاش، هو مشروع من صميم البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لآفاق التنمية المتواصلة في الجزائر، آفاق ظلت الدولة متمسكة بها رغم الهزات التي أشرنا إليها وهذا من خلال التركيز على مفاتيح التنمية وكذا الأرضية والمحطات التي تؤسس لاقتصاد وتنمية اجتماعية فاعلة، لعل أهمها:

ترقية الممارسة الديمقراطية التي هي حجر الأساس لبناء المجتمعات والسير بها إلى بر الأمان فيما يخص إدراك الحقوق والواجبات واحترام قداسة العمل والمشاركة السياسية.

وهذا كله في فضاء سعت الدولة وفي أكثر من مناسبة لتدعيمه وجعله الحجر الأساس في مسيرة الديمقراطية، ونقصد هنا حرية التعبير والمجسدة اليوم واقعا من خلال المنابر الإعلامية المختلفة، والتي لا ننكر أنها تحتاج إلى تأطير أكثر وثقافة في مستوى هذه الحرية.

السيد الرئيس،

إن تكامل هذا المخطط وواقعيته يحتاج بلا شك إلى إرادة قوية وروح عمل جبارة لتنفيذ فصوله، وهذا لا يتسنى إلا باختيار الرجال والذين سيكونون في مستوى هذه الآفاق، لأن المشكل المطروح اليوم هو في الإرادة والاجتهاد وروح المبادرة، وكذا روح المنافسة بين كل القطاعات لإيجاد نقاط تشارك لإحداث بنية تكاملية تصب في المصلحة العامة.

السيد الرئيس،

إن الحديث عن البديل الاقتصادي والمداخيل خارج البترول، هو حديث عن ثورة تبدأ بإيمان كل جزائري بأن بلاده تشكل قارة لها من الإمكانيات ما يجعلها في غنى عن مداخيل الطاقة، فهلا شرعنا عمليا وبالإرادة التي أشرنا

إليها سلفا في تهيئة هذه الأرضية، إرادة يلمسها المواطن يوميا وتساهم في بلورتها كل الأطراف من مجتمع مدني إلى إعلام إلى هيئات رسمية أخرى، هي شبه ثورة تحول فيها الأرض بالدرجة الأولى إلى ينابيع للخير والعطاء، وهذا لا يتسنى ونحن نتحدث عن الأرض وعن قطاع الفلاحة إلا بمراجعة ما يمكن أن يكون قد تأسس خطأ، أو إلى تطبيق ومتابعة قوانين صدرت في مسائل أراضي الامتياز وأشكال من الاستثمار، وتطهير ما أصبح اليوم يشكل إكراها إن على مستوى النصوص أو على مستوى التطبيق، ونتساءل بالمناسبة هل الديوان الوطني المشكل حديثا والذي يتابع العقار الفلاحي وأراضي الامتياز يؤدي الوظيفة المنوطة به، وأين هي النتائج؟

إننا نلاحظ اليوم، خاصة في الجنوب مئات الهكتارات، بل الآلاف مسيجة بالحجارة بواجهة الطرق الوطنية، على أساس أنها مخصصة للفلاحة ولا شيء من ذلك، فهلا قامت الوزارة المعنية بمراجعة هذه الأراضي المحتكرة من قبل أناس لا يملكون أبسط آلة، وفي المقابل تشجيع أصحاب الإرادة في المجال المذكور.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن مخطط عمل الحكومة الذي بين أيدينا هو مخطط ثري ويغري بالنقاش والمتابعة، مخطط يسعى إلى تعزيز وتحسين وضعية المواطن الاجتماعية والاقتصادية من خلال تنوع البرامج التنموية وعلى رأسها السكن والثورة التي يحدثها القطاع، والتي هي رأي العين يوميا، السكن لملايين المواطنين والذي تحسد عليه بلادنا من قبل دول مجاورة، وإذا كنا نعترف بأننا لا يمكن الإحاطة نقاشا بفصول هذا المخطط الشامل والتنموي نظرا لمحدودية الوقت، فإننا لا يمكن أن نمر مرور الكرام على الجهود المبذولة في قطاع العدالة والتسهيلات التي أصبح المواطن يجدها حيال هكذا قضايا تهمه.

ثم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والذي نتوخى من خلال المشرفين عليه، والذي حتما سوف لن يكون ـ السيد الوزير ـ وحده، لأن المنظومة في الأصل هي كل متكامل يؤطرها الضمير وروح المبادرة والإيمان بالرسالة.

نتوخى أن يكون الجانب التربوي والتعليمي في مستوى الإنجازات الهيكلية التي تخصصها الدولة للقطاع وأن يأخذ البحث العلمي الجاد طريقه إلى التجسيد بدل أن يبقى رهين الرفوف، وعودة الهيبة إلى جامعاتنا بعودة الهيبة إلى الأستاذ وإلى قيمة البحث... تتوخى اختيار نخب من خيرة الأساتذة للتدريس بالمدارس العليا للأساتذة لأنها الخزان الحقيقي لتأطير معلمينا وأساتذتنا بدل توظيف أساتذة جدد بهذه المدارس.

أما القطاع الثقافي، فإن المعالم الإيجابية التي بدت بالقطاع تجعلنا نتوسم الخير متفائلين ونترقب المزيد ولم لا العودة إلى العهود الذهبية كعودة المسرح والمجلات المتخصصة والاحتفال بالكتاب وفتح مجالات الاستثمار...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ الكلمة الآن للسيد نور الدين بالأطرش.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم ثم الصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

سيدي الرئيس المحترم،

معالي الوزير الأول الفاضل،

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أجدني مضطرا لأذكر بمقولة اشتهر بها (SENEQUE) حين قال:

(Ce n'est pas parce que les choses sont difficiles que nous n'osons pas, mais c'est parce que nous n'osons pas qu'elles sont difficiles).

أعلم أن بلدنا يعيش تحديات اقتصادية كبيرة ولكن ذلك ليس قصرا على بلادي، فاقتصادات العالم كلها شاحبة.

فنسبة النمو الاقتصادي في أكبر الدول الأوروبية يدور حول 1.3٪ والذي يجعلني حاملا لراية الأمل أن بلادي لم تستنفد بعد كل خيارات وإمكانيات التنمية أن مواردها متنوعة وأكبر من هذا وذاك أنها من وحي تاريخها وعبقرية

شعبها تصنع من الأزمة همة كما حدث في ثورة التحرير المجيدة وما 5 جويلية منا ببعيد، كما حدث في مقاومة الإرهاب الذي أبدعت في مقاومته وحيدة لم تحظ من العالم حتى بالحياد بل بمواقف، تبين للعالم فيما بعد أنه كان إجحافا في حق شعب عظيم محب للتسامح والسلام.

وإنني متفائل أيضا بما يتمتع به السيد رئيس الحكومة من استعداد لرفع التحديات فقد كان في قطاع تتقاطع فيه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وهو قطاع السكن وقد أفاد بذلك إفادة لا ينكرها أحد توجت بوسام الاستحقاق.

وقبل أن أعبر إلى هذا القطاع أو ذاك بعينه أود أن أذكر أن الحقوق والحريات وهي مقدسة لن تنال ولن تدرك بمعزل عن آلية التنمية.

لن ننال من الحقوق ولا من الحريات إلا بقدر ما نحقق من بناء وتنمية، أعود فأقول إن الحقوق ليست منحة أو هبة بل إنها حصيلة تنمية يسهم فيها الجميع.

أثمن حرص الحكومة على تعزيز آليات الشفافية في التعامل الاقتصادي.

لقد راهنا كثيرا على ما تملك الجزائر من خبرات وموارد وشباب وساحل خلاب وصحيح أننا حققنا بعض النتائج لجلب الاستثمار ولكننا لم نصل إلى ما يجب أن نصل إليه وفي ذلك دليل أن الشفافية في التسيير وتخفيف الأعباء البيروقراطية هي أيضا موارد تعطي لموارد معنى.

ولست مجاملا للسيد رئيس الحكومة إذا قلت إنه أدرك أهمية الشفافية لتحقق المنافسة مع بلدان أقل إمكانيات منا بكثير.

أساند وأثمن أيضا تعزيز حرية الصحافة وتسهيل الطرق والآليات للوصول للمعلومة ونعتبر هذا مطلبا أخلاقيا واقتصاديا وحضاريا أن نعلم مما سبق أننا نخسر الكثير إنما يترتب عن التضيق على حرية الصحافة أكبر وأخطر بكثير من معلومة كنا نريد أن نحجبها عن رأي صائب كان أو لم يكن، فهو رأي يكفيه أنه رأي صاحبه.

ولكن وبنفس القوة ينبغي أن نؤكد بأنه ثمة فرق بين رأي وفكرة نريدها، بين قذف وانتهاك وكرامة الناس وهو أمر يرفضه ديننا الحنيف وتشجبه أخلاق مجتمعنا ولا يمكن للقانون المستوحى من قيمنا إلا أن يرفضه ويردعه.

فيما يتعلق بالمجالس المحلية والتنمية المحلية: نسعى لأن يكون المترشح في المجلس البلدي صاحب مشروع مؤسس بأرقام وأهداف وليس صاحب ملف إداري.

على كل مترشح للمجلس البلدي أن يقدم مشروعين ممكنين في منطقته ينتخب على أساسهما مع العلم أن حظوظ البلديات ومؤهلاتها ليست وحيدة ولا بأس أن نميز بين بلديات تستحق المساعدة وأخرى ذات إمكانيات هي مسؤولة عن استغلالها.

فرئيس البلدية صاحب مشروع تنمية عمومي ولابد أيضا في هذا الصدد من توسيع صلاحياته.

المساواة بين الرجل والمرأة ليس بدعة في مجتمعنا.

لقد ساهمت المرأة دائما في الإنتاج دائما على مستوى الأسرة وكانت ومازالت تشتغل خارج البيت في المزارع، أن تنال المرأة الحق في المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية ليست منحة بل هو اعتراف بحقيقة قائمة سبقت النصوص وسبقت التشريعات ولابد في هذا الباب أن نشيد بفضل فخامة السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وما جاد به من إصلاحات أشاد بها العارفون بالحق والقانون.

وفي المجال الثقافي، أود أن تكرس القطيعة مع ذلك المفهوم الذي يعتبر الثقافة فرجة موسمية تمر كالحلم لتفسح المجال للصمت الرهيب والكآبة السيدة في المدن والقرى.

حان الأوان لنعتبر الثقافة أداة تنمية فكرية وثقافية ولكن أيضا اقتصادية لتنشيط المحيط فلا سياحة في مدن تنام على السابعة مساء وفي هذا الباب لابد من فتح المجال أمام الجمعيات الثقافية لتقدم إنتاجا للجمهور وخلق مؤسسات لتسيير الفعل الثقافي وهو ما يمكن من تشغيل فئة من الشباب ولا يختلف اثنان في أنه لا تنمية بدون استقرار، كما أنه لا استقرار بدون تنمية في علاقة جدلية، أزلية ومنه نثمن كل جهد يسعى إلى تحسين ظروف عمل لأعوان الأمن بأسلاكهم المختلفة والدرك الوطني ولا يفوتني أن ننوه بالجيش الوطني الشعبي الذي انتصر حيث انهزم العالم اليوم بوسائله وإمكاناته.

علينا أن نعترف أيضا بقطاعين لأشيد وأنوه بالوثبة النوعية التي عرفناها وهما الداخلية والعدل لم يحققها جيراننا وإن كان هناك نقائص غير أنه يمكننا استدراكها بمرور الزمن.

دعوني في الأخير أقول بأن هذا البلد الشاسع الضارب في التاريخ المتنوع بموروده البشري والطبيعي....

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ السيد القايم بلوافي تقدم بتدخل مكتوب سوف يمكن السيد الوزير الأول منه ويرد عليه في حينه.

الكلمة إلى السيد عبد القادر معزوز.

السيد عبد القادر معزوز: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

سيدي الفاضل رئيس مجلس الأمة،

سيدي المحترم، معالي الوزير الأول،

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم وعيد مبارك.

بعد الاطلاع على مخطط عمل الحكومة المنبثق من برنامج رئيس الجمهورية، إرتأينا أن نناقش هذه الوثيقة ونبدي بعض الآراء المتواضعة التي نرى أنها في صميم مخطط برنامج الحكومة.

أولا، تدعيم المجالين الاقتصادي والمالي: اعتماد الحكومة على مسعى ميزانياتي جديد يعتمد على استراتيجية تنويع اقتصادنا الوطني الرامي إلى ترسيخ النمو الاقتصادي الحيوي.

سيدي الرئيس،

نرى أنه آن الأوان لتقييم موضوعي واقتصادي للخيار المنتهج من طرف الحكومة والمتمثل في إنشاء مصانع تركيب السيارات للوقوف على الجدوى الاقتصادية لهذا الجهاز، حيث إن فاتورة استيراد السيارات وصلت إلى حوالي 5 مليار دولار.

سيدي الرئيس، ما هي فاتورة خيار تركيب السيارات على المستوى المحلي لتكون هناك مقارنة؟

تحسين الوصول إلى العلاج وأداءات الخدمات الصحية: رغم أن الدولة الجزائرية ممثلة في أعلى هرمها أولت ملف السرطان في الجزائر عناية خاصة من خلال تسطير برنامج خاص، واستحداث هيئة خاصة تعنى بمتابعة هذا الملف وتخصيص ميزانية لهذه الاستراتيجية للقضاء على هذا الداء من توفير العلاج اللازم للمريض، إلا أن واقع الحال يجعلنا نلاحظ أن هناك هوة كبيرة بين الأهداف المسطرة والواقع الذي يعانيه المريض بالسرطان والذي يشكو تأخرا فظيعا في مواعيد العلاج الإشعاعي ناهيك عن قلة الأماكن والأسرة المخصصة لمرضى المستشفيات.

أولا، كيف نفسر التأخر الكبير في إنجاز مركز مكافحة السرطان بولاية الشلف الذي يراوح مكانه منذ أكثر من 10 سنوات، ومرضى سرطان الولاية يعانون بصمت؟

سيدي الرئيس،

بحكم التوجه العام لاقتصاد الدولة الجزائرية الذي يمنح الفرصة للقطاع الخاص لولوج سوق الدواء، إلا أن هذا لا يعفي الدولة من الاضطلاع بدورها الرقابي على هذه السوق وذلك لضمان الوفرة بعيدا عن المضاربة وإلا كيف نفسر ما تشهده السوق من ندرة في أشرطة قياس السكري؟

كما نطالب ـ سيدي الرئيس ـ برفع التجميد عن تعويض المستشفيات من البناء الجاهز بولاية الشلف الذي بعد حوالي أكثر من 30 سنة قد انتهت صلاحيتها.

بالنسبة لعملية توصيل الكهرباء وتوزيع الغاز: إن نسبة 97٪ من توصيل التيار الكهربائي و 42٪ توصيل غاز المدينة والذي بأمر من فخامة رئيس الجمهورية ستصل حكومتنا إلى نسبة تغطية بهذه المادة الحيوية من الغاز الطبيعي إلى 100٪ هنا سيدي الرئيس إن مواطني ولاية الشلف يعانون من ارتفاع تكلفة التيار الكهربائي نظرا للاستهلاك الذي يتضاعف إلى 4 مرات خاصة في الفترة الممتدة من أفريل إلى أكتوبر والذي وجب القيام بدراسة للتخفيف من تكلفة الاستهلاك نظرا للإرتفاع الكبير في درجة الحرارة.

تحسين أداء منظومة التعليم العالي وترقيته والانفتاح على المحيط الوطني والعالمي.

إن جامعتنا الفتية والتي ما فتئت تحقق تنوعا علميا باهرا، وما تواجد حوالي 20 ألف طبيب خارج الوطن من خريجي هذه الجامعة إلاّ دليل على مكانة جامعتنا والدور الذي توليه الدولة في تكوين أبنائها.

سيدي الرئيس،

نرى أننا بحاجة ماسة إلى معهد وطني للتحكيم الدولي الذي نراه ضروريا للحفاظ على العملة الصعبة لأننا نستعين بمكاتب وخبرات أجنبية رغم أن دول الجوار ودول العالم بها هذه المعاهد.

سيدي الرئيس،

نغتنم هذه السانحة لنقدم طلبنا القديم، الجديد المتعلق

بكلية الطب في ولايتنا والذي نعتبره مطلبا ملحا؛ بالنسبة لترقية الشغل ومكافحة البطالة، إن اعتماد حوالي 23٪ من ميزانية الدولة في التحويلات الاجتماعية يعتبر عبئا كبيرا على ميزانية الدولة وعملا جبارا وهنا يجب على الحكومة العمل على خلق مناصب شغل دائمة للتقليل من هذه الفئات الهشة وبالتقليل من الاعتماد على ميزانية الدولة.

سيدي الرئيس،

إن ولاية الشلف، تشهد في المنشآت التربوية والصحية تأخرا كبيرا مقارنة ببقية الولايات وهذا نظرا لأننا كنا في تعويض البناء الجاهز لم نستفد من برامج، وهنا نطلب من السيد الوزير الأول لحكومتنا الفاضلة أن تمنحنا برنامجا استثنائيا في القطاع الصحي وقطاع التربية.

وفي الأخير، نقول للسيد الوزير الأول إننا نشد بأيديكم ونرجو لكم التوفيق لما فيه خير البلاد و العباد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر معزوز؛ الكلمة الآن للسيد مصطفى آماد.

السيد مصطفى آماد: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد الطاهر الأمين، أما بعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعيدكم مبارك وكل عام والأمة الإسلامية بخير.

سيدي الوزير الأول، نثمن مخطط حكومتكم من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية المرتكز على محاور جد حساسة تمس جوانب مهمة من حياة المواطن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية.

لذلك – سيدي الوزير الأول– نشدد على تعزيز دولة القانون والحريات والديمقراطية وفقا للدستور واستقلالية العدالة والعمل على القضاء على كافة أنواع الفساد وتحسين حياة المواطن وتوفير سبل العيش الكريم له.

الجانب الاجتماعي:

سيدي الوزير الأول، لا يخفى عليكم الوضع بجنوبنا الكبير الذي تأمل الساكنة فيه من خلال مخطط حكومتكم الكثير خاصة الجانب الاجتماعي والصحي الذي يعتبر ضرورة قصوى.

1ـ الاهتمام بالكفاءة الشبانية وترقيتها لتقلد مناصب سامية في الدولة.

2ـ العمل على تعزيز الهوية من خلال الاهتمام بالموروث الثقافي للمنطقة.

3ـ الحفاظ على المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي والتقاعد.

4ـ ضرورة إعادة تعبيد الطريق الرابط بين تمنراست وعين قزام وتمنراست ـ تين زواتين، وتمنراست برج باجي مختار وتمنراست إيليزي لأن المسافة شاسعة بين هذه المناطق ويذهب ضحيتها الكثير من المسافرين.

ـ جانب الصحة:

1ـ تعزيز مستشفى تمنراست وعين قزام وعين صالح وبرج باجي مختار وجانت بالأطباء الأخصائيين من خلال تحفيزهم وتجهيز هذه المستشفيات بالمعدات الضرورية كأجهزة الكشف الطبي (سكانير) حتى نقلل من معاناة المرضى في التنقل للبحث عن العلاج إلى العاصمة وغيرها من الولايات.

ـ الجانب السياحي والاقتصادي:

1ـ سيدي الوزير الأول، نرجو من سيادتكم العمل على إعادة بعث النشاط السياحي لما له من أهمية، خاصة أن الدولة في إطار استراتيجية للخروج من الاقتصاد النفطي الريعي وعلما أن منطقة الهقار والطاسيلي تمثلان قبلة سياحية عالمية وكذلك تمثل السياحة مصدر رزق لأكثر من 70 ٪ من ساكني هذه المناطق.

2ـ ضرورة إعادة فتح بعض المناطق السياحية والعمل على تأمينها.

3ـ سيادة الوزير الأول، إن موضوع التجارة الحدودية في مناطق الجنوب يمثل عنصرا من عناصر الهوية التاريخية وسبيلا من سبل العيش...

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى آماد؛ والكلمة الآن للسيد محمد راشدي.

السيد محمد راشدي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة إطارات الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الأعزاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مخطط عمل الحكومة المطروح بين أيدينا للمناقشة والإثراء في الحقيقة هو مواصلة لتجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي ينظر إلى رهانات المستقبل وتحدياته بنظرة التفاؤل وخاصة وأن ورشات الإصلاح قد حققت أهدافها المسطرة وخطت خطوات كبيرة ومتقدمة في كل الميادين.

سيدي الوزير الأول،

بعد تفحصنا وتأملنا في المخطط من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية يمكننا أن نقدم الملاحظات والإثراءات التالية:

الفصل الأول:

أ ـ تعزيز العلاقات بين الحكومة والبرلمان:

إن المسعى الجديد المنبثق عن المراجعة الدستورية الجديدة والذي يرمي إلى تعزيز الممارسة الديمقراطية وتكريس التعددية في بلادنا.

إننا نؤكد على وضع آليات تسمح بإعطاء ديناميكية لنشاط البرلمان.

وفي هذا الإطار واحتراما لأحكام الدستور والقانون العضوي الذي يحكم علاقة الحكومة مع البرلمان، يجب تعزيز التعاون مع المؤسسة البرلمانية وفتح قنوات الاتصال بين أعضاء الحكومة والبرلمان والتي هي قائمة على أساس احترام الأحكام الدستورية و القانونية.

كما نثمن المبادرة التي ترمي إلى مشروع إنشاء قناة تلفزيونية برلمانية.

ب ـ مواصلة تعميق إصلاح العدالة: في هذا الباب نشير إلى حماية الحقوق والحريات وحماية المجتمع من كل أشكال الإجرام وفي هذا الإطار يجب مراجعة قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية وقانون تنظيم إدارة السجون والإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

الفصل الثاني: تحسين الحكامة المحلية وتقريب الإدارة من المواطن:

في هذا الباب وبناء على مراجعة القانونين المتعلقين بالبلدية والولاية وهنا يجب الإشارة إليه.

1ـ يجب تعزيز السلطات المحلية من خلال توضيح صلاحياتها.

2ـ تفعيل الدور الاقتصادي للجماعات المحلية.

3ـ تدعيم تأطير الجماعات الإقليمية، وتعميم تكوين المنتخبين المحليين والمستخدمين.

4ـ تدعيم الولايات المنتدبة في جنوب البلاد وترقيتها إلى ولايات في أقرب الآجال.

الفصل الثالث من المخطط: الاستثمار من أجل التنمية البشرية لتحسين إطار معيشة المواطنين، في هذا الفصل سيدي الوزير الأول نؤكد على ما يلي:

1ـ تحسين وضعية المواطن الاجتماعية والاقتصادية.

2ـ مواصلة برنامج إنجاز المساكن بمختلف صيغها.

3ـ ترقية التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة وتحسين إطار معيشة المواطنين.

ب ـ مواصلة تحسين المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين:

1ـ تحسين أداءات المنظومة التربوية.

2ـ تطوير البحث العلمي والتكنولوجي وتثمين نتائج البحث.

3ـ الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية وتعزيزها، في هذا الباب نرى أنه يجب على المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي والتقاعد تدعيمها.

ب ـ ترقية التشغيل ومكافحة البطالة.

ج ـ ترقية نشاطات الشباب وتطوير الممارسات الرياضية.

الفصل الرابع: المجال الاقتصادي والمالي:

في هذا الباب نود أن نوجه الملاحظات التالية:

1 – ترشيد النفقات العمومية.

2 – إصلاح المنظومة الجبائية.

3 – تحسين مناخ رجال الأعمال وتشجيع الاستثمار.

4 – تطهير المجال الاقتصادي والتجاري.

5 – تنمية الفلاحة والصيد البحري والموارد الصيدية.

6 – تنمية النشاطات السياحية وترقية الصناعات التقليدية.

وقبل الختام، فإن ولاية قسنطينة كبقية ولايات الجمهورية ونريد مطالب ومن بين هذه المطالب هو رفع التجميد عن المشاريع الاجتماعية الضرورية من تربية وتعليم ومن تعليم عالي ومن صحة ومن تنمية لكل البلديات ومن طرقات وقطاع فلاحي وقطاع الشباب.

نريد معالي الوزير الأول رفع التجميد عن هذه المشاريع الضرورية الإجتماعية.

وقبل الختام، وقبل أن أختم مداخلتي حز في نفسي ألا أتطرق إلى موضوع أرى أنه هام وهو عدم تعيين ناطق رسمي للحكومة منذ سنوات، أرى أننا بأمس الحاجة إليه وهذا لإبراز بعض مواقف الحكومة الجزائرية...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد راشدي؛ الكلمة الآن للسيد محمد بطاش.

السيد محمد بطاش: السلام عليكم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم، أزول فلاون.

بقراءة برنامج الحكومة نطرح العديد من الأسئلة بين الخطوط العامة لبرنامج الواقع.

بداية حسب رأينا هذا البرنامج لا يعبر سوى عن رغبة واضعيه لأن المشكل الأول يدور حول كيفية إقناع المواطن، علما أن افتقاد الثقة يزداد بين الحاكم والمحكوم، والأمثلة كثيرة.

كيف للحكومة أن تقنع المواطن بتراجع الميزانية عندما يكون ذات المواطن شاهدا والصحافة تكلمت كثيرا حول تهريب رؤوس الأموال، التهرب الضرايبي، السوق السوداء الذي يشكل جزءا مهما من الاقتصاد الوطني، كيف نقنع المواطن باتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي لم يقدم سوى خسائر مالية للإقتصاد الوطني، كيف نطالب المواطن بتضحيات عندما يكون الفساد، في الرياضة الوطنية، وعندما تكون البيروقراطية منتشرة.

الحكومات السابقة اعتمدت إصلاحات، وإلى غاية يومنا ولا حكومة قدمت إصلاحات، هذا البرنامج أليس بمخطط متوجه فقط للإستهلاك؟ كيف نقنع هذا المواطن بهذا المخطط لتطوير الاستثمار عندما نعيش تدهور الصناعات؟

صعوبة الحصول على العقار وصعوبة الحصول على القرض البنكي في ظل بيروقراطية شديدة.

ليست الخطابات السياسية للحكومة هي التي تنقصنا لتطوير الاستثمار ولكن النتائج كانت دائما مخيبة على المستوى الثقافي والاجتماعي فالحكومات تبحر مع الرياح والأزمات.

فالوضعية الحالية للبلاد هي مقلقة وحان الوقت للدولة أن تعتمد سياسة واضحة تقوم على الأخذ بالاعتبار تراجع الميزانية مع الحفاظ على الطابع الاجتماعي للبلاد.

إجماع وطني وأخلقة الحياة العامة وسياسة أسرية واجتماعية في خدمة المواطن.

في النهاية وفي جملة واحدة يجب تحقيق ديمقراطية حقيقية في جميع المجالات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، الثقافية والدينية حان الوقت لكي نعود لمبادئ الديمقراطية والوطنية.

وكما يقول المثل الأمازيغي «أس ما نسرح إوشن، يتابع إبعوشن».

شكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بطاش؛ الكلمة الآن للسيد عبد الباهي مرسلي.

السيد عبد الباهي مرسلي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام والحضور الكريم،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهنئكم جميعا بمناسبة عيد الفطر المبارك وأقول لكم جميعا عيدكم مبارك وسعيد وكل عام وأنتم بخير وأعاده الله علينا وعليكم باليمن والأمان والسلامة والإسلام.

والله لو عثرت بغلة في العراق لقال الله لمَ لمْ تسو لها

الطريق يا عمر؟

والله لو قيل إن كل الناس يدخلون الجنة إلا واحدا لقلت أنا.

والله لو كانت رجلي اليمنى في الجنة واليسرى خارجها ما أمنت مكر الله.

ياليت أم عمر ما ولدت عمر!!

لقد ورد في مضمون الأثر الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم وآله:

«بشروا ولا تنفروا ويسروا ولا تعسروا وتطاوعوا ولا تختلفوا».

وانطلاقا من مضمون هذا الحديث الشريف الذي صغته بصفة الجمع، أستطيع أن أقول وبعد اطلاعي على مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية شيء جميل وبشائر خير تنم على النية الصادقة في إرساء دعائم قوية من شأنها أن تكون ركائز محورية عودا على أمن البلاد والعباد بما يستجد إن شاء الله وينفذ على أرض الواقع كما صيغ في هذا المخطط من تعزيز حقوق الإنسان والحريات كاملة غير منقوصة واضحة معالمها لا لبس في صياغة موادها.

حتى يعلم كل فرد في المجتمع ماله وما عليه فلا ضرر ولا ضرار والحق أحق أن يعمل به وهو فوق الجميع والباطل باطل ليحذره الجميع حتى يتسنى للجميع ممارسة حقوقه الإنسانية في إطار أقصى ما يكفله له القانون من حرية تجعله كما جاء في الحكمة «رحم الله امرؤا عرف قدر نفسه ووقف عند حدوده».

هذا مما خلصنا إليه مما ورد في ترقية الممارسات الديمقراطية وتدعيم حرية التعبير.

أما فيما يخص الاستمرار في ترقية مبادئ ميثاق السلم والمصالحة فإني مضطرب ومشوش الفكر في فهم ما سطر بخصوص هذا الموضوع الذي يستوجب وضع قوانين صارمة واضحة الدلالة والمعنى، وأقصد التصدي للإرهاب بجميع أشكاله ممارسيه والمحرضين عليه والمدبرين له من قريب أو بعيد، فكريا، عمليا، تحريضيا، بعد التحري اللازم والوصول إلى الدليل الواضح والحجة البالغة على كل من تسول له نفسه باسم الدين قتل الأبرياء وإرهابهم وزعزعة استقرار الأمن وكل ما من شأنه جعل البلاد في خطر، لا يجب أبدا التساهل والتسامح مع هكذا أشكال، الصرامة ثم الصرامة إذ «لا يصلح للناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة لمن جهالهم سادوا والبيت لايبنى إلا على عمد ولا عماد إذا لم ترس أوتاد».

علينا أن نستفيد مما ابتلينا به في التسعينيات من القرن الماضي فنحن محسودون ومعرضون في أي وقت لهذا الإرهاب المقيت لأنه – ومع الأسف الشديد يدخل على ضعفاء العقول بل مرضى العقول باسم الإسلام والإسلام منهم براء، ربما أكون أسهبت قليلا عند هذه النقطة حتى ينتبه الجميع أن ناقوس الخطر قد دق ومازال يدق، فعلينا جميعا أن نكون يدا واحدة للتصدي لهذا الخطر المحدق.

سيدي الرئيس، السادة الحضور، حري بنا جميعا أن تكون كلمتنا واحدة ومواقفنا موقفا واحدا بشأن هذا الخطر الذي إن نحن توانينا وغفلنا واختلفت مواقفنا لا قدر الله نكون إذن متحسرين إن وقع مكروه لزعزعة أمن البلاد، أخواتي إخواني لابد مما ليس منه بد: بسط الأمن والأمان.

والأمان نعمة لا يقدرها إلا من فقدها ومن فقدها انفلت منه صمام الأمان وكان عرضة لذئاب الداخل والخارج ونحن آمنون يمكننا تدارك كل شيء قال سيد الوجود الرسول صلى الله عليه وآله «من أصبح منكم آمنا في سربه معافى في جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها».

وعليه فإني أؤكد وبقوة أن يكون القصاص صارما حيث قال جل من قائل « ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون» صدق الله العظيم ولكم أن تلجأوا إلى تفسير هذه الآية الكريمة لتدركوا معناها العميق، فإن في نظري بالنسبة لتعزيز الحكم الراشد يكون ما أكدت...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الباهي مرسلي؛ الكلمة الآن للسيد محمد نافع يحياوي.

السيد محمد نافع يحياوي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي السيد الوزير الأول،

أعضاء الحكومة،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية لابد أن نهنئ السيد الوزير الأول بما حظي به من ثقة من طرف فخامة رئيس الجمهورية، وهي ثقة الشعب الجزائري وشخصكم الكريم أهل لذلك وطاقمكم الحكومي.

أما فيما يتعلق بمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، فإننا نثمن ما جاء فيه آملين أن نجد له الآليات الفعالة لتطبيقه على أرض الواقع بأكثر من جدية وصرامة آخذين بعين الإعتبار تطلعات الشعب الجزائري من شرقه إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه ببدوه وحضره.

سيدي الرئيس، السيد الوزير الأول، لقد سجلنا من خلال التمعن في الفصول التي ارتكز عليها هذا المخطط بعض الملاحظات نوضحها كما يلي:

على مستوى الفصل الثاني تعزيز الحكم الراشد فيما يتعلق بتبسيط الإجراءات ومكافحة البيروقراطية، نرى أنها من بين الأسباب الأساسية التي أدت إلى التأخر في التنمية وعرقلة الاستثمار وانتشار الرشوة والمحسوبية والفساد، فلا بد من إجراءات ردعية وعقابية وكذا متابعة مستمرة من طرف الحكومة حتى نرقى فعليا بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن إلى مستوى لائق بمقامه، أما على مستوى الفصل الثالث:

ـ فيما يتعلق بمواصلة حشد الموارد المائية وترشيد استعمال المياه، أستسمحكم لنسجل أسفنا الشديد أمام النقص الفادح للماء الشروب في ولاية تندوف، هذه الولاية التي تعاني أولا من ندرة المياه وثانيا من الملوحة التي لاتطاق، بالرغم من استفادتها من محطة تحلية لكنها لا تتسع للكمية المطلوبة مع انسداد القنوات، هذا ولقد انطلقت دراسة للمياه الجوفية الموجودة بالمنطقة لكن نتائجها لا تبعث على الارتياح، لذا أطلب منكم انطلاقا من هذا معالي الوزير الأول ألتمس الموافقة على:

أـ توسيع المحطة الحالية لتسع الكمية المستهلكة ويعتبر هذا حلا مؤقتا.

ب ـ والذي نراه حلا دائما أقترح تسجيل عملية جلب الماء عبر قنوات من ولاية أدرار، خاصة وأننا أمام تفعيل مشروع وطني بصدد استغلال منجم غار جبيلات.

أما فيما يخص تحسين النقل وتسهيل الحركية في خدمة نوعية أفضل لحياة المواطنين، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أقترح في هذا المجال ومن أجل أن تكون قيمة مضافة في البحث عن تنمية وطنية مستدامة:

أـ الإسراع بفتح خط جوي يربط بين تندوف ونواقشط بموريطانيا مع العلم أن الملف موجود على مستوى الوزارة المعنية، منذ وقت.

ب ـ أقترح فتح نقطة برية عبر المسلك الرابط بين تندوف وشوم بموريطانيا.

ت ـ كما أقترح في هذا المجال نفسه أن تكون ولاية تندوف منطقة تبادل تجاري حر كما كانت عليه سابقا (موقار ـ تندوف) خاصة أنها بوابة على إفريقيا، وبإمكاننا تسويق كل المنتجات الوطنية غذائية كانت أو صناعية مما سيجلب للخزينة موارد مالية جديدة، مع العلم أن الأسواق الإفريقية خصبة لذلك.

كما سجلنا على مستوى الفصل الثالث ضرورة إدراج نقطة توضح سياسة الحكومة تجاه المناطق النائية والأرياف والقرى والبدو الرحل، كما أشرتم معاليكم إلىأن الريف يزداد بؤسا وفقرا.

السيد الرئيس، السيد معالي الوزير، إن هذه الفئة من المجتمع الجزائري البدو الرحل والأرياف والقرى النائية التي اختارت نمط معيشها المفضل، لنا أن نحترمها ونرسم تجاهها مخططا كباقي مواطني الجمهورية والدستور يكفل لهم ذلك؛ السيد الوزير الأول إن تواجدهم بكثرة في الولايات الجنوبية والمناطق الحدودية، فهم إما لك أو لغيرك، فالظروف المحيطة بنا لا تسمح بتركهم كما أن لهم مساهمات فعالة في إنتاج الثروة الحيوانية خاصة الإبل ولهم مساهمات أمنية في حراسة الحدود كما لها الدور الأكبر في إعمار المناطق الحدودية، فالطبيعة تأبى الفراغ، كما ندعو إلى التعامل معهم بكل أدب واحترام فلهم حق في الرعي واستغلال الآبار والتنقل بحرية في كامل التراب الوطني كما لهم الحق في التسجيل ضمن الحالة المدنية وفي ترسيم منسييهم كبارا وصغارا.

سيدي الرئيس، معالي الوزير الأول؛

نطلب رفع التجميد عن المشاريع التي لها علاقة مباشرة بالمواطن كالهياكل التربوية، الهياكل الصحية، والطرقات

فلا يعقل أن نجمد ما كان جامدا في بعض المناطق.

معالي الوزير الأول، إن أولوية رفع التجميد، تدرس حسب حاجة كل منطقة، فالتنمية المحلية لا تنفصل عن التنمية الوطنية.

ـ أما فيما يخص توجيهات فخامة رئيس الجمهورية بعدم التخلي عن الفئات الهشة والمعوزة نطالب الحكومة بـ...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد نافع يحياوي؛ الكلمة الآن للسيد محمد السعيد سعيداني.

السيد محمد السعيد سعيداني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي الوزير الأول، المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ونحن بصدد مناقشة برنامج الحكومة والتي نتمنى لها التوفيق في تجسيده نثمن كل ما جاء فيه وخاصة الإبقاء على الطابع الاجتماعي للدولة وإننا على يقين تام بأن هذه الحكومة التي حظيت بثقة رئيس الجمهورية، لها من الكفاءة والقدرة على تدارك الأخطاء وتجاوزات الحكومة السابقة.

وهي كذلك مطالبة بتطبيق برنامج رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة الذي زكاه الشعب.

لقد لمسنا رغبة وإرادة من طرف الوزير الأول السيد عبد المجيد تبون في محاربة ظاهرة خطيرة استفحلت وتحولت إلى آفة خطيرة وهي ارتباط المال بالسياسة، ويعد هذا القرار شجاعا وجريئا وأعتبره أنا شخصيا أهم نقطة، وإننا نعول على هذه الحكومة كثيرا لإخراج البلاد من هذا الوضع الاقتصادي المبني على الريع البترولي وعلى الحكومة الصرامة والسرعة في إيجاد حلول سريعة وناجعة للخروج من هذا الوضع وليكون ذلك لابد من أخذ التدابير التالية:

نقاط عديدة كنت أود التدخل فيها، لكن سبقني إليها الزملاء فأنا أثمنها ودعني أتطرق إلى بعض الاقتراحات:

1ـ مراجعة الإعفاءات الجمركية CKD، SKD، خاصة في مجال تركيب السيارات، حيث أثر هذا على عملية التحصيل الجمركي دون أن يستفيد منها المستهلك، حيث أصبحت السيارة تستورد بدون رسوم جمركية وتباع بضعف سعرها الموجود في السوق الدولية.

2ـ على الحكومة مراقبة أسعار المواد الواسعة الاستهلاك والمواد الأولية التي عرفت ارتفاعا رهيبا في الآونة الأخيرة.

3ـ على الحكومة كذلك تشديد عملية المراقبة على البنوك الأجنبية وفرض المساهمة عليها في مشاريع استثمارية منتجة وليس فقط مقتصرة على دعم المستوردين.

4ـ منع الأجانب من ممارسة نشاط الاستيراد ولعلمكم – سيدي الوزير الأول – أن مثل هذا النشاط ممنوع في جميع دول العالم حتى الدول التي تعرف بالنشاط المفتوح مثل دبي يشترط عليك الكفيل لحماية النشاط، عكس ما عندنا أكثر من 100 مستورد هم أجانب، نحن في حاجة لأجانب منتجين وصناعيين لأن هؤلاء المستوردين الأجانب جلهم تجار عملة وهي وسيلة لتهريب العملة الصعبة، لهذا لابد من إنشاء لجنة وطنية مشتركة تضم جميع القطاعات المعنية لمحاربة تهريب العملة وتضخيم الفواتير.

سيدي الوزير الأول؛

5 ـ لابد من دعم القطاعات الحساسة والمنتجة فقطاع الفلاحة مثلا هو بديل للبترول وقد برهن الفلاحون على ذلك من خلال المنتوج الوفير هذا الموسم.

6ـ وبالمناسبة ومن هذا المنبر أحيي من هذا المنبر فلاّحي ولاية الوادي الذين استطاعوا برغم الظروف الصعبة التي يعملون فيها، إلا أنهم وفروا على الدولة أموالا كبيرة من العملة الصعبة من خلال وفرة المنتوج هذا الموسم وبأسعار استحسنها المواطن لكنهم في حاجة إلى دعم الدولة في المسالك الفلاحية، والكهرباء الفلاحية وتسوية وضعية ملفاتهم الإدارية ومرافقتهم من أجل تسهيل عملية بيع منتوجهم.

كلمة لابد منها في حق الإطارات الذين كونتهم الدولة وهم يؤدون واجبهم وهي ضرورة وضع قانون يحميهم ويضمن لهم الاستقرار في مناصبهم ولا يجعلهم خارج الخدمة مع كل تغيير وزير أو مدير عام.

سيدي الوزير الأول،

إن نعمة الأمن والإستقرار المتوفرة، وهذا بفضل السياسة الحكيمة والرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية تجعل من هذه

الحكومة مسؤولة عن استمرار هذا السلم من خلال تحسين معيشة المواطن وبناء اقتصاد قوي والعمل على امتصاص البطالة وتوزيع عادل للتنمية.

في الأخير أود من هذا المنبر أن أشكر أعضاء مجلس الأمة على مساهماتهم الفعالة دائما تجاه الوطن والأمة والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد السعيد سعيداني؛ والكلمة الآن للسيد عبد المجيد طقيش.

السيد عبد المجيد طقيش: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السادة ممثلو أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الوزير الأول،

بعد تصفحنا لبرنامج حكومتكم المنبثق عن برنامج رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، لم نجد ما نقوله لكون هذا البرنامج هدفه بناء دولة الحق والقانون والعدالة الاجتماعية وتعزيز الصرح المؤسساتي.

كما أنه يستجيب للانشغالات المطروحة في هذه المرحلة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولهذا نثمن ما جاء في برنامج الحكومة وتزكيته من دون تحفظ، غير أنني بودي أن أشير إلى التنمية في ولاية سطيف لكوني أنتمي إليها والتي تعد ثاني ولاية في الوطن من حيث عدد السكان وهذه الولاية تعرف حركة تنمية معتبرة في جميع القطاعات.

إلا أن بعض المشاريع الكبرى شهدت نوعا من التأخر لأسباب مالية أو تقنية كما أعتقد وهذه المشاريع سيدي الرئيس لها علاقة ببرنامج الحكومة وكذلك لها امتداد وطني ولهذا لا أعتبرها محلية.

لذا وجب إعطاؤها الأولوية في برنامج حكومتكم وهي كالتالي:

ـ مشروعات التحويلات الكبرى بالولاية وتتمثل في سدي ذراع الديس، تشودة والموان، بوريسية، ويعد الإسراع في إنهاء المشروع ضرورة ملحة لما له من آثار إيجابية على الولاية سواء من حيث الماء الشروب الذي تعرف الولاية نقصا كبيرا فيه وكذلك بعض الولايات الجوارية.

ومن الناحية الفلاحية كذلك، يروي هذا السد حوالي 40 ألف هكتار وتستفيد منه عدة ولايات منها ولاية باتنة وولايات أخرى والسيد وزير القطاع الحالي والسيد وزير الداخلية يعرفان خبايا هذا المشروع وهما من الذين يعرفون ولاية سطيف جيدا في هذا المجال ولهذا نتمنى أن تعطى لهذا المشروع أولوية.

2ـ مشروع الطريق السيار: جيجل، سطيف، العلمة الذي يعرف تأخرا في الإنجاز ونتمنى أن توفر له السيولة المالية الكافية لإنجازه لما له من أهمية اقتصادية وتجارية وسياحية.

سيدي الرئيس،

مشروع ملعب سطيف، هذا المشروع الذي يتسع لـ 50 ألف متفرج وهي هدية رئيس الجمهورية لولاية سطيف نظرا لدورها الفعال في الحركة الرياضية ومقدمته على مستوى وطني وعربي، نتمنى ـ سيدي الوزير الأول ـ رفع التجميد عن هذا المشروع لما له من أهمية وأنتم تعرفون مدى حب سكان ولاية سطيف للرئيس المجاهد عبد العزيز بوتفليقة.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

في إطار تقريب الإدارة من المواطن وإحداث ولايات جديدة منتدبة بالهضاب العليا والشمال أرى أنه من الضروري إحداث ولاية منتدبة بسطيف نظرا لما لهذه المنطقة من أهمية اقتصادية وتجارية كبيرة، ناهيك عن الكثافة السكانية لها وهي تعد من أكبر الدوائر هناك دائرة العلمة لهذا نتمنى إن تكون ضمن الولايات المنتدبة.

سيدي الوزير،

نثمن ما جاء في كلمتكم للتكفل بمطالب متقاعدي الجيش في القريب العاجل ونتمنى – سيدي الوزير الأول – أن تعطى التفاتة طيبة للمقاومين والوطنيين الذين ضحوا بالنفس والنفيس خلال العشرية السوداء وكانوا هم عين الدولة والجيش الوطني الشعبي في القرى والمداشر والجزائر العميقة.

سيدي الوزير،

إن هذه الفئة ليس معناه أن نتكفل بها ماديا بل كل ما في الأمر ألا تنساهم فهم محتاجون إلى التكفل المعنوي

أكثر من المادي.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

وقدم هذا البرنامج في شهر جوان ولم يبق على 5 جويلية إلا عدة أيام وهي ذكرى عيد الاستقلال وهي ذكرى عزيزة على كل الشعب الجزائري.

وبهذه المناسبة، نحيي كل الجزائريين وكل المجاهدين وعلى رأسهم فخامة الرئيس المجاهد عبد العزيز بوتفليقة.

إنه عزيز الجزائر السيد الرئيس، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، هذا الرجل الذي كان مرابطا في جبالنا مع إخوانه...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد المجيد طقيش؛ الكلمة الآن للسيد الطيب ڤنيبر.

السيد الطيب ڤنيبر: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

زميلاتي، زملائي،

معالي دولة الوزير الأول المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي زملائي أعضاء هذا المجلس الموقر،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد؛

في بداية تدخلي هذا أتقدم لكم معالي الوزير الأول وطاقم حكومتكم (الجديد) بأخلص التهاني على ثقة فخامة رئيس الجمهورية التي وضعها في شخصكم لمواصلة تنفيذ برنامجه في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية إقليميا ودوليا متمنين لكم كل التوفيق والسداد في مهامكم النبيلة.

معالي الوزير المحترم،

إننا اليوم بصدد مناقشة برنامج عمل الحكومة الجديد الذي يحمل في نصوصه محاور جد مهمة جاءت امتدادا لتطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية والعامل على رفع التحديات الراهنة.

لقد تطرق نص هذا المخطط الحكومي الجديد إلى نقاط جد مهمة تمس مختلف المجالات ومتكيفة مع المقتضيات التي أملتها الأزمة المالية.

في هذا الإطار فإن الجانب السياسي قد عزز دولة القانون والحريات الديمقراطية وتكريس الحكم الراشد والحفاظ على الذاكرة الوطنية، ولن يتأتى هذا إلا من خلال تنفيذ عدة عمليات أبرزها مراجعة قانون البلدية وقانون الولاية مراجعة فعلية من شأنها إعادة الاعتبار للمجالس الشعبية البلدية والولائية، وتطوير الذهنيات لإرساء ثقة أكبر وتكامل حقيقي بين الإدارات الإقليمية والمنتخبين المحليين والمواطنين، بالإضافة إلى إعداد قانون ترقية الديمقراطية التشاركية ومواصلة تكييف المنظومة القانونية مع أحكام الدستور الجديد فضلا عن تعجيل استكمال استحداث الولايات المنتدبة.

لا ننسى أيضا أن ننوه بضرورة العمل على تجسيد أمر جد مهم والحرص عليه ألا وهو تقوية العلاقة بين الحكومة والبرلمان بغرفتيه من خلال الحوار والنقاش الراقي والهادف لترقية الممارسات الديمقراطية.

معالي الوزير الأول،

من أهم النقاط البارزة في مخططكم الفصل بين المال والأعمال والسياسة، وهذا أمر يخدم الحياة العامة من خلال الأخلقة بالتفرقة بين المال والسلطة ومحاربة استغلال النفوذ ونظرا لضرورة هذا لابد من وضع ضوابط أخلاقية، وتحسين نوعية الحكامة.

أما في الشق الاقتصادي والمالي فقد تعزز برنامجكم بفصول جد مهمة نأمل أن تتجسد في الواقع، تمحورت على عصرنة المالية العمومية والمنظومة المصرفية وتطهير الفضاء الاقتصادي وترقية الاستثمار وتثمين سائر ثروات البلاد.

وبرنامجكم لابد أن يأخذ في الحسبان ضرورة منح الأولوية للمجال الوطني المنتج من أجل بلوغ الهدف الأساسي في التخلص من التبعية للمحروقات حيث وضعتم ضمن نقاط هذا البرنامج وفي إطار تجسيد مخططات تنمية المحروقات والطاقات المتجددة نسبة نمو عند 6.5٪ خارج المحروقات، وهذا يتطلب انتهاج مسعى صارم لترقية الاستثمار المنتج المربح وتنويع الاقتصاد من خلال عصرنة وتوسيع نسيجنا الصناعي وقدراتنا الفلاحية وترقية قطاع السياحة قصد النهوض بالنمو والتشغيل، لكن لابد من إرفاق كل هذه الأهداف بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الدولة، كما أن هذا لا يتحقق إلا بتغيير الذهنيات

والاعتماد على الكفاءات والموارد البشرية أكثر.

معالي الوزير الأول،

لابد على الحكومة من أجل الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية وتعزيزها أن تحرص على ضرورة مواصلة إنجاز البرامج السكنية، والتي حددت بنسبة 1.6 مليون وحدة سكنية في مختلف الصيغ السكنية، بما يستجيب لتطلعات المواطنين في هذا المجال وضرورة احترام مقاييس التعمير والهندسة المعمارية الكفيلة بضمان إطار للعيش يقوم على مراعاة واحترام راحة المواطنين، ولابد أيضا من تعزيز تدعيم تكوين رصيد بشري تدعيما نوعيا من أجل تعزيز مردودية اقتصادنا بفعالية وتشجيع مجتمعنا على الاندماج في الاقتصاد العصري.

وحرصا على تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائما لابد من حرص الحكومة على ضرورة احترام المكاسب الاجتماعية وترقيتها قصد تدعيم إرادة السلطات العمومية في إرساء مجتمعنا على درب العصرنة.

معالي الوزير الأول،

إننا نثمن ما جاء في هذا المخطط الجديد في مجال دعم واستحداث النشاطات، والذي تمحور حول تدعيم جهازي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة وهذا سيحسن في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من خلال استحداث مناصب شغل، لكن لابد ألا ننسى ضرورة تعزيز عدة إجراءات بهذا الخصوص للوصول للهدف الاستراتيجي المسطر في إطار ترقية التشغيل ومكافحة البطالة من بينها العمل على تبسيط إجراءات إنشاء ومرافقة المؤسسات واستحداث مناصب الشغل لاسيما لفائدة الشباب حاملي الشهادات...

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب قنيبر؛ الكلمة الآن للسيد زوبير طوافشية.

السيد زوبير طوافشية: شكرا للسيد الرئيس الفاضل، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

معالي السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي السيد الوزير الأول المحترم،

معالي السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام الوطنية،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أود في البداية أن أشيد بالقيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية وبتعليماته السديدة من أجل تجنب اللجوء إلى الإستدانة الخارجية وتخليص البلاد من التبعية والمديونية.

كما أعبر عن عميق تقديري للجهد المبذول في وضع المخطط بعناية خاصة، إذ يبدو ثريا وواعدا ولم يغفل أي مجال أو قطاع من شأنه المساهمة في توفير ظروف عيش كريم للمواطن الجزائري في ظل دولة الحق والقانون، وفق رؤية استباقية ووقائية حكيمة.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

سيكون تدخلي منصبا على بعض القطاعات التي أراها محل اهتمام المواطن وفي هذا الإطار، يجب التنويه بالمجهودات الجبارة التي بذلتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية، في التكفل بالانشغالات الأساسية للمواطن، حيث نثمن ما جاء في هذا المخطط من تطلعات وإصلاحات تسعى الدولة لتجسيدها من خلال البرامج الرامية إلى عصرنة الإدارة العمومية وإعادة تأهيل المرفق العام والتخفيف من معاناة المواطن خاصة فيما يتعلق بالوثائق الإدارية والحد من البيروقراطية، ورفع الغبن عن المواطن، وتضييع جهده ووقته في استخراج الوثائق وهو ما استقبله المواطن بارتياح كبير.

كما نثمن مساعي إصلاح قطاع العدالة والخطوات العملاقة التي تم تحقيقها في هذا المجال ولاسيما بخصوص حماية الحقوق والحريات من خلال مراجعة القوانين وتكييفها مع المستجدات الراهنة وإثرائها وعصرنتها، كما نطمح إلى تكريس أكبر لهذه الإصلاحات لتشمل كل تفاصيل القطاع وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات.

أما ما يتعلق بقطاع السكن فإننا نثمن عزم الحكومة على بعث سياسة خاصة بالسكن وإعطائه الأولوية الوطنية وذلك بتوفير كل الوسائل المادية والمعنوية لتجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية وتحقيق المزيد من الرفاه والعصرنة، وما هذا بعزيز على رجال القطاع، إلا أنه وجب أن يعاد النظر في القوانين المعمول بها في توزيع السكنات في جميع

الصيغ.

وبخصوص قطاع الفلاحة ورغم حيوية هذا القطاع وأهميته، نعتقد بضرورة إيلائه العناية اللازمة، وتدعيمه ماديا ومعنويا وبشريا، حتى يتم النهوض به، ونحقق الأمن الغذائي للجزائريين والجعل من هذا القطاع يساهم في توفير موارد خارجية للدولة.

وفيما يتعلق بقطاع السياحة ونظرا لما يمثله من أهمية إلا أنه لا يزال يحظى بالاهتمام اللازم من قبل كل الفاعلين، وعليه فنحن نأمل أن يأخذ هذا القطاع الحيوي حقه في الاستثمار والدفع به قدما لكونه يمثل موردا هاما من الموارد المالية للدولة.

كما لا يفوتني، دولة الوزير الأول، أن أثني على قراركم الحكيم والشجاع برفع التجميد عن المشاريع الهامة في كل القطاعات، وهذا ما يجعلني أهيب بشخصكم الكريم وألتمس من معاليكم رفع التجميد عن بعض المشاريع الهامة التي استفادت منها ولاية سوق أهراس، كالمستشفيات الأربعة للولاية ومشروع الطريق الوطني رقم 16 الرابط بين سوق أهراس والطريق السيار، ومشروع المركب الوطني للشباب.

وفي الأخير، أجدد الشكر والعرفان للحكومة على هذا المخطط الواعد، راجيا لأعضائها كامل النجاح والتوفيق والسداد في عمل ليس هينا أبدا، بالنظر إلى التحديات الجسام التي تواجه بلادنا، والتي تتطلب تكاتفا وتعاونا وتنسيقا من كافة فعاليات المجتمع الجزائري، وأيضا صبرا وتفهما وعدم استعجال للنتائج.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»، صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد زوبير طوافشية؛ والكلمة الآن للسيد عزيز بزاز.

السيد عزيز بزاز: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

معالي رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزير الأول،

السادة أصحاب المعالي، أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي وزملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام الموقرة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم وأسعد الله مساءكم، وأقول للجميع عيد مبارك.

معالي الرئيس،

بعد اطلاعنا على هذا المخطط الذي تناول رهانات المستقبل وتحدياته في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، نكون جد متفائلين، متحمسين ومساندين لما جاء به هذا الأخير وخاصة تنفيذا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، وسأغتنم هذه الفرصة، وما أحوجنا لهذه الفرص لأقدم بعض الآراء والاقتراحات، التي أراها ضرورية لانشغالات وتطلعات المواطنين.

معالي الرئيس،

معالي الوزير،

إن هذه الحكومة العازمة اليوم على العمل بحزم وعزم وإخلاص، لابد منها أن تكون فاصلة في القضايا المهمة والتي تكون شاغلة للرأي العام حتى لا تترك مجالا للإشاعة والأكاذيب ولا تتيح المجال لأصحاب النفوس الضعيفة أن تستثمر فيها، وأعطي مثالا على ذلك قضية المكمل الغذائي المسمى (RHB) فأطلب من الوزارات المعنية «الصحة، التجارة» أن توضح الرأي العام وخاصة لمرضى السكري الذي يكاد أن يمس كل بيت جزائري من بعيد أو قريب هذه الفئة التي تعلقت بأمل كبير بالمكمل وخاصة إذا كان رعاه وباركه وزير في الحكومة.

أستسمحكم ـ معالي الرئيس ـ أن أعرج على مطالب ومشاكل محلية وأنا متأكد أنه نفس الانشغال لجل الولايات، لأنها حقيقة عطشى لهذه الجلسات، فولاية أم البواقي تمتاز بطابع فلاحي بامتياز تكاد تنعدم فيها أنشطة اقتصادية أخرى، لا هي مصنفة من ولايات الجنوب ولا هي ساحلية، صنفت 13 بلدية للهضاب العليا و 16 بلدية أخرى تبحث عن التصنيف ونرجو أن يتم ويكتمل العدد حتى تصبح الولاية مصنفة كليا مع الهضاب العليا لتستفيد هي الأخرى من الإمتيازات الممكنة.

أما بالنسبة للنشاط الفلاحي، فالفلاح ينتظر قطرات تنزل من السماء حتى يتسنى له توفير قوته وقوت أولاده،

لكن إذا شحت السماء كما قدر الله لنا في هذه السنين فلا يبقى له إلا (لاحول ولا قوة إلا بالله) فالحل موجود في حفر الآبار وإنجاز محاور السقي، فبعض البلديات صنفت فيما يسمى بالمنطقة الحمراء التي لا يمنح لها ترخيص الحفر، وذلك لانخفاض المستمر لمنسوب المياه الجوفية، مثل سوق النعمان، بئر الشهداء، ولعلمكم معالي الوزير أن هذه البلديات فلاحية بامتياز، وبعد إنجاز سد أوركيس بعث الأمل في صفوف الفلاحين ولكن لم يستفيدوا من هذا السد رغم قرب المسافة فرجائي ورجاء كل فلاح أن يصل الماء إلى هذه المناطق.

هناك سد آخر في شرق الولاية، هذا المشروع الضخم الذي انتظره المواطنون بصفة عامة والفلاح بصفة خاصة، اسمه سد شبابطة في بلدية مسكيانة، ألتمس منكم سيدي الوزير أن يرفع التجميد عنه لأنه يحيي الأرض وأصحابها.

يوجد مشكل آخر يعاني منه الفلاح يتمثل في مشكل العقار الفلاحي الذي يحول بينه وبين عقد الإمتياز وعلى رأسه ما يسمى بأرض العروشية، التي صارت فتنة بين الإخوة والعائلات، حيث يصل النزاع إلى حد الضرب والقتل.

فأتمنى معالي الوزير أن تجدوا حلولا لهذه المشاكل.

كما أطرح مشكل قضية المذبح الجهوي المتواجد في بلدية عين مليلة، الذي أنجزته الدولة بمبالغ باهظة لكنه لحد الآن لم يستغل استغلالا جيدا لوجود مذابح موازية غير قانونية.

قطاع الصحة:

كان مستشفى في عاصمة الولاية 240 سرير مبرمجا واختيرت حتى الأرضية بناء على وعود مسؤولين سابقين لكن لم يظهر على هذا الملف أي أثر.

كما نطلب من وزير القطاع تدعيم قاعات العلاج في البلديات النائية بالمعدات والأجهزة، والأطباء، وشبه الطبيين.

تدعيم المستشفيات بالأطباء المختصين وخاصة أطباء النساء والتوليد، كما نطلب إعانة هذا المستشفى بأجهزة التصوير بالأشعة.

كما أعرج على قطاع آخر هو قطاع الشباب والرياضة:

يوجد ملعبان معشوشبان طبيعيا، واحد بعين مليلة والآخر بأم البواقي ولم يستغل هذان الأخيران استغلالا جيدا وذلك لمشكل بسيط وهو نقص المياه واليد العاملة.

كما أطرح مشكل الثانوية الرياضية، أنجزت فيها مرافق رياضية هامة مثل المسبح وقاعات كبرى، لكن تسييرها مركزيا أثر على لعب دورها المتمثل في الدراسة والتكوين الرياضي، فنرجو أن تفعل وتدعم هذه الثانوية حتى يستفيد بها شباب المنطقة والولاية.

كما أذكر كذلك مشروعا هاما وهاما جدا وهو مركز تدريب المنتخبات الوطنية ببلدية الزرق، هذه البلدية الفقيرة التي انتظرته بفارغ الصبر، ولاسيما الرياضيون لأنه متواجد في منطقة غابية جبلية ممتازة وهذا المشروع مسه التجميد، فنطلب من معالي الوزير الأول أن يرفع التجميد عنه، وخاصة أن المشروع انطلق في الأشغال.

كما يعاني القطاع كذلك من العجز الكبير في الموظفين، حيث توجد مرافق ومؤسسات مسلمة وجاهزة للإفتتاح، مثل دور الشباب، مراكز جوارية، وذلك في عدة بلديات وأخص بالذكر بلدية سيقوس، ومركز جواري كاد أن يخرب ويتلف من طرف اللصوص والمتسكعين.

فيجب أن تؤطر بمؤطرين وتحمى بأعوان حراسة حتى تؤدي دورها الذي أنجزت من أجله وذلك برفع التجميد عن التوظيف.

وتقريبا نفس المشكل بقطاع الثقافة، توجد بالولاية 19 مكتبة للمطالعة في مختلف البلديات وجميعها مجهزة...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عزيز بزاز؛ الكلمة الآن للسيد ناصر بن نبري.

السيد ناصر بن نبري: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الجمع الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تضمن مخطط عمل الحكومة الذي نحن بصدد مناقشته العديد من المعطيات الثرية والقواعد الأساسية والتوجهات إلا أن مايؤخذ عليه هو اعتماد ميزانيته بصفة

كبيرة على عائدات قطاع المحروقات.

وفي هذا الإطار، أريد تقديم بعض الاقتراحات والانشغالات لم يتم الإشارة إليها في هذا المخطط، وهي من شأنها تحديد كيفية تطبيق هذا المخطط وتبرز آليات رفع مداخيل البلاد خارج قطاع المحروقات.

فإذا أردنا أن تكون فعالية في تطبيق مخطط عمل الحكومة والإسراع للوصول إلى الهدف المسطر في وقته المحدد أي القوة والسرعة في التنفيذ دون المساس بالنوعية أو خرق للقوانين المعمول بها لاسيما على المستوى المحلي، خاصة وأنها معرقلة في بعض المواد مثل الأقل عرضا (لماذا لا ندرج النسبة المئوية في الأقل عرضا)؟

وحتى نتمكن من الوصول أو الحصول على تغطية عامة في كل ربوع الوطن، أي تنمية شاملة وكاملة ومستدامة في كل المجالات والقطاعات، وبالرغم من أن كل الشروط المادية، البشرية والطبيعية متوفرة، كما أن الإرادة موجودة وبفعالية، إلا أن الشيء الذي يبقى غائبا هو نقص التنظيم الإداري والإقليمي بين الإدارة المحلية وكل مصالح القطاعية للدولة وتمثيلها بوجودها وحضورها في القاعدة وخاصة في البلديات وهذا من أجل التنسيق لتطبيق البرنامج الحكومي التكاملي، علما أن جل القطاعات لا تتبع التقسيم الإداري المعمول به مما يسبب في نهاية السنة عدم إتمام المشروع الحكومي السنوي.

وهذا الأمر ضروري بالنسبة لكل أنواع التمويلات: قطاعية(Sectoriel)، تنمية محلية (PCD)، ولائية، بلدية (Communal, DLEP، FCCL)، ... إلخ.

ومن أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وعدم الارتكاز فقط على مداخيل البترول، يجب علينا رفع المداخيل، وهذا بالتخطيط الصحيح والعمل الجاد على إعادة إحياء عدة قطاعات منها التحصيل على الضريبة الجبائية «Taxe Foncière, Taxe d'Habitation, Taxe d'Assainissement».

وفي هذا المجال الحساس يجب إعادة النظر في إنشاء لجان دائمة تضم ممثلين عن كل قطاعات الدولة على مستوى البلديات وتدعيمها بقاضي رئيسا ومسؤول أمني من أجل الإحصاء الدقيق لكل النشاطات والممتلكات الموجودة على مستوى إقليم البلدية، مع تعيين أمين قابض بلدية (Trésorier Communal) لكل بلدية وليس ما بين البلديات، أما فيما يخص الرسم على القيمة المضافة (TVA) للمشاريع والمصانع الكبرى أو الصغرى، فإنها تدفع حاليا في مكان وجود المقر وليس في مكان وجود وإنجاز المشروع، وكما تعلمون بأن المقرات كلها موجودة في المدن الكبرى التي لها عدة مداخيل من مطارات وميناء.... إلخ.

وهذا الموضوع الحساس، يجب إعادة النظر فيه على أن تدفع (TVA) في مكان مشروع المصنع ومن أجل التوازن في المداخيل بين البلديات ومن أجل كذلك تحقيق الاكتفاء على الأقل ميزانية التسيير، بما أن مشروع الحكومة اقتصادي واجتماعي وبهدف وصول المساعدات والدعم أو الإعانات إلى أهلها أو من يستحقها فعلا يجب الوصول إلى تحديد الخريطة الاجتماعية عبركل ربوع الوطن، ابتداء من البلدية، الدائرة والولاية.

ثالثا، في القطاع الفلاحي:

يجب إعطاء أهمية كبيرة للفلاحة مع إعادة النظر في الدعم الفلاحي ورفع مساحة استصلاح الأراضي وهذا من أجل ضمان الأمن الغذائي والخروج من مرحلة الاستيراد إلى التصدير مع تجريدها من قطاع الصيد البحري وقطاع الغابات مثلما استحدث مؤخرا لوزارة البيئة التي ينقصها قطاع الغابات، مع إعطائها أهمية كبيرة من أجل رفع النسبة المئوية للغطاء النباتي (Le Couvert végétal) الذي يمثل حاليا 7٪ بالنسبة لمساحات الشمال و 1٪ بالنسبة للمساحة الإجمالية للجزائر والمعدل المعمول به عالميا هو 25٪.

رابعا، السياحة: عدة مشاريع واقتراحات مبرمجة، لم تعرف النور إلى يومنا هذا بسبب الدراسات وعدم التكامل والتنسيق بين المصالح القطاعية للدولة والإدارة المحلية.

خامسا، الصيد البحري:

يجب الاستمرار في تدعيم قطاعي الصيد البحري والصناعة.

كل هذه القطاعات الحساسة والأساسية التي ذكرتها تدخل بصفة مباشرة في رفع مستوى مداخيل الخزينة العمومية ورفع اليد العاملة وتقليص البطالة نهائيا، وتكون مشاركة الجميع بدفع المستحقات وأداء مهامهم المخولة لهم مما يؤدي حتما إلى ترشيد النفقات والحفاظ على البيئة التي نعيش فيها، للأجيال القادمة.

وحتى نصل إلى الهدف المقصود وهو عدم الاتكال على البترول بسبب أن التكنولوجيا تتطور لتوفر الطاقة المتجددة

خارج المحروقات ونحن في الجزائر لنا موارد طبيعية أخرى نثمنها وندرسها ونجسدها، لكن لا يجب أن نعتمد عليها في تمويل البرنامج الحكومي السنوي بل نستغلها في إنجازات أخرى ونحافظ عليها للأجيال القادمة، ونعمل على تطوير القطاعات التي ذكرتها آنفا، أما القطاعات الأخرى مثل الصحة والتضامن والتعليم، العدالة والسكن فيجب تدعيمها وعصرنتها في هذا العصر، عصر السرعة للالتحاق بالركب ومن أجل تقديم خدمات للشعب من الحسن إلى الأحسن ومن الجيد إلى الجيد جدا.

أما فيما يخص الجيش الوطني الشعبي...

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ الكلمة الآن للسيد وحيد فاضل.

السيد وحيد فاضل: شكرا سيدي الرئيس؛بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس الفاضل،

السيد معالي الوزير الأول، وطاقم حكومته المحترمون،

زميلاتي، زملائي في مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يتضمن مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية جملة من المحاور تسمح بالتكفل بعدة قضايا وطنية ويتميز هذا البرنامج بتدابير وإجراءات من شأنها أن تحسن الوضعية الاقتصادية الحالية في ظل تقليص الموارد المالية نتيجة تراجع أسعار المحروقات.

كما يحتوي برنامج الحكومة على وضع نمط اقتصادي جديد مبني على نظرة استشرافية يتماشى ومتطلبات الوضعية المالية الحالية دون التخلي عن المكاسب الاجتماعية المحققة لضمان الانتقال نحو منظومة اقتصادية عصرية تتحرر تدريجيا من التبعية للمحروقات والبحث عن الحلول الملائمة للحفاظ على التوازنات المالية الكبرى تفاديا للجوء إلى الاستدانة الخارجية التي تركت آثارا سلبية في أذهان أفراد مجتمعنا.

وفي هذا الإطار، نثمن قرار وتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية القاضية بعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

حقيقة، إن بلادنا تتوفر على قدرات تسمح لها أن تخطو خطوات عملاقة في التنمية، إلا أن المطلوب من هذه الحكومة أن تقوم بتنفيذ بصفة ناجعة على أساس رزنامة دقيقة تلك المحاور المتضمنة في ذلك البرنامج وإعادة الإعتبار إلى قيمة العمل الذي يعد المصدر الوحيد للثروة وكذلك الأخذ بعين الاعتبار، وبصفة خاصة القطاع الفلاحي الذي يعتبر حسب رأيي النشاط الأهم يسمح بانطلاقة اقتصادية خلاقة لثروة دائمة وهو مصدر مهم للعملة الصعبة وقاطرة أمامية للنمو من خلال دعم القدرات التصديرية.

فالدعم الفلاحي يكمن في وضع تحفيزات مكثفة متنوعة وشجاعة تسمح للقطاع أن يرتقي إلى خلق مؤسسات تحويلية، صغيرة ومتوسطة منتجة، بعيدة عن المؤسسات الوهمية الطفيلية.

السيد الرئيس،

من جهة أخرى، نلاحظ بأن المخطط الجديد يعزز المكاسب ويكرس دولة الحق والقانون ويبرز أهمية دور تكوين الموارد البشرية وتأهيل المنتخبين ليكونوا في مستوى المسؤوليات والصلاحيات التي ستمنح لهم في المستقبل من خلال مراجعة قانوني الولاية والبلدية وأن يستطيعوا مواجهة التحديات التنموية.

كما يجب تأهيل اليد العاملة لتتماشى ومتطلبات التكنولوجيات الجديدة والشروط الأدنى للحصول على مناصب شغل دائمة.

سيدي الرئيس،

أغتنم هذه الفرصة لأطرح بعض انشغالات مواطني ولاية سكيكدة التي أتشرف بتمثيلها.

فهاته الانشغالات تتمثل في قطاعين حيويين بالنسبة لمواطني تلك المناطق لما تكتسي من علاقة مباشرة لتحسين ظروف معيشتهم المطلوبة، ورفع التجميد عن مشروعين لهما علاقة بقطاع الصحة يتمثلان في مستشفى 60 سريرا بدائرة أم الطوب ومستشفى 60 سريرا بدائرة عين القشرة وقد تمت كل الإجراءات الإدارية لانطلاق انجازهما إلا أنه تم تجميدهما قبل انطلاق الأشغال.

كما نأمل ـ سيدي الرئيس ـ رفع التجميد عن ثانوية وادي الزهور، وبني يشير وعيون بوزيان، هذه المناطق في حاجة ماسة إلى إنجاز تلك المرافق التربوية.

من ناحية أخرى، نشيد بالمجهودات التي بذلت من

طرف مصالح الدولة سواء كانت مركزية أو محلية في بناءعدد معتبر من السكنات الاجتماعية.

نتمنى توزيعها في المستقبل القريب لفائدة السكن الهش بحي الباش وبوعباز وبحيرة الطيور وكذلك المدينة العريقة.

وفي الأخير، نتمنى التوفيق للطاقم الحكومي الجديد، شكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وحيد فاضل؛ الكلمة الآن للسيد محمد بن طبة.

السيد محمد بن طبة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،

معالي الوزير الأول الفاضل،

السادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن مخطط عمل الحكومة المعروض علينا هو مواصلة لتجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية وفرصة للمراجعة التي يتطلبها كل عمل هادف يتكيف مع الظروف والأحوال، وهو بعد ذلك محطة لرسم الآفاق المستقبلية ضمن رؤية وطنية وكونية شاملة.

وفي نفس الوقت الذي نثمنه وندعمه ونعمل بكل ما أوتينا من مجهود للمشاركة في تجسيده واقعا في دنيا الناس، فإننا نبدي ملاحظات نراها ضرورية لتنوير القائمين بالدرجة الأولى علىتطبيق هذا المخطط من باب قول الهدهد لسليمان: «أحطت بما لم تحط به وجئتك من سبأ بنبأ يقين».

1ـ إن الله يأمر بالعدل والإحسان والعدل أساس الملك، فما بالنا مازلنا نرى أن المجتمع يعيش هاجس الخوف في ظل انتشار الجريمة وغياب الردع المكافئ وتغليب حقوق الفرد المجرم على حقوق المجتمع المسالم؟

مازلنا نرى بعيون مبصرة جهاز الأمن يهادن أحيانا المرجفين في المدينة وفراعينها وشذاذ الآفاق الذين عثوا في الأرض فسادا وظننا أن ذلك كان لأن القانون لم يستطع أن يوفر الحماية لهم ليحموا غيرهم من الناس.

ومازال المجتمع يرى المجرم فيقول رضي الله عنه، «لا لشيء إلا لاتقاء شره».

فأين الترسانة القانونية المعتبرة وإصلاح العدالة فإنها وإن كانت قد أراحتنا من جهة ولكنها لم تنزع الخوف من قلوبنا ولم يحقق صندوق الحضانة للمطلقة ما تكف به وجهها من مسألة ولم يحم الأولاد الصغار من التشرد وضيق العيش.

هناك حلقة مفقودة على الحكومة أن تجدها.

2ـ في مجال السكن، يقول الله سبحانه وتعالى «إجعلوا بيوتكم قبلة» فكأن وجود البيت في حد ذاته أمر مفروغ منه، ألا فلتعلم الحكومة أن في الصحراء ممتدة طولا وعرضا، مازال جمهور غفير من الناس منهم في العقد الثالث والرابع ومنهم من طعن في العقد الخامس بأولاد هم متمدرسين وغير متمدرسين، مازالوا يحلمون بقطعة أرض في وسط الرمال، يقيمون عليها بيوتهم وبجهودهم الخاصة، أستثني من هؤلاء جميعا المرتشين والذين يبيضون الأموال والأمر ليس حالة خاصة ولا حالة محدودة وإنما هو ظاهرة واسعة عريضة فأين هؤلاء كله من برنامج السكن وللحكومة أن تتحقق؟

3ـ مناطق كبيرة من الجنوب الكبير وبخصوص منطقة وادي ريغ، الناس ولدوا وشبوا وكبروا وهرموا ومازالوا لا يعرفون معنى الماء الصالح للشرب في الحنفيات منذ 50 عاما ومازالوا إلى يومنا هذا يشترون الماء الصالح للشرب من الصهاريج التي تجوب المدن والقرى.

توالت حكومات كثيرة ولم يحل هذا المشكل إلى يومنا هذا وإذا غدا البعيد ولم تتحرك الحكومة كما ينبغي لها أن تتحرك.

4ـ نؤمن بحرية الصحافة وتدعيم هذه الحرية لكننا أيضا نطالب الحكومة بتكريس هذه الحرية للجميع وبما لا يمس الآخرين والحال أننا أصبحنا نرى أن الكثير من الصحف والقنوات حاشا بعضها عبارة عن حوانيت تشطر في التجارة بالأعراض والتحريش ولعل من الذين لهم نصيب أكبر من السب والتجريم والتغريم والتحريش هو البرلمان الذي أصبح عندهم كلاما مباحا.

لا يعجبهم منه العجب ولا الصيام في رجب، أسامي غريبة طاروا بها فرحا منه وما سمعوا من صالح دفن.

وفي مجال الفلاحة، نؤكد أن في المجال الفلاحي على الحكومة الاعتناء بالصناعات التحويلية قرب أماكن الإنتاج

للقضاء على فساد الإنتاج الذي نراه متكدسا في جهات وناقصا ومعدوما في جهات أخرى ولما يوفره ذلك من تشجيع للفلاح وخلق اليد العاملة وتوفير الثروة.

سئل برنارد شو عن شعره وكان أصلع وكثيف اللحية:

فقال: وفرة إنتاج وسوء توزيع.

5ـ في الوقت الذي نشيد به كثيرا بما تقوم به وزارة الداخلية والجماعات المحلية من تسهيلات للمواطن، فإننا نأمل أن تعمل على تسريع ترقية الولايات المنتدبة قبل التشريعيات المحلية تجنبا للإشكال الذي يمكن أن يطرح فيما بعد فيما يخص التقسيم والتمثيل الولائي وغيره.

أخيرا، الوعود.

على الحكومة القادمة أن تسترجع ثقة المواطن وذلك بتحويل الوعود إلى آمال وأن تبتعد عن كل وعد لا يمكن تجسيده أو يصعب تجسيده فالمواطن كما علمنا يرضى بالقليل مع الوعد...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ الكلمة الآن للسيد عمار ملاح.

السيد عمار ملاح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

أخواتي، إخواني بمجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تسلمنا ماضيا مخطط عمل الحكومة الذي يرمي إلى الإصلاحات التي تمس خاصة قطاع المالية وقطاع الجباية والاستثمار وكل تمنياتي بالنجاح للحكومة وعلى رأسها السيد الوزير الأول سي تبون.

هذا العمل الحكومي يندرج أساسا للخروج من التبعية للمحروقات والبترول، وعليه لابد أن نتحمل هذا الواقع وهذه الأزمة الحالية لأنها ليست وطنيا فقط بل عالميا، لا ننسى أنه في الماضي البعيد كان سعر البرميل من البترول بـ (9) تسعة دولارات وهذا ما أدى بدولتنا إلى الاستدانة من (FMI)، وقد عانى شعبنا من هذه الديون لكن في الأخير خلصنا منها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وجعل لنا حلا نهائيا لهذه الديون التي أثقلت كاهل دولتنا.

وعليه لا نفكر أبدا في الاستدانة مرة أخرى لأنها آفة لدولتنا ولشعبنا، ولابد من الاعتماد على الموارد الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستثمار المنتج في الوطن.

كل ذلك يتطلب الإرادة السياسية والقضاء خاصة على الفساد وحماية المال العام من النهب، فالعدالة هنا مطالبة بالعمل الجاد والصرامة في أداء واجبها ضد التهريب والغش الضريبي بالتنسيق مع وزارة المالية لتعزيز قواعد الشفافية ومحاربة التبذير مع مواصلة الاستثمار من أجل التنمية البشرية وتحسين إطار معيشة المواطن في الفلاحة والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية وهنا لابد من الشراكة والانسجام بين القطاعين العمومي والخاص والعمل بجد بينهما.

السيد الوزير الأول، في مخطط عمل الحكومة قيل إن الدولة سترفع التجميد عن المشاريع ذات المردودية الكبيرة، وفعلا في ولاية باتنة تم تجميد خمسة (5) مشاريع كبرى، طرح هذا التساؤل سابقا على وزير المالية في مجلس الأمة وكان رده بأن المشاريع الكبرى والتي لم يشرع في إنجازها مجمدة إلى أجل آخر؛ كل شعب ولاية باتنة ينتظر ويتساءل متى يشرع في الإنجاز، وللذكر تلك هي هذه المشاريع المجمدة حتى الآن:

1ـ المستشفى الجامعي (CHU) في مدينة باتنة.

2ـ طريق السكة الحديدة بين الجامعتين باتنة (1) وباتنة (2) فزديس ـ طول السكة (20) كلم لنقل الطلبة، حاليا الجامعتان تحتويان على سبعين ألف طالب وهذا المشروع تمت الموافقة عليه سنة 2011.

3ـ ملعب لكرة القدم لـ: 50.000.

4ـ الترام لمدينة باتنة.

5ـ الطريق السيار للهضاب، وقد وضع سابقا الحجر الأساسي، وتقرر إنجاز الشطر الأول (102 كلم بين باتنة وخنشلة).

نلاحظ أن الأولوية لهذه المشاريع: المستشفى الجامعي (CHU) وطريق السكة الحديدية للطلبة.

السيد الوزير الأول، في مادة أخرى لمخطط عمل

الحكومة: مواصلة الحفاظ على الذاكرة الوطنية وسياسة حماية المجاهدين وذوي الحقوق مع سياسة تحسين الوضعية الاجتماعية والنفسية الصعبة لهم.

فعلا، مرت (56) سنة منذ الاستقلال وإلى حد الآن لم نر شيئا في الأفق عن «كتابة التاريخ الرسمي للجزائر» وخاصة تاريخ الحركة الوطنية وتاريخ الثورة الوطنية، إنها مسؤولية الدولة الجزائرية في إنجاز ذلك التاريخ للأطوار الثلاثة: الإبتدائي والثانوي والجامعي حتى نبتعد عما هو جار الآن، غلطات في سرد بعض التواريخ سواء في الحركة الوطنية أو في ثورة التحرير الوطني.

فعلا أنجزت بعض الكتب والمذكرات من طرف بعض القادة تحكي عن جهة معينة من الوطن أو قضية ما وهذا غير كافي إذا أردنا أن نقرأ «التاريخ الرسمي للجزائر»...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار ملاح؛ الكلمة الآن للسيد محمد خثير.

السيد محمد خثير: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

عيد فطر مبارك للجميع وأيضا هنيئا لنا بعيدي الاستقلال والشباب بعد أيام قليلة قادمة.

قبل تطرقي إلى الحديث عن مخطط الحكومة من أجل تنفيذ فخامة رئيس الجمهورية أود ـ ولو في عجالة ـ الإشادة بالمكتسبات المحققة في ظل الحكم الراشد لفخامة رئيس الجمهورية منذ 1999.

إنها الانتقالة الفعلية نحو الأحسن والأفضل في كل الميادين ولا ينكر هذه النعم وهذه الإنجازات إلا الجاحدون، الحاقدون وسمام للعدى وغيظ للحسود،كما قال المتنبي في خصومه.

فخامة الرئيس – حفظه الله – عندما انتخب لأول عهدة وكانت الجزائر على شفا حفرة من النار صغرت في عينه العظائم وحل السلام والأمن في كل ربوع الوطن وعادت الحياة من جديد.

عادت الحياة إلى الرمكة وحد الشغالة وهنا أفتح قوسا أستحي أن أغلقه لألقي تحية خاصة لكل أسلاك الأمن وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الذين قدموا التضحيات الجسام فقط ليعيش المواطن في عزة وكرامة وأمن واستقرار.

تحية لكم فخامة الرئيس ودمتم ذخرا وفخرا لهذه الأمة الطيبة العريقة.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول،

نثمن قرار فخامة رئيس الجمهورية المتضمن إعطاء فرصة ثانية لأبنائنا الذين تم إقصاؤهم من امتحان شهادة البكالوريا دورة جوان 2017، لأسباب على رأسها: التأخر لظروف مختلفة.

فمهما يكن هم أبناؤنا، أكبادنا تمشي على الأرض فقد يكون من بينهم مستقبلا القائد والمهندس والطبيب والأستاذ، هم أبناء الجزائر أولا وقبل كل شيء وكل معرّض ابنه إلى مثل هذه الظروف.

أود فقط في تدخلي هذا أن أطرح جملة من الانشغالات منها ما هو وطني ومنها ما يتعلق بولاية غليزان التي أمثلها في هذا المجلس الموقر.

1ـ نثمن القرار الشجاع للسيد الوزير الأول عندما كنتم على رأس وزارة السكن والمتمثل في تسوية ما اصطلح عليه بسكنات المفتاح، لآلاف من الجزائريين الذين ولظروف مختلفة قاموا بشراء هذه السكنات خاصة خلال العشرية الحمراء الأمر الذي أثلج صدور كل ملاك هذه السكنات، وبالحديث عن السكنات نسجل فترة تسليم المفاتيح للمستفيدين من التوزيع حيث تتعدى أحيانا السنة الكاملة أو فترة تعليق القوائم وتسليم المفاتيح الأمر الذي يعرض هذه المجمعات السكنية إلى التدهور.

2ـ تفعيل صندوق المطلقات المصادق عليه منذ مدة والذي أقره فخامة رئيس الجمهورية.

3ـ اتخاذ قرارات شجاعة فيما يخص محلات الرئيس المهملة في كثير من البلديات وتوزيعها وترميم ما حطم منها وإعطاء أوامر صارمة للسادة رؤساء الدوائر ورؤساء البلديات لتوزيعها على الشباب لأن هناك طلبات كثيرة بينما المحلات مغلقة، مهملة ولا أريد الخوض في أمور

أخرى.

4ـ دعم الاستثمار في مجال السياحة بقرارات شجاعة وتسهيلات في هذا المجال والاعتناء بالمنتجعات السياحية التابعة للقطاع العام والمنجزة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي و إعطاء أكثر صلاحية للسادة رؤساء البلديات في مجال الاستثمار ومرافقتهم في هذا المجال واستغلال السدود في مجال السياحة وعدم تركها فقط كمجمعات مائية وإعادة التفكير أيضا في دور مديريات الغابات وتفعيل هذا القطاع.

5ـ الضرب بيد من حديد لكل من يسمسر في السكنات التابعة لدواوين الترقية والتسيير العقاري للخروج نهائيا من أزمة المفتاح والتخفيض من الأسعار الجنونية للسكن في الجزائر.

6ـ تدعيم البلديات باليد العاملة نظرا للنقص الملحوظ خاصة في ظل القانون القديم للتقاعد، خاصة عمال النظافة وتسوية مشكل العمال و...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد خثير؛ الكلمة الآن للسيد محمد بوشلاغم.

السيد محمد بوشلاغم: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أستفتح مداخلتي بالتقديم لكم جميعا، وللشعب الجزائري والأمة الإسلامية تهاني عيد الفطر المبارك الذي جاء تتويجا لشهر من الصيام والقيام.

نسأل الله عز وجل قبول صيامنا وقيامنا وأكرمنا بالأجر الجزيل لنا ولجميع المسلمين، وبتقديم ـ ثانيا ـ التهاني للسيد المحترم الوزير الأول والتشكيلة الحكومية الجديدة، على الثقة التي حزتم عليها من لدن فخامة رئيس الجمهورية وعليه نتمنى لكم كل التوفيق والنجاح خدمة للجزائر.

كما يسعدني أن أنتهز هذه المناسبة لأهنئ السيد عبد القادر بوعزقي على نيله ثقة فخامة رئيس الجمهورية بتعيينه في مهام وزير وإننا ونحن لسان حال مواطني ولاية البليدة إذ نثمن هذا الاختيار الصائب وهذا نظرا لما أبان عنه من قدرات وكفاءات عالية على رأس ولاية البليدة.

لكم منا – معالي الوزير – كل التقدير والاحترام على هذا التمييز اللافت للنظر على الأعمال الكبيرة التي أنجزتموها والورشات التي فتحتموها على مستوى إقليم الولاية، كما ندعو لكم بالمزيد من النجاح والتوفيق في مهامكم الجديدة.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول،

نحن في التجمع الوطني الديمقراطي ندرك تمام الإدراك حجم التحديات التي تنتظر الحكومة في جميع الميادين إلى غاية الارتقاء بما هو منتظر منكم من قبل فخامة رئيس الجمهورية ومواطنينا من خلال التكفل الجيد والعميق بانشغالاتهم واحتياجاتهم وبما تقتضيه شؤون الدولة.

تيقنوا أنكم ستجدون ـ معالي الوزير الأول ـ من لدن منتخبينا كل الدعم والسند والنصح اللازمين الذي سيمكنكم وطاقمكم الحكومي من الاضطلاع بمهامكم في أحسن الظروف إذا نعتبر أنفسنا وإياكم مسؤولين عن الدولة الجزائرية وتطورها بما يضمن المحافظة على سيادتها، الإستقرار وأمنها.

ونحن إذ نناقش برنامج الحكومة المعروض أمامنا ما عسانا إلا أن نثمنه على اعتبار أنه مستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي حدد الآفاق والمعالم والأهداف المتواخاة إلا أننا نصر على وجوب أن تكون الإجراءات والتدابير الموضوعة عملية وموضوعية لبلوغ المبتغى وحرصا على نجاعتها في ظل الظروف المتواجدة التي قد تعترض إنجازها في جميع القطاعات.

بداية، نرى أنه حان الوقت لضمان التكفل اللائق بما يضمن كرامة وعزة المقاومين وأفراد الجيش الوطني الشعبي ومصالح الأمن المسلحين على عائلاتهم ونقصد أولئك الذين سبلوا أنفسهم للدفاع عن الوطن وحرمته إبان العشرية السوداء والتي أزالها قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية.

إن هاته الفئات من المجتمع لم تلق بالنظر إلى التضحيات التي قدمتها التكفل الذي يضمن لهم العيش الكريم ولنا في ذلك فئة المقاومين الذين يستفيدون من معاش شهري

يقدر بـ 15000 دينار لا تغطي حتى الحاجيات الشخصية ناهيك عن الحاجيات العائلية.

لا يستفيد منها إلا من عمل لمدة تفوق 7 سنوات ونصف فما فوق، أما أدناها فهم مقصيون وهذا ما يعتبر إجحافا في حق هؤلاء الرجال بمن فيهم المجاهدون وأبناء الشهداء في مجال صرف المعاشات.

وهل يعقل أن يستفيد أحدهم من معاشين عن سنة خدمة ومعاش آخر عن محاربة الإرهاب؟ بينما آخر ليس له الحق في الاستفادة وعلى أي قاعدة يتم احتساب سنتين في محاربة الإرهاب؟

هذا ما يقودنا إلى المطالبة بإعادة النظر من قبل الهيئات المعنية من مجمل المنظومة التي تنظم حقوق هذه الفئة بكامل أصنافها لغاية وضع الجميع على نفس القاعدة ومن ثم احتساب المدة الزمنية قصرت أو امتدت بنفس القيمة المذكورة، المجندون والحرس البلدي والمنتمون سابقا إلى مصالح الأمن وهذا لإحقاق الحق وعلى اعتبار أنهم كلهم سواسية تخندقوا في خندق واحد، وبالرجوع إلى القطاعات بودي وحرصا مني على تأدية الأمانة بكل إخلاص وصدق وجلب الانتباه إلى بعض الوضعيات التي تحتاج إلى تكفل، هذا على مستوى ولاية البليدة والتي تتلخص فيما يلي:

أولا: قطاع التربية والتعليم: إقتراح إنجاز ثانوية ببلدية الأربعاء وهذا لتغطية العجز المسجل على هذه المدينة إذ إن حي بن عوادي وحي سيدي صالح الذي يفوق عدد سكانهما 30 ألف نسمة يضطر أبناؤنا إلى الانتقال إلى ثانويات بعيدة نوعا ما عن مقر سكناهم بما يقارب 10 كلم.

هذه الثانوية مقترحة منذ سنة 2015 وهذا لتدارك الوضعية الصعبة على مستوى هذه البلدية التي عانت كثيرا خلال العشرية السوداء مما أثر على نسيجها الاجتماعي، لذا نلتمس من معاليكم تخصيص الظرف المالي اللازم لإنجاز هذه الثانوية.

2ـ الصحة والسكان: أقترح الإسراع في إنجاز مستشفى 240 سريرا الجديد لبلدية بوفاريك لضمان التغطية الصحية والطبية اللائقة لمواطني الجهة الشمالية للولاية وكذلك الحال بالنسبة لمستشفى حسيبة بن بوعلي، بن بولعيد سابقا بالبليدة المختص في التوليد وطب الأطفال إذ يشكو اكتظاظا رهيبا...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوشلاغم؛ السيد محمد أوراغي تقدم بتدخل مكتوب سوف يحال للسيد الوزير الأول ويرد عليه في حينه.

الكلمة الآن للسيد محمد الواد.

السيد محمد الواد: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

معالي رئيس مجلس الأمة،

معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس،

أستسمحكم بداية لأعرب لمعالي الوزير الأول السيد عبد المجيد تبون وكل أعضاء طاقمه الحكومي بمناسبة حصولهم على ثقة فخامة رئيس الجمهورية عن تهاني القلبية الصادقة داعيا الله سبحانه وتعالى أن يوفقهم في أداء المهام الموكلة لهم.

كما نتمنى صادقين أن يكون هذا الطاقم الحكومي منسجما تحت قيادة السيد الوزير الأول، فالمسؤولية كبيرة والصعوبات جسيمة لأن أصحاب الربح السريع والمفسدين الذين يمتهنون الصيد في المياه العكرة لن يرضوا بحكومة متجانسة ونزيهة ولهذا نتمنى أن تكون الحكومة لهم بالمرصاد.

سيدي الرئيس،

يشكل مخطط عمل الحكومة المعروض أمامنا اليوم، استكمالا لبرنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة والذي يرتكز على عدة محاور أهمها:

ـ تعزيز الحكم الراشد وإعادة الاعتبار للمرفق العمومي وترقية الخدمة العمومية قصد التكفل بالانشغالات اليومية للمواطنين وكذا العمل على إحداث مناصب عمل جديدة من خلال إعادة بعض الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار المنتج.

سيدي الرئيس،

أما فيما يخص الشق الاقتصادي والاجتماعي فإن الظرف الاقتصادي الحالي الذي تعرفه البلاد يضعنا أمام حتمية تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر تمويل جديدة

تساهم في الرفع من الإيرادات العامة للدولة ولن يتحقق هذا المسعى إلا بتعزيز نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقة المستثمرين من خلال نصوص قانونية سلسة.

إن مواصلة الدولة الجزائرية لسياستها الخاصة بالتكفل بمطالب الجبهة الاجتماعية وتعزيزها ساهم في إنجاز وتوزيع مئات الآلاف من السكنات بمختلف الصيغ من خلال السنوات القليلة الماضية وفتح جامعات جديدة ومدارس ومراكز تكوين ومستشفيات وغيرها من المرافق الضرورية.

سيدي الرئيس،

أستسمحكم لأفتح قوسا وأشير إلى بعض الاقتراحات والانشغالات:

أولا- الإنطلاق في إنجاز الطريق الوطني المزدوج رقم 22 الرابط بين مدينة تلمسان ومدينة سبدو على مسافة 36 كلم، طريق يعد حيويا لدفع عجلة التنمية في جنوب ولاية تلمسان والنعامة وولايات الجنوب الغربي.

ثانيا- مشروع الطريق السريع للهضاب العليا، مشروع ينبغي أن يحظى بالأولوية ضمن مخططات الحكومة لأنه سيعود بالضرورة بالنفع على مستعملي هذا الطريق ويساعد في تخفيف أعباء التنقل عن المواطنين ودفع عجلة التنمية وفك العزلة.

ثالثا: تنمية المناطق الحدودية ومحاربة تهريب المخدرات التي أصبحت تهدد شبابنا وتستهدف تحطيم وشل القدرات، ولهذا وجب الاستثمار في هذه المناطق وإعادة الأمل لهذه الفئة.

رابعا: تشجيع الزوايا التي تدرس القرآن الكريم ومبادئ ديننا السمحة ومساعدة حفظة القرآن، كما نقترح فتح مراكز التكوين المهني لهذه الفئة عن طريق اتفاقية بين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ووزارة التكوين والتعليم المهنيين.

خامسا: أما المشروع الكبير للسكك الحديدية والذي يربط ولايات الشمال بالجنوب، والذي رصدت له الدولة ميزانية معتبرة ونرجو أن يحظى بمزيد من العناية الخاصة لأنه يساهم في ربط عدة ولايات جنوبية.

سادسا: وفي قطاع الموارد المائية ندعو إلى الإسراع لإنهاء المشروع الاستراتيجي الكبير مشروع الشق الغربي لولاية النعامة لتزويد المواطنين بمياه الشرب في شمال ولاية النعامة وجنوب ولاية تلمسان وجنوب ولاية بلعباس وسقي بعض الأراضي الفلاحية.

سابعا، فيمايخص الفلاحة: تشجيع الفلاحين ومرافقتهم ميدانيا، الفلاحة يجب أن تكون في الميدان وليست في المكاتب، وتسليم وثائق الحيازة في آجال معقولة، وكذا تسوية الأراضي العرشية التي طال أمدها وتدعيم الموالين بتوفير الأعلاف وإتمام المذابح الكبرى المبرمجة كمذبح بوقطب بولاية البيض لتمكين الموالين من تسويق ماشيتهم مباشرة إلى هذه المذابح وبالتالي التحكم في توزيع اللحوم الحمراء وتقليص الإستيراد.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة،

أود في الأخير أن أشير إلى تصنيف صادر مؤخرا...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الواد؛ الكلمة الآن للسيد سعيد كاشا.

السيد سعيد كاشا: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، إسمحوا لي أن أتقدم إليكم ولطاقمكم الحكومي بأخلص التهاني على الثقة الممنوحة لكم من قبل فخامة رئيس الجمهورية لتجسيد برنامجه.

إن مخطط عمل الحكومة المعروض علينا للدراسة والمناقشة إحتوى على العديد من المحاور والمؤشرات الإيجابية والتي تجعلنا نتفاءل ونرجو الخير للمواطن من ذلك مثلا:

- مواصلة عملية إنجاز البرامج السكنية بكل صيغها،
- الحفاظ على الدعم الاجتماعي والقدرة الشرائية،
- دعم الشباب في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة،
- حماية الطفولة والمرأة والفئات الهشة وحمايتها مثل المعوقين والمسنين والمحتاجين،
- تحسين الخدمات الصحية والمرفقية وغيرها.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نحتفل باليوم العالمي للاجئين ونظرا للظروف

الحرجة والصعبة التي يعيشها هؤلاء ونظرا للعدد المتزايد ببلادنا غير الشرعيين واللاجئين ببلادنا أقترح إعداد بطاقية وطنية عنهم وتقنين عمل القادرين عليه وتوجيههم خاصة للفلاحة وقد شهدنا أن بعض من هؤلاء أثبتوا انضباطا ومردودية فيما يقومون به من أعمال عند الخواص حتى وإن كان بطريقة غير شرعية.

لأنه - وللأسف - أصبح الشباب الجزائري يتهرب ولا يحب الفلاحة وأصبح الفلاحون والمزارعون لا يجدون حتى من يجمع محاصيلهم ومنتوجاتهم.

السيد الرئيس المحترم،

تعرف العديد من محلات الرئيس، وبعض محلات وكالة عدل التي لم توزع الإهمال وأصبحت أوكارا للعديد من الآفات الإجتماعية لذلك أطلب الإسراع في إحصائها ومنحها للشباب الحرفي، والحاصل على دبلوم في الترصيص والصناعات التقليدية وغيرها من الحرف الصغيرة الأخرى.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أشارت بعض التقارير الإعلامية وبعض جمعيات حماية البيئة أن هناك شركات المحاجر(les carrières) التي تستخرج الحصى من الجبال لا تحترم البيئة ودفتر الشروط وقد شوهت الكثير منها المحيط، والمنظر العام للجبال كما هو الحال بمنطقة الونشريس والأوراس وعين الدفلى على سبيل المثال، لذلك يجب الإنتباه ومراقبة ذلك كون هذه الجبال هي معالم طبيعية ومناظر سياحية جبلية بامتياز يمكنها تدعيم خزينة الدولة (السياحة الجبلية).

السيد الرئيس المحترم، أظن أنه سبقني زميلي في التوجه بالشكر للسيد الوزير الأول لأنه اتخذ قرار شجاعا لما كان وزيرا للسكن والمتمثل في تسوية سكنات المفتاح (أي السكنات الإجتماعية التي بيعت) لأن القرار سوى وضعية كانت عالقة لسنوات طويلة ذهب ضحيتها العديد من المواطنين بسبب الاحتيال بحيث كانت للقرار فوائد متعددة للخزينة وللمواطن وللمجتمع، وفي الأخير أتمنى لكم التوفيق والنجاح وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد سعيد كاشا؛ بقي عدد متواضع من المسجلين لم يمكنوا من أخذ الكلمة، نتركهم لجلسة الغد التي سوف تكون على الساعة التاسعة والنصف صباحا، وسوف تخصص لاستكمال وإعطاء الفرصة لما بقي من الأعضاء للتعبير عن رأيهم في برنامج مخطط عمل الحكومة وكذلك لنستمع إلى تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية.

بعدها نعطي بعض الوقت لمعالي الوزير الأول لكي يهيئ نفسه ويعود لنا بإعطاء الردود الكفيلة بإقناع السيدات والسادة أعضاء المجلس ثم نتوج عملنا كله بتحديد الموقف بمشروع لائحة أعدت وسوف تعرض عليكم.

شكرا لكم، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة العاشرة مساء

ملحق

تدخلات كتابية
حول مناقشة مخطط عمل الحكومة
من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية

1 – السيد رشيد عاشور: بسم الله الرحمن الرحيم.
دولة رئيس مجلس الأمة المحترم،
دولة الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي وزملائي أعضاء المجلس الموقر،
أسرة الإعلام،

بمناسبة عيد الفطر المبارك، أتقدم للجميع بأخلص وأطيب التهاني، راجيا من الله عز وجل أن يعيده علينا بالصحة والعافية والبركة.

بعد تفحصنا لمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، والذي أخذ بعين الاعتبار كامل انشغالات الوضعية الحالية والآفاق إلى غاية سنة 2019،

أستسمحكم دولة السيد الوزير الأول من أجل تقديم بعض الآراء فيما يخص بعض القطاعات.

– قطاع العدالة:

في البداية أتقدم بتحية تقدير لكل القضاة والعاملين في القطاع على المجهودات اليومية المبذولة في الميدان، وهذا تطبيقا لتوصيات اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة التي باشر بها السيد فخامة رئيس الجمهورية سنة 1999.

عززت وأكدت هذه الإصلاحات منذ سنة 2013، بمراجعة عدة قوانين هامة وافتتاح عدة مجالس قضاء ومحاكم وهذا خاصة في الجنوب والهضاب العليا من أجل تقريب العدالة من المواطن، إلا أننا لاحظنا أن الأقطاب المختصة تشكل نوعًا من الثقل على العدالة وعلى المواطن، نظرا لازدواجية التحقيق على مستوى المحكمة الابتدائية والقطب المختص.

لهذا نقترح إعادة النظر في تنظيم الأقطاب الخاصة، وتعميم مهمة الوساطة إلى المحكمة الإدارية.

عمت الوساطة في المجال المدني على مستوى المحاكم من أجل تخفيف الإجراءات عن المتقاضيين وهذا بالرغم من عرقلة بعض الأطراف الذين يرفضون هذه الطريقة.

نقترح فيما يخص هذه النقطة، تعميم الوساطة على مستوى المحاكم الإدارية خاصة في القضايا العقارية وعندما تكون القضايا بين إدارة الضرائب والمواطنين عن طريق تعيين خبراء مختصين، تسمح هذه الطريقة من تخفيف عدد القضايا المتراكمة.

– الجباية والضريبة:

بعد 18 سنة من إنشاء الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار التي قدمت عدة مزايا ضريبية وشبه ضريبية للقطاع الخاص، حان الأوان أن تقدم هذه الوكالة حوصلة الإمتيازات المقدمة مع توضيح ما قدمه هؤلاء المستثمرون من استثمارات وخلق مناصب شغل، علما أن هذه المزايا والامتيازات تمثل نقصا في مداخيل الخزينة العمومية.

يجب إعادة النظر في مبادئ حساب الضريبة على الثروة والممتلكات، كما يجب القيام بإحصائيات لكل ممتلكات الخواص المعنيين بهذه الضريبة ولابد من التفكير في إطار التضامن الوطني بإلزام الجزائريين الذين يقيمون في الجزائر والذين يملكون عقارات في الخارج، بالتصريح عن ممتلكاتهم إلى إدارة الضرائب ودفع الضريبة الخاصة في هذا المجال.

لقد تكلم المخطط عن الإصلاح الشامل للجباية، ففي هذا الإطار نقترح التفكير في إصلاح الجباية المحلية التي تسمح للبلديات والولايات من الحصول على مداخيل نظرا لنقص ميزانية الدولة.

– الإعلام:

فيما يخص هذا المجال، ونظرا لبعض النقائص الملحوظة في نشاطات القنوات الخاصة، نقترح التفكير في إعادة النظر في دفتر الشروط والرخص، من أجل إلزام هذه المحطات التلفزيونية من تعزيز البرامج التربوية والثقافية.

– الطاقة والمحروقات:

كل المعلومات والمعطيات تؤكد أن الجزائر هو ثالث بلد في العالم فيما يخص وديعة الغاز الصخري، وهذا يلزمنا

التفكير في طريقة للبحث والكشف عنه لتسهيل استعماله من طرف الأجيال المقبلة.

يجب أن تكون هذه العملية بمثابة تحسيس وتوعية بالنسبة للمواطنين القاطنين في المناطق التي يوجد بها هذا الغاز، على أن هذا الأخير لا يمثل أي نوع من الخطر لا بالنسبة لصحة المواطن ولا على البيئة. يمكننا أن نأخذ كنموذج للبلدان التي تستخرج هذا الغاز وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي يوجد بها حقول لاستخراج الغاز الصخري على بعد بضعة كيلومترات من مدن كبيرة.

وفي الأخير، أتقدم بتحيات تقدير وعرفان لقوات الجيش الوطني الشعبي ومصالح الأمن على التضحيات والمجهودات اليومية التي يقومون بها سواء في مكافحة الإرهاب الهمجي ومكافحة التهريب والجريمة وخاصة في الحدود.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار،

وتحيا الجزائر،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2 – السيد القايم بلوافي: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي معالي السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي الفاضلات وزملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام الموقرة،

السلام عليكم وعيد سعيد ومبارك إن شاء الله.

في البداية إسمحوا لي أن أقدم لكم ومن خلالكم ولأعضاء حكومتكم الموقرة بأحر التهاني على الثقة التي حظيتم بها من طرف فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، لتسيير شؤون البلاد والعباد متمنيا لكم التوفيق بإذن الله.

كما يشرفني أن أتقدم إلى فخامة الرئيس بأسمى عبارات الشكر والتقدير على تعليماته الصائبة من أجل عدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وتجنيب البلاد كل تبعية.

سيدي الرئيس، معالي الوزير الأول،

بعد تفحصي لمضمون خارطة الطريق هذه – وكما سبقني زميلاتي وزملائي – أثمن بدوري مشروع هذا المخطط لما جاء به من إجراءات وتدابير تضمن حتما ودون أي شك استمرارية السياسة الاجتماعية، وتحقيق برامج تنموية طموحة ومواصلة الدولة دعمها لترقية الاستثمار في شتى المجالات.

معالي الوزير الأول، نحن واثقون كل الثقة بأن خبرتكم وحكمتكم في التسيير تحت ظل توجيهات القيادة العليا للبلاد سيكون لها أثر إيجابي وفعّال في تنفيذ هذا المخطط الطموح، ولكن وحسب رأيي المتواضع لن تبلغ الأهداف المنشودة، إلا إذا شارك وساهم الجميع كل واحد منا على مستواه في هذه المهمة الوطنية، ولكن هذا لا يتحقق إذا استرجعنا الثقة التي غابت وغيبت بشكل أو بآخر بين الرئيس والمرؤوس، وللعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين جميع الجزائريين دور كبير في الحفاظ على المواطنة وعليه فإذا حضرت المواطنة حضر الحس الوطني وصلح المواطن وازدهر الوطن.

سيدي الرئيس، مساهمة مني في تحقيق هذا المخطط أريد أن أعرج على بعض الانشغالات التي تشغل بال المواطن في أقصى الجنوب وأذكر منها:

– في المجال الفلاحي:

فإن مربّي الإبل والذي فاق عددهم 5700 مربي بولاية عين قزام وحدها يستغيثون اليوم بأصحاب القرار من أجل – أولا – حفر آبار في هذه المناطق الصعبة، وهنا اسمحوا لي أن أتقدم وباسم سكان هذه المناطق تحية تقدير وإجلال لقوات الجيش الوطني الشعبي على تدخلهم في مساعدتهم وتوفير الضروريات من ماء ودواء.

ولعلمكم معالي الوزير الأول، وحسب المعلومات الواردة إلينا من المصالح الفلاحية، فإن الدولة خصصت مبالغ مالية ضخمة لحفر 800 بئر فلاحي و170 بئر رعوي مع كل التجهيزات اللازمة، ولكن للأسف فإن الشركة الجزائرية للهندسة الريفية استحوذت على الصفقات منذ سنة 2010، ولم تنجز ولو بئرا واحدة.

كما يطالب فلاحو ومربو الإبل لهذه المناطق الإستفادة من الدعم المباشر كزملائهم في الشمال الذين يستفيدون من الدعم المباشر لتربية البقر، كما يطالبون أيضا من الجهات المختصة دراسة ملفاتهم الخاصة بالقروض التي تقدمها الدولة محليا لتفادي كل أشكال البيروقراطية والتعطيل.

كما يلح سكان الجنوب على ترقية المقاطعات الإدارية (الولايات المنتدبة) إلى ولايات كاملة.

وأخيرا، سيدي معالي الوزير الأول، وفي مجال التجارة ومن أجل المساهمة في تنمية المناطق الحدودية الجنوبية المتاخمة لدول الساحل (مالي، والنيجر)، نلتمس منكم إيجاد آليات لتوسيع المقايضة التي تنحصر الآن في مادة التمر إلى تجارة متعددة يستفيد منها جميع الأطراف.

سيدي الرئيس، معالي الوزير الأول، أتمنى لكم كل التوفيق والنجاح من أجل إزدهار بلدنا الحبيب الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم.

3 – السيد محمد أوراغي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

معالي السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي السيد الوزير الأول والطاقم الوزاري المرافق له،

السيدات والسادة أعضاء مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية اسمحوا لي – السيد الرئيس – أن أتقدم بالتهاني الخالصة للوزير الأول وطاقمه الحكومي على الثقة التي وضعها فيهم فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة للقيام بتنفيذ برنامجه.

سيدي الرئيس،

بعد الاطلاع على مخطط عمل الحكومة والذي هو امتداد لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية تماشيا والمراجعة الدستورية الأخيرة من جهة، والرهانات المستقبلية والتحديات المنتظرة، خاصة وأن ورشات الإصلاح التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية في شتى الميادين تعرف تقدما ملموسا وخاصة في قطاع العدالة والإدارة والضمان الاجتماعي.

هذا المخطط التي تسعى حكومة معالي الوزير الأول إلى تجسيده في أرض الواقع وخاصة في الظروف الراهنة التي تعرف تراجعا كبيرا في المداخيل، لاسيما البترولية منها.

فهذه الحكومة مطالبة بمواصلة تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الوطني الجديد وكذا ضرورة مواصلة تنفيذ سياسة ترشيد النفقات لتحقيق النقلة الاقتصادية المرجوة والخروج من التبعية للمحروقات، خصوصا في الظرف الحالي المتميز بتراجع أسعار النفط وتقلص الموارد المالية للخزينة العمومية، كما أنها أيضا مطالبة بتحسين الجانب المتعلق بإصلاح مناخ الاستثمار وعصرنة النظام الجبائي والبنوك العمومية والسوق المالية وتشجيع الاستثمار ذو القيمة المضافة وتحسين تحصيل الجباية العادية لمواجهة تراجع المداخيل.

كما أثمن تعليمات رئيس الجمورية، عبد العزيز بوتفليقة، والتي انبثق عنها مخطط عمل الحكومة الجديدة، خصوصا حول مواصلة تنفيذ سياسة ترشيد النفقات والحفاظ على السيادة الاقتصادية للبلاد وذلك بتفادي اللجوء للاستدانة الخارجية، داعيا في نفس الوقت الحكومة لاتخاذ المزيد من الإجراءات للتحكم في الواردات بغرض المحافظة على احتياطي الصرف، كما أثمن إبقاء مخطط الحكومة على الطابع الاجتماعي للاقتصاد الوطني، وأدعو في نفس الوقت إلى التدرج في تكييف الميزانيات والتحكم الأفضل في النفقات العمومية مع المحافظة على الطبقة الهشة في المجتمع والقدرة الشرائية للمواطن، وأطالب كذلك بإعادة تكييف النظام البنكي وعصرنته وإعادة النظر في القوانين المتحكمة في كيفية الاستثمار الوطني والأجنبي بتوسيع خلق المناطق الصناعية على المستوى الوطني وإنشاء الدوائر الاقتصادية على مستوى سفارات الدولة بالخارج لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

وإرساء أكبر قدر من الشفافية في النشاط الاقتصادي والتجاري وتحسين مناخ الأعمال وكذا منح الجماعات المحلية دورا أساسيا في النشاط الاقتصادي، مع التركيز على تعزيز الأمن الغذائي للبلاد والحد من اختلال الميزان التجاري، والعمل على استغلال أحسن لكافة الموارد والثروات التي تزخر بها البلاد، بما فيها المحروقات والطاقات المتجددة.

كما لا يفوتني – سيدي الرئيس – أن أنوّه بالاهتمام البالغ الذي يوليه فخامة رئيس الجمهورية، للحفاظ على المكتسبات الاجتماعية للمواطن ومواصلة العمل بها ودعمها وعصرنتها وخاصة في مجال السكن والحماية الاجتماعية والتربية والتعليم العالي والصحة والتكوين المهني ومواصلة التكفل بالطبقات الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة، وصون وحماية التراث ومرافقة الفعل الثقافي.

كما لا يمكننا أن ننسى الجهد المبذول من طرف حماة الوطن من مختلف الأسلاك الأمنية من أجل حماية وسلامة الوطن والمواطن فلهم مني تحية، خاصة فتحية إجلال واحترام لهم جميعا.

وفي الختام، أتمنى التوفيق والسداد لمعالي السيد الوزير الأول، والطاقم الحكومي المرافق له، وأن يكونوا على قدر المسؤولية والثقة التي منحت لهم من طرف فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وأن يعملوا في إطار التضامن الحكومي للخروج بالبلاد إلى بر الأمان.

وفقكم الله وسدد خطاكم وشكرا على حسن الإصغاء.

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 7 ذو القعدة 1438
الموافق 30 جويلية 2017

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587